

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

تسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان
العدد السادس والأربعون، تشرين الأول 2014

رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

مدير التحرير

طلال أبو ركة

مستشارو التحرير

- | | |
|-----------------------------|---------------------|
| د. محمد محفوظ | د. نها بكر |
| د. عبد الرازق العياري | أ. ريم نزال |
| د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم | د. الزبير عروس |
| أ. رفيق هواري | د. جمال بن دحمان |
| أ. علي خليل حمد | د. شرزاد أمين |
| أ. طلال عوكل | د. عبد الحسين شعبان |
| أ. زياد عثمان | د. أحمد البرقاوي |



Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني rchrs@rchrs.org

موقع الكتروني www.rchrs.org

جميع الحقوق محفوظة

© Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

بالتعاون مع

Friedrich Naumann
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

ملاحظة:

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

المحتويات

الافتتاحية

0

دراسات ومقالات

- ٩ العنف السياسي من منظور علم الاجتماع ... نماذج من الحالة عروس الزبير
- الجزائرية
- ٢٩ الديمقراطية التشاركية والأدوار المدنية جمال بندحمان
- ٤٣ أداء الإعلام الفلسطيني خلال العدوان على قطاع غزة حسن عبد الله
- ٦١ حرب غزة ... الممكنات السياسية في ظل ديكتاتورية الجغرافيا عماد محسن
- ٧١ هزيمة إسرائيل في غزة .. أبعادها و تداعياتها محمد الأمين ولد الكتاب
- ٧٩ ردود أفعال النخبة المصرية تجاه الهجمات الإسرائيلية على غزة نهى بكر
- ٨٥ الربيع العربي و مخاطر عودة الاستبداد السياسي محمد محفوظ
- ٩٧ الغرب و ربيع الخليج العربي عبد النبي العكري
- ١٠٧ خوارج القرن الحادي والعشرين زهير الدبعي

قوانين وتشريعات

- ١٢٣ الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية .. مطلب فلسطيني ومعيقات قائمة
- طلال أبو ركة

تقارير

١٤١ غياب الدولة يؤثر سلبياً على العلاقة اللبنانية الفلسطينية وفيق الهواري

ثقافة

١٠٠ القيم الأساسية في المجتمع الفلسطيني بين مطرقة التاريخ وسندان أوصلو عماد موسى

١٦٠ حقوق الإنسان في شعر الرصافي ونثره علي خليل حمد

بين العدد الماضي والحالي من «تسامح» شنت إسرائيل عدوانها على غزة ، كانت هذه المرة أقل براعة من القتال مع المقاومين الفلسطينيين، لكنها امتلكت براعة فائقة في قتل الأطفال، بالمئات هذه المرة، إضافة إلى قتل الشيوخ والنساء وجرح عشرات الآلاف وتدمير الآف المنازل.

بعد ذلك ببضعة أشهر، تشكل حلف بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، لكنه إرهاب داعش، فلا الولايات المتحدة، ولا الغرب ولا الحكومات العربية وصفت جريمة إسرائيل في غزة بالإرهاب، فذلك يأتي بالنسبة لهم في باب الدفاع عن النفس في وجه إرهاب أطفال غزة الخمسمائة والسبعين الذين لم تسمح كرامة الطيارين الإسرائيليين، ودقتهم إلا أن تنجح في اصطيداهم! فقط داعش هي من استفزت كل هؤلاء لإيجاد الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة ويشارك فيه الكثير من العرب لمحاربة الإرهاب.

هكذا للأسف هي سياسة الولايات المتحدة تجاه حقوق الإنسان في العالم، كل شيء عند الإدارات الأمريكية المتعاقبة قابل للبحث إلا الإرهاب الإسرائيلي، لكن شعوب العالم باتت تعرف الآن، إن كل حديث عن الإرهاب إن لم يكن يعني أول ما يعنيه إرهاب الدولة الإسرائيلية، هو حديث غير متوازن ومنقوص ومشكوك في صحته حتى العظم.

كثير من الملاحظات يمكن الخروج بها من هذا العدوان:
« إن العدوان الإسرائيلي كان على الشعب الفلسطيني بمختلف عناصره ومكوناته،

وأبي حديث عن أن ذلك كان حرباً مع حماس أو الإسلاميين هو مناف للحقيقة ومشوه لها.

« إن الوحدة الفلسطينية في مواجهة العدوان مسألة ضرورية، والانقسام كان وبالاً على المشروع الوطني الفلسطيني يجب إنهاؤه.

« أن لا حدود لتخاذه وربما (أكثر) النظام العربي الرسمي الذي لم يكن شاهداً على العدوان فقط، بل وبرر العمل الإسرائيلي وتفهمه وأعتبر بعضه أن إسرائيل ترد على استفزاز حماس لها.

« إن شعوب العالم تزداد تفهما لعدالة القضية الفلسطينية وجرائم الاحتلال الإسرائيلي، هذا ما دلت عليه مظاهرات أوروبا وأمريكا اللاتينية والكثير من مدن العالم.

« إن حكومات كثير من دول أمريكا اللاتينية، باتت طليعة التضامن مع الشعوب وخاصة الشعب الفلسطيني في كفاحه الطويل من أجل نيل حقوقه.

رئيس التحرير

دراسات
ومقالات

العنف السياسي من منظور علم الاجتماع نماذج من الحالة الجزائرية

أ.د. عروس الزبير

مقدمة:

موضوع هذه الورقة محاولة تحديد طبيعة العنف الذي تعرفه ولازال دول المنطقة العربية بدرجات متفاوتة على جميع المستويات من ثم محاولة رصد الأسباب التي تدفع لجوء بعض شرائح هذه المجتمعات إلى هذا العنف كوسيلة من وسائل التعبير عن المطالب الاجتماعية الملحة و كنهج من مناهج مسالك التغير السياسي من ثم تصنيف و تحليل الخطاب الإيديولوجي ذو الطبيعة العقائدية و أساليبه التي تحول مواطن بسيط إلى «مجاهد طالب للشهادة» اعتمادا على الفهم المبسط للدين والاستغلال المتقن من طرف أهل الغل لرمزية مكانته على مستوى الوعي العام للمجتمع إلى جانب التوظيف المتقن للظروف الاجتماعية والمعيشية و الأوضاع المحلية والإقليمية لتحقيق مطالب مبهمة الهدف ضعيفة السند المبرر لهذا العنف الذي أدى لنحر الذات الجماعية و أدى الى نتائج خطيرة إن كان على مستوى الذات الفرد أو على مستوى إنسجامية الجماعة مؤسساتها المجتمعية إلى جانب ضرب و إضعاف قيم المجتمع الناظمة و تدمير إمكانية نهضته المادية و تعطيل فعالية طاقته البشرية القائدة لنهضته المأمولة وذلك باعتماد المقاربة المنهجية الموالية:

المقاربة المنهجية:

نحاول من منظور علم الاجتماع السياسي معالجة ظاهرة العنف الذي تعرفه مجتمعاتنا العربية، هذا العنف أنواع من حيث الدرجة، التسمية وأسبابه المركبة، مما يجعل إمكانية فهم طبيعته تتطلب استعارة بعض أدوات التحليل من تخصصات تخرج حتى عن الإطار المنهجي العام للعلوم الإنسانية والاجتماعية¹ و منها علم الاجتماع السياسي بالرغم من ملائمة مقارنته النظرية و أدواته المنهجية لفهم موضوع العنف من خلال تحليل تركيبة نظامه المعقدة على مستوى المسار التاريخي، الأسباب، رمزية الخطاب و أنواع مناهج و أساليب ممارسة جماعته ذات الطبيعة الانشطارية².

مهما تكن، الأسباب والظروف المباشرة لظاهرة العنف قد تكون مؤثر ثمين لفهمه³، لكن لا يمكن اعتبارها هي السبيل الوحيد المفسر لدوافعه، الأمر مركب فالمتبع للساحة السياسية في المنطقة العربية يرصد ودرجات متفاوتة حدة العنف الذي عرفته ولا تزال على جميع المستويات⁴ وفي ذات الوقت لا يمكن أن تغيب عليه جملة من المحطات⁵ التي عرفها هذا العنف منذ سنة 1975⁶، و إلى غاية الساعة⁷، و السؤال الجوهرى كيف يمكن فهم و بالتالى تفسير لجوء بعض شرائح هذه المجتمعات إلى العنف كوسيلة للممارسة السياسية من أجل التغيير وتحقيق المطالب الاجتماعية الملحة و كيف يتحول مواطن بسيط إلى «مجاهد طالب للشهادة»⁸ تحت الطلب بصرف النظر عن طبيعة الممارسة و الوسائل الموصلة إلى هذه «الشهادة» بالإضافة إلى النتائج المترتبة عن هذا العنف إن كان على مستوى الذات الفرد أو على مستوى انسجامية مؤسسات المجتمع، إمكانيته المادية و قيمه الضابطة.

العنف والإرهاب كأعلى درجات أصنفاه هو ممارسه مرفوضة مهما كانت مسبباتها و شرعية مطالبها، لكنها أمر واقع الحال لا يمكن تجاهل أسبابها الموضوعية و تأثيراتها المدمرة على المسيرة التنموية الكلية لمجتمعاتنا نتيجة استهدافها الإمكانيات و الطاقات الحية لبلداننا⁹.

مهما يكن، ظاهرة الإرهاب لا يمكن تفسيرها بالعوامل السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية و لا الثقافية الدينية لوحدها، لأن هذه العوامل و الأسباب قائمة، موجودة و متشابهة في مجتمعات كثيرة، لكنها لم تنتج نفس الظاهرة بذات الحدة و شدة التدمير، لذا لا بد من مزاجه هذه العوامل بالقابلية النفسية و الكوامن الأنثروبولوجية و التاريخية، لفهم حقيقتها كظاهرة مركبة¹⁰، أي لا بد من مقارنة تفسر كيف تحاول جماعات التطرف أن تجمع من حيث الهدف المعلن بين ماضي مجيد و مستقبل خيالي واعد، دون الحس بمسؤولية هذه الممارسة و ما أنتجته و تنتجته من مآسي و خسائر على مستوى الأرواح الأملاك و انسجامية معالم الحياة الاجتماعية و مؤسساتها.

نتائج هذه الممارسة متعددة من الناحية المادية و النفسية: الأيتام. النساء المغتصبات¹¹ أرامل، والعائلات النازحة و هدر الإمكانيات المادية، هنا لا بد من التشديد أن هذا النتائج مست الجميع و ليست خاصة بفئة اجتماعية و قوى تنظيمية دون الأخرى¹².

الإسلام، السياسة و الإرهاب:

عملية التحليل الكلية لظاهرة الإرهاب في علاقتها بالإسلام كثقافة و عقيدة تتطلب الكثير من الحذر التاريخي، فالابتعاد عن التحديدات الإيديولوجية المسبقة مطلوب، و معالجة إشكالية العنف و الإكراه تتطلب الفصل بين حالة العودة إلى الدين لأسباب موضوعية

اجتماعية وسياسية و فعل الإرهاب الذي أرتكب ويرتكب باسمه، لأن حالة العودة إلى الدين ومظاهره الطقوسية والرموز المظهرية التي تعرفها المجتمعات الإسلامية والعربية هي حالة طبيعية وتاريخية و ترجع في حقيقة الأمر، إلى مجموعة التحديات الكبرى التي تتميز بمحاولات الاحتواء الخارجي والمحن الاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها الوطن عموماً والمواطن خصوصاً إلى جانب مناخ الحيرة والقلق وتضارب القيم وتعثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الإصلاحات الهيكلية المفروضة خاصة، إلى جانب معضلة قضايا التعددية الثقافية المعلقة، مما يجعل العودة للدين طلباً لليقين وتخليصاً للذات من المحن الاجتماعية، والاعتراب الثقافي على المستوى الداخلي والخارجي حركة طبيعية ويصبح توظيفه هنا، ليس حالة مرضية بالمفهوم الدور كيمي، ولكن محاولة لمعالجتها وبالتالي يجب أن ينظر من الناحية التاريخية إلى هذه العودة على أساس أن الدين، هذا المخزون الشعبي كان دوماً حاضراً غائباً في حياتنا السياسية والاجتماعية كناظم لقيم الضبط وفي ذات الوقت يتم اعتماده كمبرر أيديولوجي حسب الظرف التاريخي المستجد، لأنه كان يمثل ولا يزال المؤطر «الأساس لمؤسساتنا الاجتماعية والثقافية عبر التاريخ، وبالتالي هو الذي يتحكم في سلوك الأفراد ويستخدم من طرف الحاكم والمحكوم والغالب والمغلوب كوسيلة لتجميع لفرض الهيمنة أو لمقاومتها، أو النضال من أجل المطالب الاجتماعية، إلى جانب اعتباره في جل أدبيات الحركات الوطنية التي عرفها الوطن العربي والإسلامي أحد خصوصيات الهوية والوطنية وعلامة من علامات الاستقلال، وهو ما يفسر الأسباب الكامنة التي دفعت جل الدول العربية إلى اعتماد الإسلام كمعطى ثابت وأحد العناصر المعرفية في دساتيرها وبرامجها التنموية، إن كان على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو التربوي، أو الثقافي، وهذا الأمر يفسر التنازع حول إشكال توظيفه بين مشاريع السلطة ومعارضتها باسم الدين من طرف الحركة ذات التوجهات الإسلامية بكل أطيافها مع الاختلاف في تصوراتها ومناهج التغيير التي تعتمدها و عليه التوظيف المنحرف لتغليب العامة وتبرير مناهج التغيير القائمة على العنف اللفظي والسلوك الإرهابي ما هو إلا دلالة واضحة على مكانة الدين وتأثيره على سلوك العامة من الناس وتحكمه في فعلها بوجه عام باعتباره المكون الأساس لثقافة مجتمعاتنا وقيمها الضابطة لفعالها الاجتماعي في مستوياته المتعددة، السياسية الاجتماعية والثقافية من هنا يكون الحديث عن العنف وتياراته المتعددة التي تأخذ من الدين متكأناً، هو حديث من الناحية السوسولوجية، عن الأسباب والعلل بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى اعتبار الحديث عنه هو حديث عن واقع قائم بكل سلبياته يمتزج فيه تاريخياً الانثروبولوجي الرمزي بالسوسولوجي الواقعي، وليس حديثاً سياسياً وانتصاراً للرؤى تفسيرية وليدة الظرف بل هو حديث عن حركة تاريخية وليدة مجموعة من الأحداث عرفها المجتمع أبرزها الظرف الاجتماعي السياسي المتغير.

لذا لا يمكن حسب رؤيتنا، فهم مرحلياً طبيعة العنف الذي مورس باسم الدين الذي تعرفه

المجتمعات العربية والإسلامية والمجتمع الجزائري خاصة، دون الحديث على مجموعة التحديات الكبرى، إلى جانب مناخ الحيرة والقلق وتضارب القيم وتعثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يجعل العودة للدين و توظيفه هنا لتبرير العنف هو ليس في حد ذاته حالة مرضية بالمفهوم الدوركامي، لكن حالة لا بد من مقاربتها مقارنة سوسولوجية موضوعية تقوم على جملة من القضايا و المرتكزات و منها:

الأخذ بعين الاعتبار مكانة الدين وتأثيره على سلوك العامة من الناس وتحكمه في فعلها بوجه عام باعتباره المكوّن الأساس لثقافة المجتمع وقيمه الضابطة لفعله الاجتماعي في مستوياته المتعددة، و بالتالي هو اللبنة المساعدة على تماسك المجتمع، هنا يستقيم الحديث و يصبح اعتبار الأزمة الأمنية التي تعرفها بلداننا حالة مرضية عوارضها الأخطر الإرهاب الذي مورس و لا يزال باسم الدين، و من هنا يجب عند المعالجة عدم الخلط بين الرجوع إلى الدين كحالة من حالات الخلاص و الإرهاب كفعل مرفوض مهما كانت أسباب اللجوء إليه وهذا بالضرورة يدفعنا إلى تحديد مفهوم الإرهاب و موقف ثقافة الانسجام منه.

مفهوم الإرهاب:

لا بد من الإشارة في البداية أن الخلفية التاريخية لمفهوم الإرهاب و التي قد تأخذ طابع المنحي الإيستمولجي، مرتبطة ببعض الممارسات الظالمة في تاريخ الحضرة الغربية و بالتالي، هو منتج لها كفعل إكراهي ذو توجهات تدميرية و لم يتداول في عملية تحليل قضايا المجتمع العربي إلا في العقود الأخيرة عندما اعتمدت حركات التحرر في العالم العربي و الإسلامي المقاومة ضد الاستعمار الغربي كوسيلة للتحرر¹³ و في هذا الحالة لا بد من التفريق بين المقاومة و العنف السياسي الذي يتم باسم الدين و الذي يعتبر فتنة في الدين قبل أن تكون في الوطن، و هنا تطرح عدة قضايا إشكالية و منها :

أولاً: كيف يميز بين جريمة الإرهاب و بين أعمال المقاومة الوطنية.
ثانياً: كيف نعالج و نحدد موقفنا من الدلالة اللفظية لهذا المفهوم في التراث الإسلامي و التي تعتمد بعض الجماعات الإسلامية كدالة على شرعية الممارسات الإرهابية¹⁴.

مهما يكن، من الناحية التاريخية ظهر مفهوم الإرهاب 1798م في ملحقات الأكاديمية الفرنسية لوصف سياسة حكومة الثورة الفرنسية التي كانت تقوم على رعب الملكيين فكان الإرهاب وصفاً لنظام حكم إلا أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر أصبح المصطلح يتعلق بعنف صادر عن أفراد أو جماعات خارجة عن القانون.

ليعرف دولياً أول مرة من طرف عصبة الأمم سنة 1937: "بأنه عمل إجرامي يهدف بطبيعته إلى إثارة الرعب والخوف موجه لأشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو للعموم"، هذا التعريف يتحدد أكثر في بعض أمهات المعاجم و من هذه التعريفات واحد يحدده كفعل و فاعل على أساس أنه¹⁵ "تتخذ الإجراءات الاستثنائية العنيفة بانتظام للوصول إلى أهداف سياسية وهو أيضا مجموعة الأعمال العنيفة الاعتداء - التدمير، التي ينفذها تنظيم سياسي لتخويف الناس وخلق جو من الرعب، والإرهابي هو كل عضو في منظمة من هذا النوع» و تعريف آخر يحدده على أساس أنه «عبارة عن جملة أعمال العنف التي ترتكبها منظمة من أجل خلق جو من الرعب أو من أجل قلب نظام الحكم»¹⁶.

هذا التعريف الأخير، يشتمل على الكلمات المفتاحية التالية :

« قيام بأعمال عنيفة فعلاً.

أن يكون القائم به منظمة¹⁷.

« أن يكون الهدف أحد أمرين إما أن يكون لخلق جو من الرعب ونشر الذعر بين الناس أو أن يكون الهدف قلب نظام الحكم.

فبينما لاشرط بعض القواميس الأخرى أن تكون المنظمة سياسية فإن البعض الأخر يشترط ذلك¹⁸، ويتحدث عن أهداف سياسية وليس بالضرورة قلب نظام الحكم.

وعرفه مؤتمر وزراء الداخلية والعدل العرب بأنه: « كل أعمال العنف أو التهديد المنظمة، مهما كان سببها أو هدفها و التي تسبب الرعب والفرع للناس وتستهدف الممتلكات العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها».

إن هذا التطور في تحديد مفهوم الإرهاب يتطابق مع مفهوم الحراية¹⁹ في التراث الإسلامي، فقطع الطريق وتعطيل قدرة الناس على الخروج إلى معاشهم هو من الحراية لكن مع عدم إغفال النية السياسية لبعض قضايا الإرهاب فيكون بذلك جريمة بغية ولا يشترط أن يكون الباغي جماعة بل الواحد يكون باغياً إذا اعتمد طريق العنف، فالإرهاب عبارة عن: الأعمال العنيفة التي ترمي إلى التدمير²⁰ والإفساد وترويع الأمنيين بقتل الأبرياء وتدمير المنشآت وكذلك الأعمال العنيفة التي تقوم بها بعض الجماعات لخلق جو عام من العصيان يشل النشاط العام ويخوف المدنيين، و بالتالي يصبح مفهوم الإرهاب هنا: هو التخريب وفق المعنى السابق يعززه الإرث المعرفي الخاص الذي تبرر به بعض الجماعات لجوئها إليه، هذا الإرث المعرفي من الجرائم الموصوفة فيه:

« قطع الطريق على الناس بترويعهم وأخذ مالهم وهو ما تم ويتم بالفعل في حالة الجزائر.

« أخذ مال المسالم على وجه يتعذر معه الغوث.
« من يهاجم الآمنين في منازلهم ويقاثلهم لأخذ مالهم.
« التعدي على الابضاع بالقوة بشكل من الأشكال السابقة.

هذه الأوصاف الأربعة وغيرها كل منها يكفي لوصف الجريمة بأنها إرهاب، عناصره الأساسية هي: الإخافة، الترويع في ظروف غير عادية أو الاغتصاب.

هذا العناصر تقودنا إلى تعريف منظمة الأمم المتحدة و التي لأسباب موضوعية لم تتبنى و لحد الساعة تعريف جامع مانع لجريمة الإرهاب و يبقى تعريفها المعتمد القائم على التوافق غير الملزم هو التعريف الذي صاغه أحد خبراء الإرهاب²¹، هذا التعريف موظف بشكل موسع في ميادين البحوث الاجتماعية و نصه: «الإرهاب هو فعل عنيف و مكرر يهدف إلى الاضطراب و مستخدم من طرف مجموعات سرية فردية أو دولية أو نصف دولية في تعارض مع الاغتيال» و الأهداف المباشرة الرئيسية البشرية تنقسم فيه إلى:

1. «أهداف مناسبتيه».

2. مختارة.

3. أهداف تمثيلية أو رمزية.

وكل فئة مستهدفة تستعمل كمنتج لمجموعة من الرسائل المحددة بغرض التلاعب²² الغرضي، و تحول إلى رمز رعب للفت الانتباه، التخويف، الدعاية، الإكراه و الإجبار من أجل تحقيق مطلب عن طريق القوة.

في نوفمبر 2004 اقترحت مجموعة من الشخصيات السامية بالتوافق مع الأمين العام للأمم المتحدة مفهوم للإرهاب أكثر تحديدا وهو « كل فعل يهدف و يسبب الموت و جروح بليغة جسدية للمدنيين و الغير محاربين، يكون الهدف من هذا الفعل من حيث طبيعته و ظرفه، تخويف شريحة من السكان أو فرض على حكومة أو منظمة دولية اتخاذ بعض الإجراءات أو التخلي عن البعض الآخر، هذا التعريف الأخير و لتقاربه مع أوصاف الحالة العربية، يدفنا إلى ذكر الأسباب المباشرة الغير مفسرة و الغير مباشرة المفسرة الكامنة وراء لجوء بعض الشرائح الاجتماعية إلى الإرهاب كوسيلة للتعبير و تحقيق المطالب و منها:

الأسباب:

نكتفي هنا بعرض بعض عناصر هذه الأسباب في شكل ومضات مستخرجة من جملة

قضاياها المركبة، لكن تبقى هذه العناصر موضوع و عرضة لمضاربات²³ كثيرة لأن كل جهة من جهات التنازع تريد أن تحملها رؤيتها وأجندتها الخاصة و تبقى لثقافة المحلل دورها البارز في تحديد موضوعيتها، من هذا العناصر:

- الفقر في أشكاله المتعددة، الفقر قد لا يكون سبباً مباشراً للإرهاب، لكن عدم المساواة والتمييز ضد الفقراء وعدم إتاحة الفرص هي التي قد تكون بؤراً للإرهاب وبالتالي تهميش بعض المناطق و حرمانها من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المترنة²⁴ و تدني مستوى المعيشة يعتبر أحد الأسباب، فالمجتمعات التي تعاني من الفقر و تدني مستوى المعيشة، تعتبر أسهل للانخراط في السلوك العنيف الإرهابي و أسهل في عملية التجنيد له ضمن الكتلة السوسولوجية العادية و التي تؤدي مستويات التنمية المختلفة بين أوساطها إلى السلوك المنحرف المفضي إلى هذه الممارسات الإرهابية المنظمة، فرضية يعارضها البعض بحجة أن مجتمعاتنا كانت و لا تزال تعاني من الفقر و تدني مستوى المعيشة تقليدياً ولكنها مجتمعات متماسكة البنيان لأنها تتمتع بمنظمة من القيم الاجتماعية والأخلاقية تمنعها من اللجوء إلى السلوك المنحرف .
- غياب الديمقراطية و سيادة أنظمة الحكم السلطوية، فالعلاقة بين انعدام الديمقراطية و بين ظاهرة الإرهاب مؤكدة.
- عدم المساواة بين الجنسين مع هضم حقوق حرية المرأة و عدم جعلها شريك مساوي في العلاقات الاجتماعية و السياسية.
- الترويج لبعض المذاهب الإسلامية في إطار الصراع بين الأنظمة و بين المعارضة و أنظمة الحكم.
- الممارسات الأمنية الغير مدروسة و الخاطئة²⁵.
- القضية الفلسطينية و ما تبعها من قضايا اغتصاب و احتلال الأوطان من أجل الهيمنة مثل الحالة العراقية.

هذه الافتراضات المتعددة لتفسير ظاهرة الإرهاب، تضع جملة من الأسئلة ذات الطبيعة المركبة ومنها: هل الإرهاب قضية اقتصادية؟ أم قضية سياسية؟ أم ثقافية دينية؟

وعلى كل قضية من قضايا الأسئلة الثلاثة جملة من الاعتراضات لا ترشحها للقبول بإطلاق، فكم أقوام يعيشون في فقر مدقع لم تظهر لديهم هذه الظاهرة²⁶، وكم من قوم لم يسمعوا عن شيء اسمه الديمقراطية يعيشون في سكينه؟.

وقل مثل ذلك في بقية المسائل، حيث كانت هذه الأعراض قائمة و لم تحدث إرهاباً وإن كان

لبعضها نصيب كبير كالقضية الفلسطينية في نشوء الإرهاب دون أن يكون تفسيراً مقنعاً لما يجري في بلدان عربية وإسلامية.

إن الإرهاب، ظاهرة غضبية احتجاجية ضاقت عليها العبارة فعبرت عن نفسها بالعنف المدمر ويمكن أن تكون تراكمية بمعنى أنها يمكن أن تكون ناشئة عن عدة أسباب فتكون مركبة وليست بسيطة، تدخل فيها عدة عوامل رئيسية تتعلق بطبيعة الأوضاع في العالم العربي والإسلامي السياسية والثقافية والاقتصادية ومنها ما يرجع إلى الأوضاع العالمية المتأزمة والمظالم المستعصية على العدالة والإنصاف مع عدم إهمال العوامل والحوافز الثانوية المحتملة التي قد تنشأ عنها الظاهرة مثل:

- البواعث الشخصية من الناحية النفسية.
- طبيعة الثقافة والدين كأحد الأسباب لقيامه بدور تأطير النزاعات وأحياناً أخرى دور مكرس لها، وهنا يجب التأكيد أنه لا يمكن اعتبار أية ديانة مؤهلة للإرهاب أكثر من غيرها من الديانات الأخرى.
- إستراتيجيات التحديث المعتلة والتي أدت إلى كسر القيم الضابطة دون أن تطرح بديل لها.
- السياسة الدولية المعتلة وممارسات الدول الكبرى الغير عادلة والتي دفعت إلى أن يصبح الإرهاب عملية عنف بنياني في النظام الدولي و بالتالي أحد خصائص العلاقات الدولية المختلفة.
- الفكر والثقافة المشوهة والتي تجسدت في تيارات سياسية، هذه التيارات قد تخبو مرة ثم تظهر مرة ثانية لظروف مواتية سواء كانت الظروف انتصاراً وقد تكون الظروف المواتية قهراً وقسراً.

إن الطريقة التي يصح بها تيار فكري تياراً حاداً لا يمكن أن نضبظها إنها طريقة معقدة تعقيد حياة الإنسان ونوازعه وحوافزه ودوافعه وبيئته ومحيطه.

وهي تيارات لا تشكل شذوذاً في طبيعة الإنسان، لكنها قد تصبح ضارة فقط عندما تكون حادة لتكون أساساً للعنف وحافزاً عليه في فترة من فترات التاريخ²⁷، والنموذج على ذلك نضربه بالصحة الدينية التي ظلت عنواناً مشتركاً لكل الدعوات الجهادية والتجديدية التي واجهت الاستعمار الغربي في الدول العربية الإسلامية منذ القرن التاسع عشر حتى بداية الستينيات من هذا القرن ولكنها لم تنتج إرهاباً على مستوى الذات، بل الدين كما أسلفت القول في البداية، كان ولا يزال يشكل المعطى الأساس في التاريخ الاجتماعي لهذه الدول، إلا أن الصحة التي تمت باسم الدين خرجت من عباءتها تيارات متطرفة تتخذ من التكفير مذهباً ومن العنف وسيلة وأوقعت أضراراً فادحة بالذات قبل الأعداء، فشوهت صورة

الإسلام وقدمت ذريعة مثالية لأعدائه ليهاجموه جملة وتفصيلاً وليضربوه في الصميم وأعدت مقولات تاريخية لتيارات تلبس مسوح الإسلام وترفع شعار الجهاد مع قلة الفقه في الشريعة نصوصاً ومقاصد وعدم فقه الواقع مما أوقعها في متاهات التكفير والتضليل ومحكمة المسلمين اعتماداً على مرجعية سمحت لنفسها بالحكم والفتوى في أخطر القضايا وهي قضايا الدماء والأموال والأعراض.

وهكذا أفسدت هذه التيارات المتشددة وأعدت الفتنة تارة تحت عنوان إعادة الخلافة وإهمال الأخلاق والتربية وتارة بدعوة إعادة الحق السياسي المعتصب كما هو الحال بالنسبة للجزائر، لكن ولا بد من التشديد هنا أن هناك وفي ذات البلد تيارات ذات توجهات إسلامية أخرى نابذة للعنف، تعتمد أسلوب التغيير السلمي²⁸ وحق الآخر في العيش والتعبير السياسي الديمقراطي الحر، لذا اعتماد أسلوب التعميم يُعتم الرؤية ويعقد الحل بالإضافة إلى كونه مجانيًا للصواب ومجاف للحقائق التاريخية.

هنا يمكن أن تعتبر بصفة عامة أن الثقافة المأزومة التي تعتمدها تيارات العنف تتميز بضيق الأفق وعدم الاكتراث لرأي الآخر والانغلاق الفكري والتعصب وعدم قبول الاختلاف والحرفية في التفسير وغياب فقه المقاصد واختلال ميزان المصالح والمفاسد مما نشأ عنه غلو في قضايا معينة هي مفتاح شخصية الإرهاب وقص أسسه وجذر جذوره وهي:

أولاً: تكفير الحاكم واعتباره غير موجود شرعاً وأحياناً تكفير المجتمع بأسره مع ما نتج عن هذا الموقف من استباحة الدماء والأموال سواء كانت دماء مسلمين أو غيرهم، وانتحال صلاحيات الحاكم عن طريق بيعة أمير المجموعة حيث يقرر الحرب والسلام والجهاد والهدنة على أسس مفاهيم مغلوبة في مسألة الجهاد والولاء والبراء.

ثانياً: استعدى علي العالم العربي والإسلامي وجيشت عليهما جيوشاً أحدثت الدمار واحتلت الأوطان ولا تزال بحجة الوقاية من الإرهاب ومحاربة مصادره، بل وأصبح نعت الإرهاب صفة توصف به الشعوب العربية والإسلامية، صفة أضرها مدمرة على مستوى الأحكام وحقوق الإنسان، نتيجة تعيين جهات معينة بوصفها إرهابية وفتح إمكانية توجيه الاتهام إلى أفراد وهيئات وحكومات في المنطقة لمجرد الانتماء الحضاري والثقافي، بل وعطلت إمكانية النمو الذاتي نتيجة إهدار إمكانيات التنمية البشرية والمادية وسيادة الأمن وعدم الاستقرار.

المجموعات المتطرفة حالة الجزائر :

من هذه المجموعات المتطرفة في حالة الجزائر و التي تعتبر نموذج للتيارات السالفة نذكر البعض منها الذي كان معروف إعلاميا و ميدانيا مع الإشارة أن البعض منها زال تنظيما قائم من حيث الفعل المسلح وثالث ينشط فكرياً و يحاول أن يتحول الى الشكل القانوني المنظم بالرغم من منهجه المخالف من حيث ممارسته للشعائر الدينية و كذلك اعتماده في دعوته على أساليب متنوعة و متطورة في الاتصال مع الاستغلال المتقن للظروف الاجتماعية والمعيشية والأوضاع المحلية والإقليمية²⁹ «أفكار هذه المجموعات لها تاريخية وتاريخ في مسيرة المجتمع الجزائري الحديثة و المعاصرة» والبعض من أفكار هذه المجموعات ناتج عن الاختلال و قلة التوازن في ممارسة الشعائر الدينية عند عموم المجتمع الجزائري والتذبذب في الرؤية و المقاربة الدينية لدى المؤسسات الدينية الرسمية في معالجة التطرف.

و كما يذهب اليه عبد الرحمن سعدي و هو المتمرس في الساحة الإسلامية من حيث النشاط الفعلي بقولة: «إنّ الغلو في فهم و ممارسة الدين ليس من الناحية التاريخية ناتج عن النحلية و الطائفية المتشددة أو المذهبية المتعصبة³⁰ لأن كل ذلك غير متوفر في حالة الجزائر»، إذ حسب ملاحظته المستمدة من الممارسة السياسية الميدانية

واقع حال أفكار مجموعات التطرف تتشكل من تصورات «إسلامية» تركيبية من مدارس فقهية و عقيدية و حركية مختلفة و متباينة و متناقضة في الوقت نفسه حيث فيها تداخل سياسي فقهي، و فكري معتقدي، و ثقافي اجتماعي سببته الأوضاع و الأحداث التي مرت على التيار الديني الجزائري و منها المعالجات الأمنية و الممارسات الإدارية المنتهجة حاليا التي جعلت التطرف يختفي و يتلون بألوان متعددة أبعدته عن المطاردة الأمنية و القانونية و الفكرية و منح لنفسه هدنة و أوجد لنفسه مساحات جديدة منها المواقع الإلكترونية و شبكات التواصل الاجتماعي يصعب فيها الرصد و المتابعة خاصة خارج المؤسسات الدينية.³¹

فهي ليست جماعات نحلية بالمفهوم و المدلول بل هي جماعات متطرفة اندماجية في النسيج الاجتماعي الجزائري لها قدرة على ترويض الخطاب الديني و تبديد المخاوف لدى المستهدف للتجنيد و تشكيل جماعات الإسناد مما يجعلها في خانة العنف المصنف.

في خانة الجريمة الموصوفة، لأن عناصر هذا العنف الأساسية و الذي تقوم به «جماعات الأحياء هي: الإخافة، الترويع في ظروف غير عادية أو الاغتصاب يشرعن له بفكر مبسط و ثقافة سياسية مشوهة جسدتها جماعات الأحياء هذه عمليا متخذة من أحكام التكفير المنحرفة

مذهباً شعار الجهاد باطلا مع قلة الفقه في الشريعة نصوصاً ومقاصد بالإضافة الى ضيق الأفق وعدم الاكتراث لرأي الآخر المنتمي الى ذات الحقل المعرفي الفقهي و هذا كله نتيجة منطقية لبساسة التكوين والانغلاق الفكري والتعصب وعدم قبول الاختلاف بل والقول بحرفية التفسير الظاهر وغياب فقه المقاصد واختلال ميزان المصالح والمفاسد مما نشأ عنه غلو في قضايا معينة هي مفتاح طبيعة الإرهاب وتمثل أسس جذوره و من هذه المواقف المفتاحية: تكفير الحاكم واعتباره غير موجود شرعاً وأحياناً تكفير المجتمع بأسره مع ما نتج عن هذا الموقف من استباحة الدماء والأموال بالإضافة الى انتحال صلاحيات الحاكم عن طريق بيعة أمير المجموعة الذي يقرر الحرب والسلام والجهاد والهدنة على أساس فهم ومفاهيم مغلوطة تتعلق بمسألة الجهاد والولاء والبراء مع الإدعاء بالانتساب الى صفاء المدرس السلفية وأصول أحكامها الفقهية.

من هذه الجماعات التي تقول بهذا النهج في الجزائر وتعدد بتعدد رؤى مشايخ هذه المدرسة وتضارب فتواهم حول قضايا العصر إنها الجماعات التي اختارت العنف كمنهج للتغيير و السلاح كوسيلة له دون الإدعاء أننا نقوم بضبط دقيق لكل هذه الجماعات المسلحة³² و التي تظهر كجماعات رئيسة منظمة حيناً ومجموعة كتائب متفرعة و متناحرة في الغالب الأعم مع اختلاف في درجات موقفهم من تكفير الحكام و نظمهم، و من ثم قولهم بوجود الخروج عليهم لكونهم لا يحكمون بشرعة الإسلام، ومجال حكمهم دار حرب و لست دار إسلام³³، ليعمم هذا الموقف عند بعض المجموعات على جميع مناهج العمل السياسي و يطال جميع أفراد المجتمع من طرف بعض هذه الجماعات الناشز و منها:

1 - جماعة التكفير والجهاد³⁴:

تعرف هذه الجماعة في الأدبيات الصحفية و كذا في كتابات المختصون عن بعد في المسألة الجزائرية بـ «جماعة الهجرة و التكفير³⁵» لكن هذه التسمية ليس لها مصداقية من ناحية التحليل الأكاديمي خاصة إذا اعتمدنا على ما يسمى رسائل تأصيل عقائد هذه الجماعة في تحليلنا لخطاب أيديولوجيتها المشرعن لنشاطاتها المسلحة والتي صاغها أحد مؤسسيها³⁶ إلى جانب جملة من رسائل المبالغة والتكفير التي وجهت الى قادة الجبهة الإسلامية إلى الإنقاذ و خاصة إلى علي بن الحاج والهاشمي سخنوني وهما من رموز السلفية الجزائرية بكل خصائصها التاريخية والسوسيولوجية، كذا كتاب المرجعات المعتمدة لديها مثل كتاب: «الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو»³⁷ من أهم زعماتها كان نور الدين صديقي صاحب رسالة: «كشف الظنون عن عقيدة خير القرون» وكذا بوعمارة المعروف بأحمد البكستاني وفي الكتابة بالدكتور أحمد و هو صاحب رسالة: «الجمجمة الجلية في كفر أتباع الجبهة الإسلامية وكل من زاول دين الديمقراطية» هذه الجماعة هي التي أصدرت رسائل المبالغة لقيادات الجبهة

هذه الجماعة أسسها قدامى محاربي أفغانستان وظهر هذا التنظيم في الجزائر مع بداية سنة 1990 ونذكر من مؤسسيها كمال أصامير، أحمد بوعمره ونور الدين صديقي وآخرين، اتخذت هذه الجماعة منهج الصراع المسلح مند تأسيسها وقامت بجملة من العمليات المسلحة في ذات سنة تأسيسها ومن هذه العمليات الهجوم على المناجم للحصول عليها، وتكررت ذات العملية بغرب الجزائر العاصمة بمنطقة زرادة غرب الجزائر العاصمة، لكن عمر هذه الجماعة كان قصير إذ نتيجة هجرة بعض عناصرها إلى الجماعات المتماثلة في التوجه الأيديولوجي إلى جانب التناحر الداخلي الذي يعتبر ميزة الجماعات المتطرفة، اعتقال البعض الآخر أو تصفيتهم من طرف قوات الأمن.

2 - الجماعة الإسلامية المسلحة:

وهي أكثر الجماعات دموية في تاريخ الجزائر المعاصر، ظهرت سنة 1989 كفكرة سلفية تكفيرية تتكون من جماعات الأحياء خاصة في الجزائر العاصمة بعد عودة الأفغان الجزائريين بكثافة سنة 1990 ودخلت العمل المسلح الدموي المنظم بعد توقيف مسار الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع بداية سنة 1992، هذه الجماعة وصل بها التطرف إلى تهديد أئمة وزارة الشؤون الدينية الذي لا يصرحون بتوقيف صلاة الجماعة والجمعة وقد نفذت القتل في مجموعة من الأئمة الذين لم يستجيبوا لهذه الدعوة، وكذا قتل النساء التي أبن إرتداء الحجاب وأكثر.

3 - حركة الدولة الإسلامية

أنشأها أحد قيادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو السعيد مخلوفي بمعية جملة من قيادات الحركة الإسلامية المسلحة خلفيتها التاريخية ترجع إلى سنة 198538 ومن أبرز قياداتها الميدانية عبد القادر شبوطي وعز الدين باعة وتمركزت نشاطاتها في منطقة الوسط الجزائري منها منطقة القبائل الكبرى والصغرى وكانت نهايتها مثل نهاية ما كان يسمى بجماعة الهجرة والتكفير بالانضمام الجماعة الإسلامية المسلحة في شكل وحدة بين جملة من التنظيمات والعناصر المتناقضة³⁹.

4 - الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح :

تأسست هذه الجماعة من طرف أعضاء تيار الجزائر سنة 1993، هذا التيار كان يجمع بين السلفية الإصلاحية كانتماء تأصيلي تاريخي وحادثة مالك بن نبي كمشروع مجتمعي مستقبلي أي تجمع في فكرها الأيدلوجي بين أطروحات جمعية علماء المسلمين التي أسسها

عبد الحميد بن باديس وفكر مالك بن نبي الإسلامي المشبع بالقيم الغربية، المجموعة دفعتهما إلى تأسيس هذا التنظيم الظروف التي نتجت عن توقيف المسار الانتخابي و من مؤسسها عبد الوهاب لعامرة. وإبراهيم ميهوبي⁴⁰ وعبد الحميد بوشا، رمز هذا التيار كان الشيخ محمد السعيد، وكانت متخصصة في اغتيال المثقفين والفنانين والسياسيين، انضمت في مايو 1994 إلى الجماعة الإسلامية المسلحة بعد نداء الوحدة، ومنذ ذلك الحين تغير اسمها إلى سرية الإقدام، ثم انشقت عن الجماعة المسلحة سنة 1995 وكان على رأسها في أيامها الأخيرة محمد براهيمي والذي قتل على أيدي قوات الأمن في مايو 1996.

5- الجماعات المسلحة المستقلة:

ظهرت عدة جماعات مستقلة بعد سنة 1992 في مناطق الشرق الجزائري ولكنها كلها موحدة من حيث توجه عناصرها السياسي و انتمائهم الحزبي إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل توقيف المسار الانتخابي مع نهاية سنة 1991 و بداية سنة 1992.

6- الرابطة الإسلامية للدعوة والقتال

أسسها علي بن حجر مع يوسف بوبراس ومحفوظ رحمان، و كانت تنشط بالأساس في المنطقة الجبلية بولاية المدية وكان الهدف الأساسي من تأسيسها هو محاولة جمع المنشقين عن تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة بعد الانحرافات الخطيرة التي عرفتها من جهة الفعل والعلو في الفكر، الرابطة الإسلامية للدعوة والقتال هي التي صفت جمال زيتوني أكثر أمراء الجماعة الإسلامية المسلحة دمية⁴¹ في تاريخ الجزائر المعاصر.

7- الجماعة السنية للدعوة والجهاد:

بعد تأسيس الرابطة الإسلامية للدعوة والقتال لعلي بن حجر و نتيجة التناحر بين الجماعات أسس أحد أعوانه عبد القادر صوان أمير كتائب قصر البخاري غرب الجزائر العاصمة تنظيمه الخاص (الجماعة السنية للدعوة والجهاد).

8- جماعة المهاجرون لمنطقة الوسط:

أسسها خالد الساحلي المكني ب «خالد أبو صهيب»، هذه الجماعة هي من الجماعات الأوائل التي أعلنت انشقاقها عن تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة واجتهدت في التحذير منها ومن أعمالها في الداخل والخارج، وكانت تتكون جماعة المهاجرون لمنطقة الوسط من مجموعة من الكتائب المتفرقة و منها كتبية مفتاح التابعة لولاية البليدة وكتبية تابلط التابعة لولاية المدية، وكتبية الشراربة التابعة لولاية الجزائر العاصمة، وقد وقعت مشادات عنيفة بين كتبية مفتاح و بين المنطقة الثانية التابعة للجماعة الإسلامية المسلحة والتي كانت تحت قيادة أبي

حمزة حسان خطاب، ووصلت تلك المشدات العنيفة إلى الاقتتال بين المنطقتين إلى أن أعلنت المنطقة الثانية انشقاقها عن الجماعة المسلحة.

9 - كتيبة الفدا :

كانت تتكون من عناصر الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح و التي انضمت سابقا للجماعة الإسلامية المسلحة سنة 1994 تحت تسمية سرية «الفدا» ثم غير اسمها جمال زيتزني إلى «سرية الأرقم» بعد الوحدة ثم جعل منهم مجموعات متفرقة داخل جسم الجماعة الإسلامية المسلحة، وذلك لمنع تكتلهم في قوة واحدة. لكن هذه السرية التي كان لا يتجاوز عددها 30 فردا رفضت الانصياع لأوامر زيتوني واستمرت في عملها ككتلة واحدة لتخرج عن تنظيم جمال زيتزني تحت تسمية كتيبة «الفدا» ثم انقسمت سنة 1996 إلى قسمين:

القسم الأول: حافظ على التسمية «كتيبة الفدا»، و كانت تحت قيادة المدعو عبد الله أبو الفدا، و في ذات الوقت حافظت على نفس فكر ومنهج الجماعة الأولى (فكر الجزارة) وقد كانت تابعة تنظيميا إلى علي بن حجر أمير كتيبة المدينة ومؤسس الرابطة الإسلامية للدعوة والقتال.

والقسم الثاني: أخذ تسمية «أنصار السنة» عند انشقاقها عن كتيبة الفدا وتغيرها لمنهجها وفكرها أطلقت على نفسها اسم كتيبة «أنصار السنة». كانت تحت قيادة المدعو «محمد الطيب» وقد انضمت إلى أبي فارس أمير بعض كتائب الغرب.

10 - الجماعة السلفية للدعوة والقتال

التأسيس الرسمي للجماعة السلفية للدعوة والقتال و التي ستتحول لاحقا إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كان يوم 14 سبتمبر 1998، على يد حسن خطاب⁴² («أبو حمزة») وهو أحد التسعة الذين أسسوا هذه الجماعة و نذكر منهم علي وجه التخصيص للأهمية : عبد العزيز عبي⁴³ و الاسم الثالث هو نبيل صحراوي المكني بـ «أبو إبراهيم مصطفى»⁴⁴.

مهما يكن استطاع حسن خطاب أن يجمع جملة من كتائب المنطقة الثانية والخامسة حسب تقسيم الجماعة الإسلامية المسلحة، هاتان المنطقتان هم الجسم الأساس للجماعة السلفية للدعوة والقتال وعززتا بمجموعة من الكتائب المنشقة و منها كتيبة تسعة شرق الجزائر حيث أعلن في المنطقة الخامسة و في خريف 1998 عن تأسيس الجماعة.

11 - القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي:

وتعود محاولات إنشاء تنظيم في المغرب العربي شبيه بـ (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) إلى

أوائل 2005، بغرض إنشاء تنظيم يستقطب الجهاديين من المغرب العربي وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي، ممن يتوقون إلى تنفيذ مشروع (القاعدة) في منطقتهم باستهداف المصالح الغربية والأنظمة المحلية التي تحاربهم.

الجماعة السلفية للدعوة والقتال دخلت على خط هذا التوجه بتغيير اسمها إلى (تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي) وكان ذلك في بيان نشر يوم الأربعاء 24 يناير 2007، وكانت الجماعة السلفية بقيادة «أبو مصعب عبد الودود⁴⁵» حسب شهادة عبد الحفيظ بن علي المدعو «عبد الخالق» قد أقامت في أواخر عام 2004 اتصالات مع أبي مصعب الزرقاوي ((9 أمير قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، وكانت قبل هذا حسب ذات الشهادة قد أعلنت تحت قيادة «أبو إبراهيم مصطفى» عن الولاء لتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن وقد حملته أحد بياناتها الذي صدر بتاريخ 11 سبتمبر 2003 «بيان نصره» أعلنت فيه «للعالم عموماً وللمسلمين خصوصاً ولاءها لكل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ولكل مجاهد رفع راية الجهاد في سبيل الله في فلسطين وأفغانستان بإمارة الملا محمد عمر وتنظيم القاعدة بإمارة الشيخ أسامة بن لادن».

وأبرزت الجماعة في بيان تغيير التسمية الذي يحمل تاريخ الأربعاء 24 يناير 2007 أن «الجماعة تعلن لكافة المسلمين في داخل الجزائر وخارجها أنها تخلت نهائياً عن التسمية القديمة، وتعلمهم أنها ابتداء من هذا التاريخ، فإن كل بياناتها وإصداراتها ستظهر موقعةً بالاسم الجديد» وحمل البيان توقيع زعيم الجماعة عبد المالك دروكدال المدعو حركيا (أبو مصعب عبد الودود)، وورد في البيان أن الجماعة استشارت بن لادن في قضية تغيير الاسم، بعد انضمامها (للقاعدة) رسمياً منتصف شهر سبتمبر 2006، حيث قال: (لقد كنا حريصين على هذا الأمر منذ اليوم الأول لإعلان الانضمام، ولم تمنعنا من الإقدام عليه إلا استشارة بن لادن، وإذنه واختياره، وقد زالت اليوم هذه العقبة، وعليه فإن الجماعة تعلن لكل المسلمين في داخل الجزائر وخارجها أنها تخلت نهائياً عن التسمية القديمة وتعلمهم أنها ابتداء من هذا التاريخ، ستظهر كل بياناتها وإصداراتها موقعة باسم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي).

في الحقيقة، أوّل ما ظهرت فكرة الاتصال بتنظيم (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) بقيادة أبي مصعب الزرقاوي كانت في الأيام التي تمّ فيها احتجاج قائد المنطقة الخامسة «عبد الرزاق البار» (عماري صايفي) ومعه 14 مسلحاً من الجزائر وموريتانيا والنيجر سن 1994 من طرف «الحركة من أجل العدالة في تشاد» التي كانت تحارب نظام انجمينا، وفي أوائل سنة 2005 أرسل إليهم أبو مصعب الزرقاوي رسالة طلبهم فيها بالاستعجال في الانضمام للتنظيم العالمي «القاعدة» فقام أمير الجماعة السلفية «أبو مصعب عبد الودود» بمشاورات موسّعة مع «أعيان

الجماعة السلفية» للنظر في مسألة الانضمام، فكانت الموافقة من طرف أغلب المناطق، قام بعدها أبو مصعب عبد الودود بإرسال الموافقة على الانضمام إلى تنظيم القاعدة عن طريق الإنترنت، وأكد ذلك الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في تسجيل مصور.

السند الأيديولوجي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

لكن هنا وجب التأكيد أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي ذاتها الجماعة السلفية للدعوة والقتال من حيث القيادة والعناصر المجنّدة و تغيير اسمها لا يعبر عن انضمامها العضوي ولا يمكن أن تكون جزء من الهيكل العام لتنظيم القاعدة وفي ذا الوقت التسليم بوحدة المواقف والقناعات الأيديولوجية الواحدة، إذ تغيير التسمية يدخل في إطار الإستراتيجية الإعلامية للجماعة السلفية للدعوة والقتال ولا يتجاوزه من الناحية العملية.

تبقى الوحدة الأيديولوجية والروى العقائدية هي الأساس الذي يجمع الفريقين وخاصة في ما يتعلق بالخروج على الحكام والثورة عليهم بالسلاح المنظم، هذا الموقف نذكر من منظريه عن الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر، الطبيب المصري الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز في كتابه العمدة في إعداد العدة، هذا الكتاب كان من أهم كتب الأفغان العرب في معسكراتهم العربية ويعتبر كذلك واحدا من أهم كتب التيار الجهادي على المستوى العالمي. وهو من أهم المراجع المعتمدة عند الجماعات السلفية المسلحة في الجزائر⁴⁶ والذي نظر فيه لوجوب الولاء للـ «الطائفة المنصورة» و جهادها ضد «الحكام المرتدين المبدين لشرع الله الذين يحكمون بالقوانين الوضعية الكفرية» وقد كانت جل فتاواهم مأخوذة من هذا الكتاب وكتابه الآخر الجامع في طلب العلم الشريف (وقال أبو بصير وهو مرجع للجماعة السلفية للدعوة والقتال (القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حاليا) «إذا لم يكن هذا الحاكم المتأله، المشرع، والمبدل لشرع الله تعالى ودينه كافر.. فمن يكون الكافر، ومتى يكفر الحاكم..»⁴⁷.

وكان أيضا من مراجعهم وزعمائهم الذين اختاروا نفس الطريق الشيخ عمر عبد الرحمن، وبين هذا في كتابه (أصناف الحكام وأحكامهم) وعاصم أبو محمد المقدسي وأبو مصعب السوري⁴⁸ وكذلك أبو قتادة الفلسطيني ذلك المفتي الذي ألهم بفتاويه أفراد الجماعة المسلحة حتى أصبحوا يقتلون كل من يتنفس وكل من فيه روح أو تبنى العمل السياسي بالطرق السلمية ومنها الانتخابات فهي عندهم كفر مثلها مثل من يشارك في المجالس النيابية، إذ نواب البرلمان هم أرباب ينازعون الله حق التشريع وكفر المرشحين ومن ينتخبونهم فيها يقوم على أساس قصد الفعل المكفر نفسه وهو الترشيح أو الانتخاب فهو كافر دون النظر

إلى قصده فوظيفة البرلمانات التشريعية المطلقة تخل صاحبها الشرك و الكفر البواح هذا التيار مرجعته حول الانتخابات و المشاركة في المجالس النيابية الرسالة المنشورة في مجلة المرابطون تحت عنوان : «العبة الحزبية تلك الفتنة الكبيرة».

بعض من وسائل المعالجة:

المقترح لمعالجة هذا الفكر المتطرف و أشكال و تحييد أشكال تنظيماته من تبني المفروض تبني إستراتيجية مدروسة تقوم و تنطلق من مقارنة ميدانية إجماعية أساسها الحوار و إدراك التقاطعات الفكرية و العقائدية لدى هذه المجموعات و الخروج من المساحات التقليدية في المعالجة إلى مساحات الفعالية في التأثير و التحصين و التوعية «التربية و الإعلام و الثقافة بالاعتماد على وسائل الاتصالات الحديثة و خلق فضاءات موضوعية شبابية مع ضرورة اعتماد سياسة إعادة تأهيل المؤسسات الدينية المختلفة ببرامج و رؤى توافقية تنخرط فيها كل الجهود بما يجعلها تصل إلى مرحلة الوقاية قبل العلاج و التحصين قبل المواجهة».

الهوامش

- 1 theorie du chaos التي توّظف في دراسات الفزياء النظرية.
- 2 ومنها في حالة الجزائر على سبيل المثال تلك المجموعات التي تحمل أفكارا متطرفة وتنتهج منهاجاً منحرفاً في ممارستها للشعائر الدينية وتدعو لذلك بأساليب متنوعة ومتطورة.
- 3 مثل الوضعية الصعبة للاقتصاد والوضع الاجتماعي المتدهور.
- 4 مثل الحالة السورية، العراقية، اليمنية والليبية .
- 5 دون الإشارة إلى المسألة الفلسطينية
- 6 المقصد هنا هو الحرب الأهلية التي عرفها لبنان ما بين سنة 1975 إلى 1990.
- 7 الحالات العراقية الليبية، اليمنية و السورية معايشة على مستوى الضمير و حياة الأمة اليومية
- 8 بالاستغلال المتقن من طرف بعض أهل الغلو المبسط للدين و رمزيته للظروف الاجتماعية والمعيشية إلى جانب توضيف الأوضاع المحلية والإقليمية كوسيلة للتجنيد.
- 9 في حالات سوريا والعراق حدث و لاحرج أما حالة الجزائر تم إغتيال كوادر الدولة، المثقفين، الصحفيين و إطارات المنظومة التربوية بكل أصنافها إلى جانب تدمير البنية التحتية و تعطيل مسيرة التنمية.
- 10 M oussaou, A, de la violence en algerie , les lois du chaos ,actes du sud , france .2006
- 11 بالغ عدد ضحايا العنف من النساء في الجزائر و إلى غاية سنة 3700 ضحية منهن 500 إرارة خطف 300 أعتصبت، أنظر
la republique , 18 mars 1999 n°40
- 12 تبقى الإشارة ضرورية إلى أن لإرهاب، يوؤيدي لا محالة إلى استفحال الجريمة المنظمة كنتيجة منطقية تتعلق بإمكانيات المؤسسات الأمنية الدستورية و مصادر التمويل، و بالاعتمادا على حقائق الميدان ثبتت العلاقة بين المنظمات الإرهابية و تجارة المخدرات و من الحالات الدالة على هذه القضية الحالة الأفغانية و الحالة الجزائرية
- 13 لم نريد الإشارة إلى بعض الممارسات العنيفة في التاريخ الإسلامي لعدم تماشيها و طبيعة الواقع الذي نحن بصدد الحديث عليه.
- 14 خاصة في ما يتعلق بالمعنى النصي للآية رقم 60 من سورة الأنفال، مع أن منطوق الآية و معناها الخس بالقوة ، هو خطاب موجه إلى الدولة الإسلامية و ليس للجماعات و الأفراد لأنه خطاب يتعلق بالردع لمنع القتال و هو ما يعرف باستراتيجيه التهيو و ليس له صلة بالإرهاب المعاصر.
- 15 معجم روبر الصغير الفرنسي
- 16 معجم لاروس الفرنسي.
- 17 مهم جداً: هنا لا بد من الإشارة وبلحاح أن هناك أنواع من العنف التي تصل إلى درجة الإرهاب منه العنف الذي يأخذ الصبغة الفردية عندما يتعلق بتوظيف الدين كغطاء أيولوجي و عليه يمكن القول و كما وضح أحد قدماء الجماعات المسلحة في مصر د. ناجح ابراهيم أن هناك ثلاثة أجيال من جماعات العف المسلح و يمكن تصنيفها على النحو التالي:
 1. جيل الجماعات المسلحة التي كانت معركتها محلية مطلبها قلب نظام الحكم و تطبيق الشريعة.
 2. جماعات العنف المسلح المعوم و منها القاعدة و تفرعاتها إلى جانب الجبهة العالمية لقتال اليهود والنصارى.
 3. جيل العنف المسلح الفردي ظهر بمصر سنة 2005 وهو ما يسمى بجيل العلمية الواحدة يعتمد من الناحية التنظيمية على الروابط العائلية و الأسرية بسيط التفكير، يصعب التعرف عليه ليس له مشروع، تدفعه الظروف الاجتماعية و الاقتصادية إلى جانب التسلط السياسي في العمل و من أهم مجموعاته:
 - مجموعة "ملوتوف"
 - مجموعة "ولع".

18 لاروس بالنسبة للحالة الأولى و روبر بالنسبة للحالة الثانية أنظر

(Définition du terrorisme (Un article de Wikipédia، l'encyclopédie libre

- 19 خاصة على مذهب مالك
- Destruction 20
- أ. ب. شميد A. p. schmid 21
- Mnipulation 22
- speculation 23
- 24 جميل جورجي، تفجيرات دهب رؤية موضوعية، المستشار الإقتصادي محفظة القاهرة
- 25 أنظر نتائج هذه الممارسات و دوها في إلتحاق الأفراد بالمجموعات الإرهابية: شهادة تائبين: الخبر 2 ديسمبر 1995.
- 26 عبد الرحمن موساوي مصدر سابق ص 47.
- 27 أنظر، تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 28 أنظر الشيخ عبد الله جاب الله، نظرات في منهج القوة في التغيير، مطبوعات دار النور للطباعة، الجزائر، مارس 2004.
- 29 الأستاذ عبد الرحمن سعدي: التطرف الديني في الجزائر نواجه أم نعالج؟ ورقة غير منشورة.
- 30 هذا الموقف الجازم يحتاج إلى مناقشة إن لم نقل إلى مراجعة في الظروف الحالية وخاصة على ضوء الأحداث التي تعرفها غرداية الآن.
- 31 تجدر الإشارة هنا، أن العاهل المغربي الملك محمد السادس أصدر مرسوماً بمنح بموجبه الأئمة والخطباء وجميع المشتغلين في المهام الدينية من ممارسة أي نشاط سياسي. وقد أشاد زعماء الدول الأوروبية بهذه الخطوة الجريئة، لأنها تقطع الطريق أمام ظاهرة توظيف الدين لخدمة أغراض سياسية.
- 32 اعتمدنا في جزء من هذا الرصد على مذكرات أحد العناصر الثابتة وهو: عبد الحفيظ بن علي المدعو: عبد الخالق.
- 33 هذا المفهوم لم يكن متداولاً في الأدبيات الأولية لدى المسلمين، وإنما تطور في عصور لاحقة بقصد تأطير المساحة التي يتمتع فيها الإنسان المسلم بحريته في الحكم والعبادة وإظهار الشعائر الدينية وعلماء المذاهب السنية يرون أنه متى ما تمكّن المسلم من التمتع بإقامة شعائره الدينية في بقعة ما فإنه لا ينبغي الجهاد ضدها أو الهجرة منها.
- 34 اخترنا هذه التسمية لتشابه مواقف وأفكار هذا التنظيم مع مثيلتها الجماعة الإسلامية "تنظيم الجهاد" في مصر: هذه الجماعة التي أسسها عبد السلام فرج كانت في بدايتها لا تكفر المجتمع وإنما تكفر الأنظمة ونخبها الحاكمة فقط.
- 35 هو الأسم الأمني الذي أطلق على حركة جماعة المسلمين في مصر والتي كونها شكري مصطفى على أساس فكرة البدء بتموين المجتمع الإسلامي، أمر لا ينطبق على الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر.
- 36 أحمد بوعمر المكني بـ «الدكتور أحمد».
- 37 لمحمد سرور بن نايف زين العابدين الصادر سنة ١٩٨٨ عن دار الأرقم، Birmingham.
- 38 حركة مصطفى بوياء علي.
- 39 بعد نداء الوحدة الذي دعا إليه أمير الجماعة الإسلامية المسلحة في ذلك الوقت شريف قوسمي (أبو عبد الله أحمد) وكان ذلك يوم 13 مايو 1994
- 40 كان شاعر الجماعة.
- 41 أنظر التفصيل ممارسات في الكتاب غير المنشور «الجماعات المسلحة» لأحد نشطاءها والذي أمضاه بإسم النائب/عبد الحافظ بن علي المدعو عبد الخالق
- 42 ولد حسان خطاب عام 1968، ونشأ وسط عائلة تسكن منطقة بني مراد (20 كلم شرق العاصمة الجزائرية)، التي كانت ولا تزال أحد المعقل الرئيسية للإسلاميين، كان أحد أنصار «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، وبعد توقيف المسار الانتخابي في يناير 1992، انضم خطاب إلى النواة الأولى للعمل المسلح في الجزائر «حركة الدولة الإسلامية» وخلال هذه الفترة كان أربعة من أشقائه التحقوا بالعمل المسلح أيضاً، وكلهم قتلوا بين عامي 1993 و1995، انضم عام 1994 إلى «الجماعة الإسلامية المسلحة» (الجيا) بقيادة الشريف قوسمي، الذي كلفه بقيادة مجموعة مسلحة تدعى «كتيبة الفتحة»، ثم ترأس «كتيبة جند الاعتصامي»، ثم عين قائداً لـ «المنطقة الثانية» شرق العاصمة، وبعد مقتل قوسمي (أبو عبد الله أحمد) على أيدي قوات الأمن، تولى جمال زيتوني (أبو عبد الرحمن أمين) قيادة «الجماعة الإسلامية المسلحة»، وساءت العلاقة بين خطاب وزيتوني بسبب خلافهما حول أسلوب العمل المسلح، وحدث الطلاق بين خطاب والجماعة الإسلامية في فترة قيادة عنتر زوايري عام 1996. ويذكر خطاب أن الدافع الرئيسي

الذي جعله يترك الجماعة الإسلامية ويؤسس «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، هو انحراف زوايري عن «الجهاد الشرعي بزعمه» من خلال استهداف المدنيين العزل، وكل الذين التحقوا به في التنظيم الجديد يتداولون نفس التبرير، ثم ما لبث أن ترك العمل المسلح وكان ذلك سنة 2003 وفي يوم 23 سبتمبر من سنة 2007 قام بتسليم نفسه لقوات الأمن تأييداً منه لمسعى المصالحة الوطنية الذي دعا إليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

43 من مواليد سنة 1968 بباب الوادي المكتبي بـ «أبو الهمام عكاشة البار» وكان أحد رجال الضفادع في الجيش الوطني الشعبي ثم عمل كحارس في فندق الأوراسي، التحق بالجماعات المسلحة في بداية تأسيسها.

44 من مواليد سنة 1966 بمدينة باتنة مهندس دولة في الطاقة الحرارية و كان أمير على المنطقة الخامسة حسب تقسيم الجماعة الإسلامية المسلحة.

45 5 - عبد المالك دروكال المدعو أبو مصعب عبد الودود من مواليد 20 أبريل 1970 م بقرية زيان التابعة لبلدية مفتاح بولاية البلدة في سنة 1989م تحصل على شهادة البكالوريا في شعبة الرياضيات، بعدها التحق بجامعة البلدة فرع التكنولوجيا من سنة 1990م إلى 1993م، في سنة 1992 قام بربط الاتصال بالسعيد مخلو في أمير حركة الدولة الإسلامية ثم التحق بهم سنة 1993. ولمجرد صعوده للجليل أسندت له مهمة صنع المتفجرات، وذلك بحكم تخصصه العلمي وأطلاع على المواد الكيميائية والقواعد الميكانيكية، ثم في سنة 1996م كلف برئاسة كل ورشات التصنيع العسكري لجنود الأهل التابع للمنطقة الثانية، بعدها أمر على كتيبة «القدس» بعدها اشغل بالتصنيع والتعليم والتكوين العسكري للمسلحين، في سنة 2001م استدعي إلى إمارة الجماعة السلفية وعين عينا للمنطقة الثانية في مجلس أعيان الجماعة حتى سنة 2003م، وذلك بعدما قدم حسان خطاب استقالته من إمارة الجماعة، وعين مجلس الأعيان أبو إبراهيم مصطفى (نبيل صحراوي) أميراً على الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وعين عنده أبو مصعب عبد الودود مكان أبو إبراهيم مصطفى رئيس مجلس الأعيان، وبعد مقتل أبي إبراهيم مصطفى استخلف على إمارة الجماعة في صانفة 2004م وهو كذلك إلى الآن.

46 تراجع الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز عن كثير من أقواله في كتابه الذي ألفه سنة 2007 تحت عنوان «ترشيد الجهاد في مصر والعالم».

47 في رسالته مناقشة قول ابن عثيمين في اشتراطه الاستحلال لكفر من بدّل شرعية الرحمن.

48 هو مصطفى بن عبد القادر بن مصطفى، كان يكتب في مجلة الأنصار التابعة للجنة تحت اسم عمر عبد الحكيم، ولد في حلب 1958، ودرس في كليتها الهندسة الميكانيكية، تلقى عددا من الدورات العسكرية. تخصص في علم هندسة المتفجرات وحرب عصابات المدن والعمليات الخاصة، تعرّف في بيشاور (باكستان) على الشيخ عبد الله عزام انضم إلى تجمع المجاهدين العرب، ليضع خبراته العسكرية في تدريب الوافدين الجدد إلى أفغانستان ونهم الجزائريين. التحق بتنظيم القاعدة في بداية تأسيسه، وقد كان قبل ذلك من المقربين من أسامة بن لادن خلال مرحلة الجهاد الأفغاني، كانت تربطه علاقة بقاري سعيد الجزائري الذي عاد من أفغانستان إلى الجزائر ليشترك في تنظيم «الجماعة الإسلامية المسلحة»، عمل في لندن مع الخلية الإعلامية الداعمة للقتال في الجزائر، وكتب في نشرة «الأنصار» الجزائرية وغيرها من نشرات الجماعات القتالية التي كانت تصدر من أوروبا خلال تلك الفترة، وخاصة «الفجر» الليبية و «المجاهدون» المصرية وأسس في لندن «مكتب دراسات صراعات العالم الإسلامي»، هاجر إلى أفغانستان، وبايع الملا محمد عمر في قندهار، وشكل مجموعة مقاتلة عملت ميدانيا مع طالبان، كما عمل مع وزارة الإعلام، وكتب في جريدة «الشرعية» الناطقة الرسمية باسم حكومة طالبان، وشارك في إعداد برامج إذاعة كابل العربية، وإثر سقوط حكومة طالبان في أفغانستان اعتزل وتفرغ للبحث والتأليف. أصدر كتاباً تناول فيه الجماعات المسلحة في بلدان عدة، وكشف في كتابه «دعوة المقاومة الإسلامية العالمية» تجاربه مع الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر وتنظيم «القاعدة» بزعمه أسامة بن لادن.

الديمقراطية التشاركية والأدوار المدنية

د. جمال بندحمان *

ديباجة

لم يكن غرامشي مخطئاً عندما أكد أن التفاوض لا يلغي تفاؤل الإرادة، ففي عالمنا العربي المنخور بالتقسيمات، والحروب الطائفية، وعودة التأويلات الظلامية، والتشكيك في كل القيم النبيلة، نجد أنفسنا مضطرين في كل مرة إلى العودة للبداهيات، ومحاولة إقناع آخرين بسلامتها، كيف لا ومنا من يكفر المدافع عن قيم التسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وإذا تبني ظروف التخفيف نظر إليه بعين الشك والريبة، وأخرج معجم التغريب وما حاقله، وقدم حججه من واقع تصيبه الانتكاسة كلما اعتقد أنه دخل مرحلة الربيع؛ واقع عربي يبدو أن بوصلة تحليله ستعاني فقراً في التوجه، وتبهاً في المقاربة.

لكن، وبما أن تفاؤل الإرادة أقوى من تشاؤم الوقائع فإننا نصر على أن الشاهد يكون بالمبدأ ولا يكون بالمثال، والمبدأ في حالتنا هذه هو أن الديمقراطية ومشتقاتها قيمة القيم التي أكدت التجارب أنها أرقى آلية لتدبير الاختلاف بالطرق السلمية.

هذه الديباجة ليست معزولة عن سياق ما نود مناقشته في هذه المقالة. نقصد بذلك الديمقراطية التشاركية في علاقتها بالديمقراطية التمثيلية، والتي نقترح لها الخطوات الآتية:

- أولاً: الديمقراطية التشاركية من خلال نماذج دولية؛
- ثانياً: العالم العربي والديمقراطية التشاركية (حالة المغرب)
- ثالثاً: العمل المدني وتحديات الديمقراطية التشاركية

أولاً: الديمقراطية التشاركية من خلال نماذج دولية

يعبر مصطلح الديمقراطية التشاركية من الأساليب الحديثة لمشاركة المواطنين في كل مراحل إعداد السياسات العمومية و تدبيرها وتنفيذها، مع ما يترتب عن ذلك من حوار و تواصل ومساءلة و تداول عمومي حول الاختيارات، و المرجعيات المتحكمة في القرارات المتعلقة بذلك، و تشير صفة (التشاركية) إلى معنى التفاعل بين المواطنين ومدبري الشأن العام، وهو تفاعل لا يقف عند حدود منح الصوت لمن يمثلهم على غرار ما يجري في الديمقراطية التمثيلية التي (قد) ينتهي فيها دور المواطنين لحظة التصويت في الانتخابات لتنتقطع الصلة بين الناخب والمنتخب في انتظار زمن انتخابي آخر. ورغم أن الديمقراطية التمثيلية تبقى واحدة من أرقى أشكال الديمقراطية فإن عيوب الممارسة بينت أنها تخلت عن مرتكزات الفلسفة التشاركية للديمقراطية التي لا تلغي حق المواطن في المشاركة بالرأي والاقتراح والمبادرة والالتماس والاعتراض، ولا تعتبر السياسة عملاً تقنياً تقوم به نخبة تدعي أنها الأقدر على ذلك، ولا تبخس قيمة الرأي العام، ولا تصفه بالرأي الشعبي والعفوي، وغير المهيكل، وبذلك فإن الديمقراطية التشاركية تعمل على توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة السياسية وللقرار العمومي، وتمكن المواطنين من المشاركة الفعلية و المؤسسة في كل ما يهم قضاياهم الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية، والمساهمة في النقاش العمومي، وفي كل مراحل عملية اتخاذ القرارات المترتبة عنه، وتقاسم المسؤوليات، والقيام بدور المراقبة البناءة.

وبهذه المواصفات فإن هذه الديمقراطية التشاركية لا تناقض الديمقراطية التمثيلية، بقدر ما تغنيها وتطورها، وتجعلها أكثر فعالية عبر تقنين مجموعة من القواعد والإجراءات القانونية التي تسمح للمواطن بالمشاركة في إعداد القرارات العمومية وتنفيذها، وتؤكد التجارب الدولية أن آليات هذه الديمقراطية ليست نمطية، بل ابتكارية بالمعنى الذي يسمح لكل دولة باختيار صيغة معينة لديمقراطية تشاركية ممكنة مع وجود أسس مشتركة وقاعدية.

داخل التجارب الدولية هناك دمج بين التجارب العملية والميدانية من جهة، و التنظيرات الفكرية المحددة لصيغ الديمقراطية التشاركية وآلياتها، أو تلك التي تناقش تجارب معينة. ونميز بين مرحلتين كبيرتين؛

المرحلة الأولى :- هي مرحلة انطباعات وآراء عفوية تعتبر أن التشاركية أساس الديمقراطية. يلخصها القول الشهير (كل ما تفعله من أجلي بدوني فهو ضدي) وهو قول يحمل ضمناً بصمات وعي مبكر بأهمية هذه الديمقراطية التشاركية، لكنه بقي دون تحديد للآليات والصيغ والإجراءات.....

المرحلة الثانية:- هي مرحلة الوعي الفعلي بأهمية هذه الديمقراطية وآلياتها، حيث تجمع مختلف الأدبيات على أن مرحلة التسعينيات من القرن الماضي تعد حاسمة في هذا الباب. والكل يعلم أن قمة الأرض التي ترتب عنها (إعلان ريو) كانت نقطة انطلاق حقيقية لهذه الديمقراطية، أو لنقل تكريسها دولياً، غير أن هذا القول لا يعني أن تسعينيات القرن الماضي لم تكن مسبقة بتجارب سابقة رغم أنها لم تكن حاسمة. ولتأكيد فكرة التجارب السابقة نشير إلى بعض المعطيات:

من ذلك، مثلاً، دستور البرازيل سنة 1988، وما تم اعتماده في إيطاليا أربعينيات القرن الماضي (1942) من مشاركة المواطنين في القرارات التي تهم الجانب العمراني في مناطقهم حيث يحق لهم تقديم ملاحظاتهم أثناء التخطيط العمراني نفسه؛ أي إنهم يشاركون بالرأي في اتخاذ القرار الأنسب.

سنقف عند مرحلة التسعينيات لنبين كيف امتد النقاش إلى مجالات مختلفة في أفق تحديد أشكال الديمقراطية التشاركية، فرغم أن الانطلاقة كانت تدخل ضمن (المشاركة البيئية) فإن العبارات الموظفة والمعجم المستعمل كانا عامين وينطبقان على مجالات أخرى، بل إن الفهم الذي سيقدمه (إعلان ريو) سيصبح الإطار الحاضن للتصورات اللاحقة، نقرأ في إحدى فقراته (إن الطريقة الفضلى لمعالجة مسائل البيئة هي ضمان مشاركة كافة المواطنين المعنيين، وذلك وفق المستوى المناسب. على المستوى المحلي يجب أن يتمكن كل مواطن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالبيئة والتي تمتلكها السلطات الرسمية... وأن يتمتع بإمكانية المشاركة في عملية اتخاذ القرار...).

إعادة قراءة هذه العبارات تقود إلى التأكيد على أهمية:

- « ضمان مشاركة كافة المواطنين المعنيين؛
- « أهمية المستوى المحلي؛
- « وجوب اطلاع المواطنين على المعلومات التي تمتلكها السلطات الرسمية؛
- « جعل المشاركة في اتخاذ القرار في حدود الإمكان؛ أي إنها ليست ملزمة أو إلزامية حفاظاً على استقلالية مجال التدخل.

ستمتد الاجتهادات المرتبطة بمؤتمرات وقرارات دولية في فترة التسعينيات بشكل بارز، ولعل ما يؤكددها هي المؤثرات الآتية:

- « جاء في ديباجة برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة سنة 1994 (ويسلم برنامج العمل الراهن بأنه لا ينتظر من الحكومات خلال العشرين سنة المقبلة أن تحقق بمفردها غايات وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ففي جميع البلدان

تقريباً أخذت تظهر ألوان جديدة من المشاركة بين الحكومة ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمعات المحلية سيكون لها تأثيرها مباشر وإيجابي في تنفيذ برنامج العمل الراهن)

« برنامج العمل الصادر عن قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في مايو 1995 (إن التنفيذ الفعال والناجح للإعلان الصادر عن قمة الأرض، وبرنامج عملها يتطلب تقوية المؤسسات المجتمعية والمؤسسات غير الحكومية ذات المنفعة العامة في مجالات التعليم والصحة والفقير والاندماج الاجتماعي وحقوق الإنسان وتحسين أحوال المعيشة والإغاثة وإعادة التأهيل بالإضافة إلى تحفيز هذه المؤسسات ودفعها للاشتراك في صنع السياسات وتنفيذها على الأرض).

« مثل هذه الوثائق تكلمت بشكل مباشر عن تشاركية ممكنة، لكن وثائق أخرى كانت مضطرة لاستحضار روح المفهوم حتى وإن كانت أهدافها ترتبط بمجالات أخرى. ونحن نعتبر استحضارها مهم في فهم ما يمكن أن يكون معوقاً لتطبيق هذه الديمقراطية، أو على الأقل فهم الصعوبات التي يمكن أن تواجهها. لذلك سنضرب بعض الأمثلة من وثائق دولية، وأخرى عربية.

« الوثيقة الأولى (إعلان برشلونة الذي تبناه المؤتمر الأوروبي متوسطي سنة 1995) والذي نص في إحدى فقراته على (تشجيع المشاركة الفعلة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان)؛ مآل هذا الإعلان لم يكن طيباً بحكم سياق سياسي دولي أولاً، وبحكم التشكك الذي أبدته الكثير من الحكومات فيما يخص الأدوار التي يمكن أن يلعبها الفاعل المدني أساساً، وهو شك سيلازم الكثير من المبادرات التي دعت إلى جعل هذه التشاركية أساساً ومنهجاً لتدبير العلاقات، والإجراءات، والممارسات.

« الوثيقة الثانية عربية؛ وهي وثيقة الإسكندرية (2004) والتي أكدت في إحدى توصياتها على (أهمية القدرات التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني، وكذلك قدرة أصحاب المصلحة الحقيقية وجموع المواطنين على المشاركة في حل مشاكلهم من دون الاعتماد الكلي على ما يمكن أن تقوم به الحكومات العربية)... لكن هذه الوثيقة بقيت أقرب إلى إعلان النوايا منها إلى أي شيء آخر؛ لأنها لم تحدد الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك.

« وثيقة الدوحة (2005) التي دعت المجتمع المدني إلى (أن يعمل، رغم كل الصعوبات، على تجسير العلاقة مع السلطة السياسية، وهو ما يفرض عليه ابتكار الوسائل الناجعة والفعالية لجعل الأنظمة تنخرط في التغيير).

« هذه الوثائق، وغيرها، ذات أهمية كبرى في فهم نوع المقاربات التي تم تبنيتها، وفهم المعوقات التي يمكنها الحيلولة دون نجاح إرادة تفعيل الديمقراطية التشاركية التي تحتاج إلى بيئة قانونية تحمي الحقوق والواجبات، وإلى الإرادة السياسية، وإلى الانخراط المجتمعي. نتقل الآن إلى تقديم بعض النماذج الدولية التي طبقت مبادئ الديمقراطية التشاركية،

وستجاوز الحديث عن تجربة أمريكا اللاتينية بحكم شيوعها وتداولها.

الملاحظات الأولى التي يمكن تسجيلها بصدد هذه التجارب هي:

- 1- أن الكثير من الدول عملت على ربط الديمقراطية التشاركية بقطاعات محددة؛
- 2- جعلتها ذات طابع محلي؛
- 3- أن التجارب (قد) لا تتكرر؛ مما يعني أنها تبنى و تشيد بناء على الخصوصيات وطبيعة الحاجات، وأنها ليست وصفات جاهزة يمكن استيرادها؛
- 4- أن بعضها تجاوز مرحلة التفعيل إلى مرحلة التعاقد من خلال صياغة موثيق محلية؛

توضيح ذلك نبرزه من خلال تقديم تجارب من بريطانيا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا وأستراليا وتنزانيا وتايلاند.

ففي لندن، مثلاً، تم تحديد آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها:

المزاوجة بين صيغتين عمليتين؛ تقوم الأولى على عقد لقاءات مفتوحة بين السكان بناء على إعلان يتم تعميمه، من أجل مناقشة المواضيع التي تهمهم. وعقد لقاءات مفتوحة مع عمدة المدينة بمعدل 10 لقاءات في السنة. أما الصيغة الثانية فيتم الاعتماد فيها على الانترنت... لذلك نجد اليوم كتابات كثيرة تعتبر أن نجاح الديمقراطية التشاركية رهين بعدة أمور منها مستوى التعليم، ومدى تعميم وسائل التواصل الحديثة ضمن ما يسمى الإعلام المواطن.

يقدم العمدة ما بين أبريل ويونيو تقريراً عما أنجز خلال السنة، وهو ما يشكل تفعيلاً لمبدأ المحاسبة الجماعية في صيغة أسئلة وحوار مفتوح، وقبل أن يتخذ العمدة قراراته فإنه يتلقى استشارات كثيرة خصص لها موقع إلكتروني.

وأهم ما يستفاد من هذه التجربة هو أن الديمقراطية التشاركية تقوم على حوارات بين المواطنين أولاً من أجل اتخاذ قرار جماعي، قبل محاولة الجهات الرسمية. وهنا لا بد من وجود وسيط مدني لتيسير عمليات التواصل، وغيرها من الترتيبات اللوجستية.

هذه الترتيبات التي قد تشكل معوقاً كبيراً أمام فعالية الديمقراطية التشاركية، وهو ما تؤكده تجربة مدينة برلين (2006) التي لم يكن مآلها طيباً بحكم كلفتها المادية رغم نتائجها الإيجابية اجتماعياً وسياسياً، وهو ما يعني أن الإرادة وحدها غير كافية؛ إذ لا بد من التفكير في كيفية تعبئة الموارد المالية لتحقيق النجاح المطلوب.

ففي برلين تم اعتماد الميزانية التشاركية في مقاطعة واحدة تضم 13 حياً حيث تعقد الاجتماعات بوسيلتين : الحضور الفعلي والانترنت. يشارك كل حي في تحديد المواضيع التي تهتمه، ثم يوزع المواطنون حسب المواضيع المتماثلة بغض النظر عن الانتماء إلى حي معين، وبعدها تحدد الأولويات، وتقدم لأصحاب القرار الذين يدرسون إمكانيات التنفيذ.

وفي مثال آخر تتضح كلفة عدم اعتماد الديمقراطية التشاركية، وهو ما بينته دراسة تناولت تجربة استراليا، فقد عملت الدولة على تعميم وسائل الاتصال السلبي في مجموع البلاد بما في ذلك المناطق القروية أو النائية. وقد تبين لاحقاً أن سكان هذه المناطق لم يتجاوبوا مع كل ذلك لأنهم اعتبروه خارج أولوياتهم، ولعل ما يهم في هذه الدراسة هو أن الإجراء الذي قاد إلى التوصل لهذه الاستنتاجات هو التخلي عن احتكار تدبير قضايا الاتصال، وفتحه أمام فاعلين آخرين، وهو ما يعني أن التعددية هي المدخل الأنسب لتفعيل الديمقراطية التشاركية.

وإذا كانت تجربة أستراليا قد بينت ذلك من خلال مجال خدماتي، فإن دراسات أخرى تناولت وضع الديمقراطية التشاركية في بلدان إفريقية بينت النتيجة نفسها؛ وهي أن نجاح الديمقراطية التشاركية رهين بنجاح الديمقراطية التمثيلية، وهو ما أكدته دراسة تناولت تجربة تنزانيا ما بين 1995 و2005، ولعل ما يهمنا نحن من كل ذلك هو التأكيد على أن الديمقراطية التشاركية ليست ضرة للديمقراطية التمثيلية، فهما بنيتان مستقلتان ومتفاعلتان...

ويبدو أن مبادئ الديمقراطية التشاركية قد تم تفعيلها في بلدان أخرى بهدف تحقيق مبادئ تمومية وإنسانية واجتماعية، ففي مدريد تم التركيز على مبدئين هما (مبدأ التضامن الترابي ومحاربة الفوارق)، حيث إن سكان 16 حياً يعقدون اجتماعات مع المجالس البلدية من أجل تحديد حاجات كل حي، مع اقتراح الحلول التي يمكن تنفيذها في أفق تحقيق التلاحم المجتمعي.

هناك تجارب أخرى لم تكتف باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية، بل وضعت ميثاقاً للحوار المواطني، وهو ما نجده في التجربة الفرنسية، مثلاً، من خلال مدينة نانط، فقد حدد الميثاق هدفه في ترسيخ الحوار أولاً، وانخراط المواطن في مسلسل اتخاذ القرار وتوظيف خبرته في نجاح السياسة العمومية، كما تم تحديد الآليات في مشاركة مواطن (يمثل) كل حي، وحضور منتخب يسير النقاش ويديره، ويشارك هؤلاء بهذه الصفة في الاجتماعات لمدة سنتين كي تتاح الفرصة أمام آخرين... ولاشك أن قيمة هذه التجربة تكمن في اعتبارها الحوار المفتوح هدفاً في حد ذاته؛ لأنه يزيل معوقات الفهم، ويمنع حالات التشنج المجتمعي، وتلين مفاصل مسار القرارات كي لا تمنع البيروقراطية عمل الديمقراطية التشاركية، ولعل هذا الأمر هو ما تقدمه تجربة تايلاند التي عانت من مشكل البيروقراطية باعتبارها معرقلاً للديمقراطية

التشاركية ؛ لذلك جاء دستور 1997 ليعطي لهذه الديمقراطية صفتها الدستورية حيث قدمها باعتبارها جزءاً من سياسة الدولة، وحقاً مدنياً واجباً حيث إن كل القرارات يجب أن تخضع للتشاور ومشاركة المواطنين، وسبب هذا التحول هو أن البلاد سبق أن جربت مخططات للتنمية كان الثامن في تاريخها، ورغم أنه حقق نتائج إيجابية وفق مقاربة تشاركية إلا أن الاصطدام بين المواطن والإدارة حال دون استمرار روح النتائج الإيجابية، وهو ما عمل دستور 1997 على إيقافه بإقرار التشاركية قاعدة دستورية.

ما الذي يمكن استنتاجه من هذه النماذج؟

تسمح النماذج والتجارب التي قمنا باستحضارها بالخروج بخلاصات واستنتاجات نوجزها في:

- 1- لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية التشاركية سواء من حيث الآليات أو الأهداف أو الإجراءات؛
- 2- هناك بلدان اكتفت بتفعيلها في مجالات محددة بناء على سلم أولويات معينة؛
- 3- التأكيد على أهمية بناء الثقة بين مختلف الفاعلين في الديمقراطية التشاركية؛
- 4- الانتباه إلى الإكراهات الموازية المتعلقة بكيفية تدير تفعيل هذه الديمقراطية؛
- 5- التنبيه إلى مخاطر خلق تعارض وهمي بين الديمقراطية التمثيلية و التشاركية، ففي مؤتمر دولي عقد بفرنسا سنة 2007 تم تقسيم البلدان إلى البلدان العريقة في مجال الديمقراطية مثل أوروبا وأمريكا الشمالية، والبلدان التي تكتشف الديمقراطية مثل البلدان الإفريقية، واعتبر المشاركون أن الديمقراطية التشاركية تشكل بديلاً للمتشككين في صدقية الأحزاب والنقابات والمؤسسات السياسية، وهو رأي غير صائب مطلقاً ؛ لأنه يخلق تعارضاً وهمياً بين الديمقراطيتين، في حين أن المعادلة الأسلم هي تلك التي تقوم على أن صنع القرار تمتثلي وأن التأثير فيه تشاركي؛
- 6- طرحت الكثير من التجارب مشكل الديمقراطية التشاركية من زاوية التخوف من تحول الفاعل المدني إلى محاسب، والتشكيك في صدقيته وأهليته... أكدت ذلك المواقف الصادرة عن مؤتمرات، وأكدته الأفعال المباشرة لدول معينة... غير أن المحاسبة التي تعنيها الديمقراطية التشاركية هي محاسبة مدنية وليست شيئاً آخر؛
- 7- أكدت التجارب، أيضاً أنه بدون تربية، وبدون إعلام، وبدون توفير المعلومة لا يمكن للمواطن أن يؤثر في القرار؛ وتصبح الديمقراطية التشاركية إطاراً شكلياً؛
- 8- هناك ضرورة ماسة لربط الحديث عن الديمقراطية التشاركية بالتنمية البشرية باعتبارها توسيعاً لخيارات البشر... فالديمقراطية التشاركية بمفردها لا يمكن أن تحل المشاكل؛
- 9- أكدت معظم التجارب أن الجانب العملي في تفعيل الديمقراطية التشاركية تساعد عليه المقاربات المجالية في صورتها اللامركزية... بل والجهوية والمحلية في أحيان كثيرة.

ثانياً: العالم العربي والديمقراطية التشاركية (حالة المغرب)

دينامية كبيرة تلك التي عرفها المغرب منذ إقرار الدستور الجديد في فاتح يوليو 2011، لاعتبارات متعددة منها ماله صلة بموضوعنا، حيث تعتبر الديمقراطية التشاركية أحد المكونات الأربعة المشكلة للنظام الدستوري المغربي إلى جانب «فصل السلطة» و « مبادئ الحكم الجيد» و«ربط المسؤولية بالمحاسبة». ورغم أهمية المرتكزات الثلاثة الأخرى، فإن سياق هذه المقالة يلزمنا بالتركيز على الديمقراطية التشاركية باعتبارها إطاراً تتحقق به قيم المواطنة والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والمواطنين من جهة ثانية. في أفق حماية الحريات، وتفعيل الحقوق، وتحسين ظروف العيش، وخلق شروط التنمية، وتأمين المشاركة ذات الصلة بالحكم الجيد (الحكم الرشيد)، وإرساء «دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق المواطنة وواجباتها»، وفي هذا الإطار اعتبرت الديمقراطية التشاركية (حلقة من حلقات مسلسل بناء الديمقراطية بالمغرب، تهدف إلى خلق تكامل وظيفي مع مستويات الديمقراطية التمثيلية -المحلية، والإقليمية، والجهوية والوطنية؛ بمنطق تكاملي وثقافة مدنية جديدة قوامها التعاون والتشاور العمومي المنتظم الذي يؤدي إلى تحسين نوعي في العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة عبر تقوية فعالية و نجاعة السياسات العمومية، والعمل بأسلوب مبني على الحوار، وتقاسم المسؤولية، والإصصات والقرب والتعبئة، بإمكانه التنبؤ بالمشاكل التي قد تؤدي إلى خفوت ثقة المواطن في المؤسسات العمومية بسبب التآكل البطيء والتدريجي في نوعية الخدمات العمومية، وتقليص الحريات، وغياب الشفافية، والعدالة، وتكافؤ الفرص).

ضمن هذه الرؤية المنفتحة والمزاوجة بين أهمية الديمقراطية التمثيلية، وفعالية الديمقراطية التشاركية، حظي المواطنون والمواطنات بعناية فائقة، مثلما حظي المجتمع المدني، دستورياً، بوضع الشريك الأساسي في التأسيس والتنمية، وفي كل ما يتعلق بتدبير الشأن العام. و بحكم أدواره الدستورية هذه، و بهدف منحه المقومات القانونية والتعاقدية والأخلاقية المساعدة على ذلك في أفق تقوية أسس الشراكة بينه وبين الدولة، فقد تم، بمبادرة حكومية، إطلاق حوار وطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، بإشراف لجنة وطنية مستقلة ترأستها شخصية وطنية ذات تجربة كبيرة وصدقية، وبعضوية فاعلين مدنيين، ومؤسسات ذات صلة بالعمل المدني.

وقد اعتمدت اللجنة منهجية ذات قيمة كبرى سواء من حيث هيكلتها، أو من حيث طريقة اشتغالها. فعلى امتداد سنة كاملة (من 13 مارس 2013 إلى 13 مارس 2014)، تم تنظيم

لقاءات تشاورية وندوات علمية، شارك فيها ما يقارب 10.000 جمعية، ومختلف الهيئات العمومية الوطنية، والمنظمات الدولية المهتمة بتوسيع مجالات المشاركة المدنية وتنظيمها وتأهيلها، كما تم إشراك الفعاليات المدنية لمغاربة العالم (المغاربة المقيمون بالخارج) بهدف إبداء آرائها وأفكارها واقتراحاتها. إضافة إلى استقبال مذكرات تفصيلية قدمتها الجمعيات، شملت تصوراتها لتطوير التشريعات التي توّطر العمل المدني، والمسالك الكفيلة بتفعيل مقتضيات الدستورية للديمقراطية التشاركية. ومن أجل ربط العمل المدني بالجانب المعرفي عمدت اللجنة الوطنية إلى تنظيم لقاءات علمية، وأخرى موضوعاتية ولقاءات تشاورية مع خبراء وطنيين، وبتعاون مع مؤسسات دولية، كما تم تنظيم لقاءات إنصات ركزت على المفاهيم ذات الصلة بالقيم المدنية، والقوانين التي توّطرها، وتم الاستماع إلى وجهة نظر العديد من القطاعات الحكومية، والمؤسسات العمومية ذات العلاقة بموضوع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية. وتكمن قيمة هذا الحوار في طبيعته التي جعلت النقاش العمومي آلية لتفعيل القيم الديمقراطية، وفي كونه سمح بتشخيص وضعية العمل المدني بالمغرب وإكراهاته وتحدياته، وتقديم مشاريع مقترحات وتصورات إلى الحكومة تحدد وجهة نظر الفاعلين المدنيين لما يروه شروطاً أساسية لتفعيل المبادئ الدستورية ذات الصلة بالجمعيات والديمقراطية التشاركية. وهو ما تبينه نتائج هذا الحوار التي عكستها ثلاثة مخرجات أساسية:

ركز المخرج الأول على مكونات البيئة القانونية، وإعادة تأهيلها بشكل يسمح بتوفير الشروط القانونية لتفعيل أدوار المجتمع المدني؛ وركز المخرج الثاني على تقديم مشاريع أرضيات خاصة بالملتزمات والعرائض والتشاور العمومي؛ بينما ركز المخرج الثالث على مشروع لميثاق وطني للديمقراطية التشاركية يبرز علاقتها بالديمقراطية التمثيلية، ويبين أدوار مختلف الفاعلين ومهامهم وفق ما حددته الوثيقة الدستورية، وما هو متعارف عليه دولياً.

ورغم أن الحوار في ذاته أثار نقاشاً واسعاً، وتراوح بين المباركة، والانتقاد والمعارضة من قبل آخرين اعتبروه احتواء للعمل المدني، مادام قد تم بمبادرة حكومية، لذلك أسسوا حوار موازي ضمن ما أسموه الجمعيات الديمقراطية التي قامت بتنظيم ملتقيات، وأصدرت بيانات، وتوصيات ومخرجات أخرى تقدم تصوراتها لما يقوي أسس العمل المدني، ويفعل الديمقراطية التشاركية.

ورغم هذا الثباين في وجهات النظر، وفي تقييم طبيعة الحوار، فقد كان الرابح الأكبر هو المجتمع المغربي أولاً، والمجتمع المدني ثانياً؛ والديمقراطية ثالثاً؛ إذ لم يسبق للمغرب منذ استقلاله سنة 1956 أن نظم حواراً يتعلق بالمجتمع المدني بهذه القيمة، وهذه الأهمية، ولم يسبق له أن تداول بعمق في أهمية الديمقراطية التشاركية وجدواها، وفي تحديد آلياتها رغم

وجودها ضمن نصوص ومواثيق وطنية، ورغم أن المجتمع المدني كان حاضراً في المراحل المفصلية لتاريخ المغرب الراهن، ورغم أن قوته الترافعية (المناصرة) كانت عاملاً مهماً في تحقيق الكثير من المطالب الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أنه لم يكن موضع اهتمام تشريعي ومجتمعي بالدرجة نفسها التي هو عليها اليوم؛ بل إن علاقته بالدولة كانت في مراحل معينة مبنية على التشكك والتخوف بحكم العلاقة غير الواضحة بين عمله والعمل الحزبي أو النقابي، قبل أن تصبح علاقة تكامل وشراكة.

ثالثاً: العمل المدني وتحديات الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية آلية لإنتاج الذهنية الديمقراطية وتعميمها، وهي واحدة من مهام الهيئات المدنية ذات الأدوار المركبة؛ فهي فضاء للتضامن الاجتماعي، و لل نقاش والرفع، والدفاع والمطالبة، وهي إطار لتقوية القدرات والمهارات، كما أنها تمتلك معرفة أوسع بالواقع الاجتماعي؛ مما يجعلها مخاطباً أساسياً، وشريكاً مثالياً في كل القرارات والممارسات، غير أن هذا الوضع أصبح يفرض عليها الالتزام بتحديد هويتها في أفق تحديد مجالات تدخلها، وتحديد القواعد التي تسمح لها بالقيام بأدوارها ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية. وهي قواعد نختزلها في:

1. قاعدة الإرادة والبيئة القانونية:

ضرورة وجود بيئة قانونية تحمي الحقوق والواجبات، وإرادة سياسية تدعم هذا المنحى؛ وانخراط مجتمعي يحمي هذه الديمقراطية ويقويها، ومعنى ذلك أن هذا الوجود، وتلك الإرادة والانخراط المجتمعي تحتاج مجتمعة إلى إرادة مدنية تعي جيداً قيمة الديمقراطية التشاركية التي تسمح لها بالمشاركة في بناء السياسات العمومية، وتدير الشأن الوطني والجهوي والمحلي؛ وتأطير المواطنين بما يسمح لهم بالحضور الفعال في مختلف مراحل تدبير القرار العمومي.

2. قاعدة العمل على خلق الثقة بين مختلف الفاعلين:

خاصة على مستوى توضيح العلاقة بين الديمقراطيتين التمثيلية والتشاركية، حيث تؤكد التجارب الدولية أن الديمقراطية التشاركية ليست منافساً للديمقراطية التمثيلية، فهما بنيتان مستقلتان ومتفاعلتان، وأن هذا التكامل يقتضي تقوية أسسهما معاً، وتجاوز التعارضات الوهمية بينهما، وتبديد التخوف من تحول الفاعل المدني إلى محاسب، والتشكيك في صدقيته وأهليته مع التشديد على أن المساءلة المقصودة مدنية، وليست شيئاً آخر، وأنها تنظم بالنصوص القانونية والتعاقدية. ومن أجل تحقيق ذلك يلزم توسيع دائرة الحوار وتعزيزه، والتنسيق،

والتكامل، والتعاون، والنشبيك بين الفاعلين المدنيين ذاتهم، وبين مختلف الفاعلين والشركاء من برلمان وحكومة ومؤسسات عمومية، وجماعات ترابية، وقطاع خاص.

3. قاعدة الانخراط الجماعي:

أكدت التجارب الدولية في مجال الديمقراطية التشاركية عدم وجود نموذج واحد قابل للتعميم، سواء من حيث الآليات أم الأهداف أم الإجراءات، فقد اكتفت بعض البلدان بتفعيلها في مجالات محددة (بيئة- سياسة المدينة- النقل - الأمن...). بناء على سلم أولويات معينة، وهو سلم يمكن أن يخضع لتوافقات وطنية أو جهوية أو محلية، لكن التحديات التي تواجه ذلك ترتبط بمدى قدرة الجمعيات على خلق شروط التعبئة المجتمعية، وامتلاك القدرات التي تؤهلها للإنجاحها، ومدى توافر الشروط المساعدة المتمثلة في انخراط المؤسسات الرسمية والجهات الحكومية في تقوية شروط هذا النجاح؛ إذ بدون انخراط مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وبدون انخراط مؤسسات التربية والتكوين، وبدون تفاعل الإعلام، وبدون توفير المعلومة لا يمكن للمواطن أن ينخرط في تفعيل الديمقراطية التشاركية؛ مما يحولها إلى إطار شكلي بدون مردودية أو فاعلية، خصوصاً إذا لم يتم ربطها بالتنمية البشرية باعتبارها توسيعاً لخيارات البشر.

4. قاعدة مراعاة البعد المجالي:

في صورته اللامركزية، بل والجهوية والمحلية في أحيان كثيرة؛ وهنا تبرز ضرورة تأهيل الجمعيات المحلية التي تختزل فضاء اشتغالها في رقعة جغرافية يتم التحكم في طبيعة مشاكلها وحاجاتها، وقرب العاملين فيها من المواطن، وقيامها بأدوار تأطيرية نابعة من طبيعة المشاكل المطروحة؛ مما يسمح لها أن تكون محاوراً جيداً للمنتخبين والسلطات بتهيئة المطالب ومتابعة تنفيذها، أو إنجاز الدراسات التي تشكل المرجع الأساس لكل راغب في التدخل في واحد من المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو التربوية، كما أنها تعمل على تفعيل مبدأ المشاركة اليومية والمباشرة سواء من خلال قدرتها على التعبئة المتمثلة في التمهيد على حسن التدبير والتأهيل القانوني والاقتصادي والثقافي، أو من خلال توجيهها المباشر إلى مواطن التوتير من أجل سد مشكل محدد، وتجاوزها نقد الواقع إلى الفعل فيه، وامتلاكها القدرة على تحويل الأزمة إلى دينامية، واستثمار الخبرات المحلية في أفق تحقيق التنمية المنشودة، كل ذلك يؤكد أن واحدة من تحديات الديمقراطية التشاركية هي تأهيل هذا النوع من الجمعيات، وتقوية جسور التعاون بينهما وبين الجمعيات المحلية أو الوطنية.

5. قاعدة التغلب على الإكراهات البنوية (الذاتية):

يقصد بالإكراهات البنوية الصعوبات الذاتية التي يعانها المجتمع المدني، وتمثل تحدياً كبيراً ينبغي العمل على تجاوزه، وهو ما يتطلب دعم القدرات المؤسسية، وتمكين الكفاءات

البشرية، والموارد الإدارية و اللوجستية، وتأهيل الكفاءات المنهجية والمعرفية والتدريبية لأطر الجمعيات وفاعليها.

يتعلق الأمر هنا، بضعف الحكم الجيد لدى العديد من الجمعيات، مع ما يرتبط به من إشكالية الديمقراطية الداخلية، وعدم وجود نظام للشفافية في التدبير الإداري والمالي والمراقبة والمحاسبة في ظل عدم تأهيل البيئة القانونية، وملاءمتها مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الجمعيات وحررياتهما، وعدم الاستثمار في دعم قدرات الفاعل المدني وتأهيله، و ضعف مقومات تطوير البحث العلمي حول قضايا العمل الجمعي وأوضاعه، وهو ما ينعكس على طريقة الاشتغال التي تركز على الأنشطة عوض المشاريع، ويساهم في غياب رؤية إستراتيجية قائمة على وضوح المخططات، ومتناغمة مع طبيعة الأهداف المحددة من قبل الجمعيات نفسها، وعدم العمل على إنتاج الأفكار وتوثيقها، ورصد ما ينجز منها عبر تتبع مؤشرات التطور الكمي والكيفي لعملها، وتحديد طبيعة انتشارها الجغرافي، وتقييم أدائها الخارجي والداخلي، وكيفية تدبيرهما، في ظل وجود اختراقات لرواسب الممارسات غير الديمقراطية التي تمثلها أبدية الزعامة، وغياب الشفافية في اتخاذ القرارات، وضعف الصلة المباشرة بالمواطنين، وهو ما يعني وجود حاجة ماسة لتقوية أسس الثقافة الديمقراطية في ممارسات المجتمع المدني، وتطوير خطابه، وتحسين أدائه، ومراجعة استراتيجياته، غير أن كل ذلك رهين بمساحة الحرية والثقة والتفعيل العملي لقيم الشراكة الحقيقية، والتي كلما تقوت أظهرت الجمعيات المزيد من القدرة على العطاء والنضج، والالتزام، والتطوع، والأداء المعبر عن نضج المهنية. وبعبارة موجزة فإن العمل المدني مطالب أيضا بتفعيل الديمقراطية التشاركية داخله كي يقدم النموذج على أن الشعارات توازي الأعمال.

6. قاعدة التغلب على تحدي طبيعة العلاقات التي تربط المجتمع المدني بمختلف المؤسسات:

لعل الصورة السلبية لهذه العلاقة هي تلك التي تؤكد غياب التواصل الفعال مع الهيئات المنتخبة، ومع مؤسسات الدولة المختلفة، وضعف شفافية الدعم العمومي، والإنصاف فيه، وانعدام تكافؤ الفرص في المعاملات الإدارية مع مختلف أصناف الجمعيات، وضعف التحفيز الضريبي المفضي إلى تقاسم أعباء العمل الجمعي بين الدولة والمجتمع، وغياب تصور عملي مبني على المحاسبة الحقيقية و الشفافية في بناء الشراكات، وتبدو قضية التمويل ذات أهمية قصوى في هذا المجال حيث تواجه الهيئات المدنية تحديات مركبة؛ فهي لا تستطيع القيام بمهامها في غياب دعم مالي، والقطاع الخاص يتجنب دعمها خاصة عندما يتعلق الأمر بتلك العاملة في المجال الحقوقي، والدولة تمارس الدعم بانتقائية، وبدون شفافية، وبعض الجمعيات تتعامل مع هذا الدعم، في أحيان كثيرة، باعتباره تنفيذاً للسياسات الرسمية مما يؤثر على صورة الاستقلالية المدنية، وأما التمويل الخارجي فإن حكايته ذات شجون لذلك تتباين التقييمات

بصدده بين من يعتبره حقاً وضرورة، ومن يعتبره في حاجة إلى شفافية أكبر سواء في كيفية تلقيه، أو صرفه، وبين من يربطه بتنفيذ أجددات خارجية، أو أنه يستثمر أحياناً، للتشويش على صدقية العمل المدني، واستقلاليته، وتطرح بصدده إشكالات تتعلق بكيفية مراقبة صرفه، والجهة المخولة قانونياً بذلك، وعموماً فإن قضية التمويل هذه تعتبر واحدة من أهم القضايا الخلافية؛ مما يتطلب جعلها ضمن أولويات الاهتمام التشريعي والقانوني.

7. قاعدة الانتقال من الترويج للمفاهيم إلى الفعل فيها :

قد لا يكون مفهوم الديمقراطية التشاركية آخر المفاهيم الموظفة في الحقل الحقوقي والمدني العربي، لذلك لا بد من التأكيد على أن المجتمع المدني ليس مطالباً بالترويج للمفاهيم، بل إنه مطالب بالفعل فيها، وتوظيفها إجرائياً خدمة للقضايا والأطروحات الإيجابية التي يتبناها، وضمنها ما يرتبط بحقوق الإنسان، والمشاركة و المواطنة، وتوسيع فضاءات الحوار الوطني، والنهوض بحقوق النساء، والفئات الهشة وغيرها. إضافة إلى دوره في توسيع دائرة الفعل المدني من خلال ترسيخ القيم والسلوكيات المدنية مثل القبول بالتعددية، واحترام الحق في الاختلاف، والرأي الآخر، وترسيخ ثقافة التعايش والتسامح سواء عبر التأطير (التدريب)، أو عبر غيره من الآليات.

خاتمة

قد تكون الديمقراطية التشاركية تمريناً طويلاً الأمد؛ لأن الإصلاح يحتاج دوماً إلى بيداغوجيا موازية، والبيداغوجيا لا تعجل النتائج لأنها ذات صلة وثيقة بالتربية، ويبدو أن مجتمعاتنا العربية تحتاج إلى نفس تربيوي لا يستسلم أمام الكبوات المتتالية، ولا يعتبر خريف الربيع نهاية.

مراجع عامة

– الدستور المغربي 2011 يمكن الاطلاع عيه عبر الموقع الآتي <http://www.mcrcp.gov.ma/constitution.aspx>

– مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني التي يمكن الاطلاع عليها عبر الموقع الآتي:

<http://www.hiwarmadani2013.ma/news>

- Aragonès, A ; Sànchez-Pagés, S 2009 'A theory of participatory democracy based on the real case of Porto Alegre'. European Economic Review, vol.53, pp 56-72.
- De Reuk J; Joseph R 1999, 'Universal Service in a Participatory Democracy: A perspective from Australia'. Government Information Quarterly, vol 16 (4), pp 345-352.
- Killian B, 'Participatory Democracy in Tanzania'. Buhlungu S, Democratizing Democracy, pp 39-65.
- R.Klein J 1998, 'The Constitution of the Kingdom of Thailand, 1997: A blueprint for Participatory democracy'. The Asia Foundation Working Paper Series, number 8.
- Wyss, K 2003, 'Participatory budgets: a tool for a participatory democracy, Urbanews, 7 February, pp 1-4.
- Bey M 2000, 'Le développement de la démocratie participative: Etude de cas au Pérou et au Mexique', 1ères journées du développement du GRES : Le concept de développement en débat, pp. 1-19. [17 Septembre 2004].
- Mahé V, 2010 'La Démocratie participative'. Accessible from <http://fr.slideshare.net/virginiemahe/dmocratie-participative-tude-de-cas-europen> .

أداء الإعلام الفلسطيني خلال العدوان على قطاع غزة

الدكتور / حسن عبد الله*

مدخل:

قطاع غزة بعد العدوان هو مختلف عمّا قبله، بل ان الوضع الفلسطيني برمته بات مختلفاً تماماً، كل شئ إذن بات مختلفاً في بلادنا، الوضع النفسي، العلاقات الداخلية، الموقف الميداني، السقف السياسي، المصطلحات والتوصيفات، الإعلام. قضايا كثيرة تغيرت وتبدلت، في ظل هذا الحراك والمتغيرات التي صنعها وجسدها الصمود على أرض قطاع غزة.

الفلسطيني عاد إليه توازنه وثقته وكبرياؤه، واستعاد بوصلته، بعد عشرين عاماً من التشتت والتهيه والضياع، ما جرى على أرض القطاع ليس إبداعاً ميدانياً فحسب، وإنما أيضاً أعاد الروح للثقافة والانتماء والمصطلح السياسي والإعلامي، وصاغ لحن الاغنية الوطنية على إيقاع شعب يرفض الان فتات الاستقلال او الاستقلال الفتات المسجون بين الجدران والاستيطان والحواجز الاسمنتية. لم يعد الفلسطيني هو المفعول به الذي يتلقى الضربات والأوامر والانذارات، بعد أن انتقل من موقع المفعول به الى موقع الفاعل المرفوع بكل مقومات العزة والاصرار.

بين الفاعل والمفعول به في اللغة العربية اختلاف في الحركات واللفظ، لكن بين المفعول به والفاعل في الميدان والسياسة، فعل متشكل من لحم ودم الانجاز الذي يشبه الإعجاز... بين المفعول به والفاعل في الميدان والسياسة، فعل متشكل من لحم ودم الانجاز. بين المفعول والفاعل امرأة فعلت القذائف بفلذة كبدها تقطيعاً وحرقاً، لكنها وقفت أمام اشلائه شامخة تتحدث من موقع الفاعل في اللغة والفاعل في الموقع والفاعل في الحاضر والمستقبل لتبشر بصبح قادم لا محالة.

بين الفاعل والمفعول به، طفلة لجأت أسرتها إلى إحدى مدارس الوكالة، صنعت لنفسها أرجوحة في غرفة صفية، وأخذت تسترق لحظات لعب من هدير الطائرات وانفجارات القنابل. كانت

الطفلة متشبثة بالارجوحة ولم تكثرث بالكاميرا التي رصدت حركتها الطفولية، وكأنها أرادت أن تقول دون ان تبس ببنت شفة: اذا كنت قد صنعت ارجوحتي في جو من التشرذم والفرع، فان طفلي التي سأنجبها بعد سنوات، ستلهو بارجوحتها يوماً في ساحة أرحب وأكثر أمناً، عندما تطير ارجوحتها في فضاء فلسطين، لا تخشى طائرة أو قذيفة أو قنصا. بين الفاعل به والمفعول به، ذاك الأب الذي استل جثة ابنه من تحت الركام وحمد الله، أنه عثر عليه، ليدفنه بما يليق بالشهداء.. وبين الفاعل والمفعول به، صوت امرأة فلسطينية أطل عبر احدى الفضائيات، يؤكد أنها مصممة على الانجاب والانجاب، لأنها أدركت بحسها وغريزتها ان نمونا السكاني على هذه الارض جزء لا يتجزأ من الحرب المفتوحة، فنمونا الطبيعي هو مصدر قلقهم والحاضر في مؤتمراتهم وندواتهم ودراساتهم الاستراتيجية، فقد اثبت رحم المرأة الفلسطينية انه يستطيع تحقيق النصر على فوهة المدفع.

وبين المفعول به والفاعل، ينتصر الفاعل على المفعول من خلال أداء مميز لفريق من الاعلاميين الفلسطينيين الرائعين، فيصبح اعلامنا في موقع الفاعل المحصن بكل أشكال وتجليات الابداع، ويتحول اعلامهم الى اعلام مغلق خاضع لرقابة مشددة ليقع في موقع المفعول به. لقد حرك الميدان القواعد العربية، أعاد ترتيب مواقع الفعل والفاعل والمفعول به، ليتصدر الفاعل الفلسطيني الكتب والفضائيات ومراكز البحث ودوائر السياسة، وتتغير قواعد اللعبة، فهل كان إعلامنا فاعلاً حقاً، وهل كان إعلامهم مفعولاً به مقيد اليدين والفم؟.

العدوان على قطاع غزة... انفتاح إعلامنا وانغلاق اعلامهم

في العام 1967، كفر المواطنون العرب بالاعلام العربي، الذي صنع انتصارات على صفحات الجرائد ومن خلال ميكروفونات الاذاعات، حيث بالغ الاعلام العربي في الحديث عن طائرات معادية تتساقط كالذباب، وعن دبابات تتكسر وتتشظى كما لو انها ألعاب أطفال بلاستيكية.

وفي حرب الاستنزاف استخلص الزعيم الراحل جمال عبد الناصر العبر ليس عسكرياً فحسب بل وإعلامياً، فاستبعد الإعلاميين المهرجين صانعي الانتصارات المزعومة، وصار الاعلام أقرب الى الموضوعية في نقل حقيقة ما يجري على أرض وفي سماء المعركة، اضافة الى الدور التعبوي والتثقيفي الذي اضطلع به الاعلام في تلك الفترة في شحذ الهمم وترميم ما خلفته الهزيمة معنوياً.

ومع ذلك ظل الإعلام الرسمي محط شك في مصداقية من منظور المواطن، وصولاً إلى مرحلة

انفتاح أفق الفضاء، في ظل تكنولوجيا الاعلام وتعدد الفضائيات، التي أخذت تتبارى في تحقيق السبق الاعلامي وفي تأكيد مصداقيتها وموضوعيتها.

تعلم العرب كيف يستثمرون التكنولوجيا الاعلامية، وكيف يبلورون ويطورون مدارسهم وتوجهاتهم الاعلامية في مساحة لا حدود لأفقتها.

الاعلام الاسرائيلي في المقابل، بدأ تجربته منفتحاً ومصداقاً من قبل الاسرائيليين، لكن في الحروب وبخاصة عندما تعيب الانتصارات السريعة الخاطفة، يصبح إعلاماً تضليلياً من جهة، ومغلقاً من جهة أخرى، متخذاً خلف المؤسستين العسكرية والسياسية الاسرائيليتين، لا يخرج على توجهاتهما قيد أمثلة.

ففي حرب تشرين 1973، غطى الإعلام الإسرائيلي على الخسائر العسكرية، وقلل من قيمة ما حققه العرب في ميدان القتال، وفي اجتياح الجنوب اللبناني في العام 1982، رفع الإعلام الإسرائيلي ما تحقق عسكرياً الى مصاف البطولة والمعجزة وصوّر الند بالمتآكل امام ضربات الجيش الاسرائيلي، رغم ما أبدته المقاومة الفلسطينية واللبنانية من صمود على أرض المعركة، لا سيما في الدفاع عن بيروت.

أما في الإنتفاضة الاولى فقد قوّم الاعلام الاسرائيلي الفعل الشعبي والابداعات الميدانية التي تجسدت على الأرض، ولم يكن هذا الاعلام موضوعياً في تناول الابداعات الشعبية الانتفاضية والمظاهر التنظيمية والاجتماعية والثقافية والكفاحية والاقتصادية والاخلاقية التي انتجها وصاغها الفعل الانتفاضي.

أما في عدوان تموز في العام 2006، فقد سجل الإعلام المقاوم نقاطاً مهمة على الإعلام الاسرائيلي، لدرجة ان الاسرائيليين صاروا ينتظرون ما سيعلنه السيد حسن نصر الله وتلفاز المنار، لأن إعلامهم أغلق على نفسه بإحكام لصالح الرواية العسكرية الاسرائيلية.

لكن حال الاعلام الاسرائيلي في العدوان المستمر على قطاع غزة، وصل حداً غير مسبوق في التكتّم والانغلاق والانصياع المطلق للرقابة والانسياق خلف المؤسسة العسكرية، يسوق جرائمها ويبررها وينقل الاكاذيب والمعلومات الخاطئة للجُمهور لينام ويقوم على أخبار وتقارير غارقة في الكذب والتزوير ومجافة الحقيقة، حيث حكم عمل هذا الإعلام، التضليل، البطء، التبرير للجريمة، اخفاء الخسائر، التغطية على اخفاق الجيش، انكار بطولات وصمود المقاومة، تسويق قتل المدنيين كما لو أنه انجاز بطولي.

وفي حين اتسم الاعلام الفلسطيني والعربي المتعاطف مع المقاومة بالسرعة والديناميكية، الصدق في نقل وقائع المعركة، نقل الجريمة بالث مباشر، استبسال الاعلاميين الفلسطينيين والعرب في الميدان، الامكانيات والقدرات التحليلية الاستقرائية اللافتة لقد أبدى مراسلو فضائيات فلسطينية وعربية شجاعة منقطعة النظر في نقل الحقيقة، وتشمص الصعاب، ومواجهة الموت بالتماهي مع المهنة.

وبذلك نستطيع القول إن الاعلام الفلسطيني والعربي تطور بسرعة، ونجح في التعامل مع التكنولوجيا والاستفادة منها في أصعب الظروف وأحلكها، وتسنى له الانطلاق من بين الركام وتحت قذائف صواريخ الدبابات والطائرات، لينجح بالتالي في تحويل المعركة من جانب، ومأساة المواطن الأعزل من جانب آخر، الى كلمة وصورة تسمع وترى بالث الحي. إعلام ينجح بامتياز مقابل اعلام اسرائيلي يرسب في امتحان الحقيقة، لانه يقبع في القاع ممسكاً بذيل الباطل، ويمكن إرجاع عوامل النجاح الإعلامي الفلسطيني والعربي الى تحرر وسائل الاعلام بخاصة الفضائية من القيود المفروضة على الاعلام الرسمي، وقبل ذلك الاستناد الى قضية عادلة، وكذلك بروز فريق من الاعلاميين الشبان، الى جانب اعلاميين مخضرمين عايشوا الانتفاضة الأولى والثانية وصولاً الى هذه المرحلة، تعلموا وتلمذوا واصلب عودهم في الميدان، فيما دور كليات الاعلام في الجامعات الفلسطينية هو شديد الأهمية في التأسيس لتجربة اعلامية مهنية صاغت أروع علاقة جدلية بين المهني والوطني، في إطار التناغم والتلاحم بينهما.

وسائل إعلام غربية تتبنى الرواية الإسرائيلية في العدوان على غزة :

المتابع للإعلام الإسرائيلي وآليات عمله وتوجهاته، يدرك أن هذا الإعلام حتى لو بدا عسرياً منوعاً في الظاهر، إلا أنه في المضمون منغلق إيديولوجياً، ومسكون بعقدة العدو الخارجي واختراع الأمن «المهدد»، الذي تذرعت به الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في كل الحروب والاعتداءات التي شنتها ضد الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، لذلك فمن الطبيعي أن يخلع هذا الاعلام في الحروب والمحطات الساخنة قفازاته الحريية، ويزيل كل الأفتعة التمويهية، حول الرأي والرأي الاخر وتعدد التوجهات والاجتهادات، ليصطف خلف رواية واحدة، مرتدياً بزته العسكرية، مطلقاً رصاص الكلمات والصور والتحليل التي تبرر العدوان وترفع رواية المستويين السياسي والعسكري الإسرائيلييين الى درجة المطلق، ويصبح هذا الاعلام في الحروب والمواجهات إعلاماً عسكرياً يروج للقتل والتدمير وكل أشكال الاستلاب. وقصة الاعلام الإسرائيلي الذي يتجند في صفوف الجيش في الحروب، هي معروفة للمتابعين والمحللين، واعادتها وتكرارها في مقال لا يقدم جديداً، لكن أوردت ذلك

كمدخل لموضوع هذا المقال، فإن تجند الإعلام الإسرائيلي في الحروب يمكن قراءته في سياق إن هذه الدولة بنيت على الأمن والأعداء الخارجيين وقوة الردع والاستهداف والوجود و اللا وجود، بيد أن المفارقة الكبيرة، أن عدداً من وسائل الإعلام الغربية التي تدعي المهنية والموضوعية وتعدد المصادر، تجندت خلف وسائل الاعلام الاسرائيلية المجندة في الاصل لتسويق الحروب، وبذلك لم تضع هذه الوسائل الاعلامية نفسها في مرتبة وسائل الإعلام الإسرائيلية، بل في مرتبة أدنى تصل حد التبعية الرخيصة. فبماذا نفسر أن القسم الأكبر من وسائل الاعلام الغربية، أظهر المقاومة الفلسطينية كمعتد وأن إسرائيل هي الضحية، وكأن صواريخ المقاومة المصنعة محلياً، أقوى من النووي الاسرائيلي، وأن الفلسطينيين المحتلة والمستباحة أرضهم وكأنهم يعتدون على أراضي شعب اخر!!!! والانكى من ذلك أن تعرض مؤسسة اعلامية غربية «عريقة» منزلاً فلسطينياً مدمراً تقف على اطلاله امرأة تلبس جلباباً، ثم تنذركى المذيعة وتخبر المشاهدين ان هذا المنزل قددمر بفعل صواريخ المقاومة!! .

اعلام اصطف في موقع معاد للضحية، وقد تحالف مع المعتدي.. إعلام ذبح الموضوعية بالكذب والتزوير والنفاق، وحكم على المصدقية بالموت، مبرهنناً انه ناطق باسم الشركات الاحتكارية الغربية والرأسمالية التي تدعم إسرائيل في كل الظروف والمراحل، ومع ذلك فإن بيننا من الإعلاميين والأكاديميين، من يكذب على نفسه، عندما يدرس طلبته في كلية الاعلام، ان المصدقية والموضوعية والتعددية من مواصفات الاعلام الغربي، الذي يستند إلى المعلومات ويستفيد من التكنولوجيا، ويتناسى الاستاذ الجامعي ان المصدقية والموضوعية تسقط في وحل مخيم من مخيمات قطاع غزة، كما سقطت في محطات اخرى في سياق عملية الصراع العربي الاسرائيلي.. أما أداء الإعلام العربي فيحتاج إلى وقفة طافحة بالمرارة، صحيح أن فضائيات لها جمهورها فتحت شاشاتها لنقل ما يجري على ساحة القطاع بالث مباشر، إلا أن وسائل إعلام أخرى، لم تتخلص من عقدة حركة حماس وعلاقتها بالاخوان المسلمين، وكأن الاطفال الذين يقتلون في القطاع لهم اتماء سياسي أو حزبي، وكأن اقتلاعهم من بستان الطفولة، يمكن تبريره على أرضية الخلاف مع حركة حماس، لدرجة أن عمى الألوان السياسي والوطني والقومي وصل حد أن تعنون صحيفة عربية معروفة صفحتها الرئيسية «إسرائيل تدك مواقع حماس»، حيث كان عنواناً مخزناً ويتشابه مع عناوين «يديعوت احرنوت» أو عناوين التلفاز الإسرائيلي الرسمي

الصورة سيده الموقف في الاعلام الحديث

تلعب الصورة المتلفزة دوراً مهماً في وسائل الاعلام الحديثة، لا سيما المتلفزة، بل إن الصورة من شأنها إذا ما وظفت توظيفاً هادفاً أن تسهم في بلورة رأي عام حول قضية معينة، لأن لها الحصاة الكبرى في المجال التلفزيوني، وهي بالطبع تفوق الكلمة في تأثيرها.

وإذا كانت الصحافة المكتوبة قد بما شكلت الركن الإعلامي الرئيس فان الكلمة المسموعة في مرحلة لاحقة كان لها تأثير سحري على جمهور المستمعين، نظراً لاتساع نطاق الكلمة المسموعة بين إخباري وحواري وتمثيلية إذاعية وإعلان وأغنية وبرامج ثقافية وترفيهية متنوعة. لكن انفتاح الأفق الفضائي وتطور التكنولوجيا جعل للصورة المتلفزة قوة السحر في التأثير على الرأي العام.

وهناك صور ما زالت محفورة في أذهاننا نحن الفلسطينيين، ففي انتفاضة الأقصى هزت صورة الطفل محمد الدرة الوجدان محليا وعربيا ودوليا، بخاصة وان هذا الطفل حاول الاحتماء في حضن والده من رصاص الاحتلال، ورجف وهو ملتصقا بأب لا يقوى على شئ سوى الصراخ وطلب النجدة إلا ان صوته ارتد إلى نفسه حزينا مكسوراً دون أن يجد من ينقذه من الوحش الذي انقضض عليه وفلذة كبده برصاص لا يرحم.

لفظ الدرة أنفاسه بينما كانت قلوب مشاهدي الصورة تنفطر ألماً وحزناً، وأمام مأساوية هذا المشهد كانت صورة الطفل الدرة ووالده ابلغ من كل المقالات والتعليقات والآراء التي تحدثت عن الجرائم الاحتلالية. وبعد بضع سنوات أبكتنا الطفلة هدى غالية وهي تصرخ وتندب أفراد اسرتها على شاطئ بحر غزة، الذين مزقت أجسادهم قذيفة احتلالية، لتبقى وحيدة حائرة خائرة القوى.

وتعيدنا صورتنا الدرة وغالية سنوات قليلة الى الوراء، أي الى الانتفاضة الأولى حينما التقطت عدسة الكاميرا عددا من جنود الاحتلال وهم يحطمون عظام فتية فلسطينيين.

تأثير الصورة في الرأي العام يجعلنا نفهم لماذا تسارع قوات الاحتلال لإغلاق الأراضي الفلسطينية وعرقلة عمل الإعلاميين ومنعهم من الوصول الى مواقع الحدث، خصوصا خلال الاجتياح، بل وأكثر من ذلك استهداف الإعلاميين في الميدان، حيث سقط في انتفاضة الأقصى والاستقلال ثلاثة عشر شهيداً إعلامياً وهم يقومون بواجبهم المهني والوطني، في حين أصيب العشرات بجروح مختلفة وآخرهم المصور الصحفي فادي العاروري.

نحن انطلقنا من واقعا فلسطيني لتوضيح الفكرة بالأمثلة، لكننا لو توسعنا في إيراد الأمثلة عربياً وعالمياً لوجدنا مئات الصور التي أثرت بعمق في وجدان المشاهد، ومن الأمثلة القريبة عربياً مجزرة قانا الثانية في لبنان حين مزقت القنابل العنقودية أجساد الأطفال في إحدى البنايات، أما عن الصور التي تتناقلها وسائل الإعلام لما يحدث في العراق فحدث ولا حرج فكل يوم نصدم بتداعيات مأساة لا تنتهي، في ظل استمرار شلال الدم الذي يتدفق بغزارة تحت

شعار قيام الإدارة الأمريكية بنشر ديمقراطيتها وتعميمها، لتصبح الديمقراطية المصدر مرادفاً للقتل والموت والدمار، وعالمياً هناك الكثير من الصور لضحايا ومشردي الزلازل والفيضانات مثل تسونامي التي ظهرت فيها جوانب متعددة من مأساة انسانية.

إن مقالاً محدود المساحة لا يمكن له أن يعطي موضوع الصورة حقه، لكن ولزيد من التوضيح نشير الى بعض النقاط المهمة في هذا الإطار:

أولاً: إن الصورة بخاصة المتلفزة لها تأثير ساحر على المشاهد وفي حوار لي مع إحدى الزميلات وهي مديرة أخبار في فضائية عربية قالت: إن ما يجري في فلسطين يمكن إختزاله في صورة، وإن ابلغ وانضح قلم أو أكثر صوت دلالة لا يمكن أن يعبر ولو واحد في الألف أو المليون عن ما تقوم به صورة التقطتها كاميرا مصور هاوي.

ثانياً: الصورة هي التي تخلق رد الفعل وتؤسس للتعليق أو التحليل وهي التي تخفر بتأثيرها عميقاً في الوجدان.

ثالثاً: استعمال الصورة يمكن توظيفه في اتجاهين، الاتجاه الصحيح أو الاتجاه الخاطئ الديماغوجي، وعلى سبيل المثال صورة الدرة استعملها الفلسطينيون والعرب لتعرية جرائم الاحتلال، بينما وضع بعضهم على رأس الدرة في الصورة قبعة مدبلجة، وراح يسوقها للعالم عبر الانترنت بطريقته، لقلب الحقيقة و إيقافها على رأسها.

رابعاً: الصورة من شأنها أن تقوم بدور المحرض والمعبى والمحشد (مثال الدرة و غالية).
خامساً: تمتاز الصورة في ظل ثورة التكنولوجيا بسرعة وصولها إلى الفضائيات ومواقع الانترنت حيث يتم تعميمها في زمن قياسي، بل وفي ذات اللحظة باللجوء إلى تقنيات البث المباشر ما يجعل تأثيرها فورياً أي خلال وقوع الحدث.

سادساً: تأثير الصورة على الرأي العام لا يرتبط فقط بالقضايا السياسية، فاليوم تجتاح وسائل الإعلام الحديثة صور موجهة إلى الشباب تستهدف التأثير عليهم عاطفياً و جنسياً، كما تبث مئات مواقع الانترنت الصور والأفلام الإباحية، إضافة إلى الفضائيات المتخصصة، وبعض القنوات التي في ظاهر الأمر تعرض أغان شبابية أما في الحقيقة فتقوم بتسويق الإغراء والجنس، ليجد الشاب نفسه أمام موجة عارمة من الصور موجهة إليه، ولكي يصمد أمامها يحتاج إلى تثقيف و توجيه و تعبئة واستثمار طاقاته في نشاطات ايجابية و مفيدة بعيدا عن عبثات الصورة الغرائزية.

وأخيراً، ونحن نتحدث عن الصورة نوكد أن المصور سواء كان مصوراً تلفزيونياً أو متخصصاً في الصور الثابتة يحتاج ليس إلى تدريب مهني و تقني بحيث يكون ماهراً و شجاعاً و سريعاً و مبادراً في التقاط صورته فقط. بل إن الزاوية التي يتم التقاط الصورة منها أو كيفية تعامل المصور مع الصورة تعكس ثقافة و إدراكاً و رؤية.

لذلك فان المصور الصحفي يحتاج خلال فترة دراسته و إعداده في كلية الإعلام إلى التثقيف ممنهج و معمق و تعريف بأهمية الصورة و خطورتها، من منطلق أن ما يقوم به ليس عملاً حرفياً مجرداً بقدر ما يشكل إسهاماً في تكوين رأي عام حول هذه القضية أو تلك.

ما أتينا به يساعدنا لفهم الأثر الكبير الذي أحدثته الصورة خلال العدوان على قطاع غزة، إذ فعلت فعلها لا على مستوى فلسطيني وعربي بل وعالمي أيضاً، فقد تمكن الإعلاميون الفلسطينيون من خلال ما صوروا وبثوا فضح الجريمة، وتكذيب الرواية الإسرائيلية التي ركزت على استهداف المقاومين، بينما بينت الصورة أن المستهدف الأول كان المواطن من خلال صور قتل الأطفال والنساء، و صور البيوت المدمرة على رؤوس ساكنيها، و صور المؤسسات التي أيدت بقنابل الطيران.

ولو كانت الصورة غائبة لتسنى للاحتلال أن يتلاعب بالحقيقة ويزيفها.

كتاب من بني جلدتنا، يفكرون ويكتبون بالطريقة الإسرائيلية :

هناك نوعان من الكتاب و المثقفين على الساحة الفلسطينية، الذين ينشطون في مجال الكتابة و التحليل السياسي و تقديم الرؤى.

الأول: الكتاب المنتمون الذين يغلبون الوطني على أية اعتبارات شخصية أو جهوية، و ينحازون باستمرار لقضيتهم الوطنية العادلة، يعيشون تفاصيلها و يصدون و يحللون بموضوعية التفاعلات و التطورات في إطار منهجي من الكتابة و التحليل و الاستنتاج. الثاني: مقتصو الفرص الذين يتلونون حسب الموقف و الجهة و المصلحة و يحتكمون في عملهم للشخصنة و المصالح الضيقة.

أما النوع الأول فلا يحتاج منا الى تعليق، فهذه المجموعة تقوم بواجبها الوطني و المهني، و قد برز دورها بشكل واضح خلال العدوان الأخير على القطاع، و نجحت أقلامها و كاميراتها و أصواتها في إيصال الرواية الفلسطينية الحقة الى كل بقاع الأرض.

لكن ما يحتاج الى وقفة جدية تلك الأقلام و الأصوات، التي تكتب باللغة العربية و بأسماء عربية، بيد انها تعاني تشويهاً و تزيفاً فيما تطرح و تدعي، فقد قرأنا لبعضها مقالات و تحليل غارقة في الفئوية و الاعتماد على المصادر الاعلامية الإسرائيلية، فراحت هذه الأقلام و الأصوات تخلط الحق بالباطل و تغمز بعين حواء على الصمود الذي تجسد على أرض القطاع.

لدرجة أن أقلاماً حاولت تحميل المقاومة ما اسمنته ب «جر» الساحة إلى حرب، وكان جيش الاحتلال كان بحاجة إلى من «يجره»، وكان حكومة نتنياهو لم تعلن وتعترف بأن لها أهدافاً سياسية من وراء العدوان، وفي مقدمتها ضرب المصالحة الوطنية وافشال حكومة الوحدة وسلخ القطاع بشكل كامل عن الضفة، وهذا ما فشلت في تحقيقه، لأن النتيجة جاءت عكسية، فالوحدة قد ترسخت والمصالحة وجدت آليات عملية للتعبير عنها، والمواقف المتباينة صارت موقفاً واحداً، وسلخ القطاع عن الضفة أصبح ضرباً من ضروب المستحيل. واعتقد ان حالة الاغتراب التي يعيشها هؤلاء قد تلقت صفعات مؤلمة، من شأنها أن تدفع فئة منهم لإعادة النظر في طريقتها الكتابية ودوافعها، قبل أن تجد نفسها معزولة و متشظية تجتر جملها واستنتاجاتها الاحباطية في زاوية بعيدة معتمة، أما الفئة الأخرى المنضوية في إطار هذا التصنيف والتي ذهبت بعيداً وشططت أكثر مما ينبغي فترجح أن عودتها إلى رشدها باتت صعبة، لا سيما أن قواربها غرقت في بحر متلاطم الأمواج حيث لا نجاة.

لقد تناسى أو تجاهل هذا الفريق أن الوطن بأسره عندما تستهدفه النيران ويتهدده الخطر، فان النار سوف لا تفرق بين كاتب إسلامي أو قومي أو يساري، مادام الكل يعيش عن هذه الأرض وربط مستقبله وحلمه بها، الخطر حينما تتساقط القذائف ويزخ الرصاص على رؤوس الفلسطينيين، لا يتحقق من الهوية والفكر والرؤية، بل يطال كل جسم متحرك، سواء كان حامل قلم أو كاميرا أو حامل فأس في طريقه إلى حقله او حامل حقيبتة ويتجه صوب مدرسته أو جامعته. ونسأل في المقابل لماذا يتخندق الكتاب والمثقفون والاعلاميون الإسرائيليون في المحطات الساخنة خلف جيشهم، بينما يتخندق فريق من مثقفينا وكتابنا خلف مصالحهم يتطلعون إلى موقع شخصي أفضل بعد ان تصمت المدافع والطائرات ويستكمل الأهل دفن جثث أبنائهم الممزقة والمتشظية..!؟

مصطلحات وتسميات إعلامية ينبغي تصويبها

أكد الإعلام الفلسطيني وطنية ومهنية عميقتين في تغطية العدوان على قطاع غزة، بالكلمة والصورة والتحليل، حيث نجح الاعلاميون في نقل الجريمة بالبرهان المباشر، ما قوى ودعم الرواية الفلسطينية على اعتبار أنها رواية حق، الأمر الذي كشف وعرى الرواية الاسرائيلية كونها رواية باطل.

وقد نجح اعلامنا بامتياز في ان يكون على مستوى التحدي والمسؤولية الوطنية والمهنية والاخلاقية، في ظل ظروف عمل مأساوية، ما جعل الاعلاميين ومؤسساتهم في دائرة الاستهداف، فاستشهد عدد منهم وجرح عدد آخر، لكن ذلك لم يرهبهم، ولم يزعجهم

قيد انمله من ميدان العمل والقيام بالواجب، مقابل إعلام إسرائيلي بدا منغلماً وخاضعاً لرقابة مشددة ومصطفاً وراء الجيش محكوماً بأيولوجية القتل والتدمير.

وبالرغم من الاداء الاعلامي الفلسطيني الذي تفوق على نفسه، فان عددا من المراسلين وقعوا عن حسن نية في مصيدة مصطلحات وتسميات ينبغي تصويبها، لا سيما وان المصطلح له دور مهم في توصيف الحال ضمن الدلالات التي تخدم الحقيقة من خلال ايضاح وايصال روايتنا بعناصرها وأبعادها.

ومن الأمثلة على ذلك، «خطف الجندي»، والصحيح أسر الجندي، لأن المقاومين أسروه في الميدان، بينما جيش الاحتلال اجتاح أرض قطاع غزة، واعتدى على المواطنين الفلسطينيين وقتلهم وهدم منازلهم، فالجندي لم «يخطف» من غرفة نومه، ولم يتم السطو على منزله، بل أسر في ساحة المعركة. ومن الاستعمالات الخاطئة للغة، «دكت الطائرات مواقع المقاومة»، فالطائرات الاحتلالية قد قصفت واعتدت، في حين ان استعمال «دكت أو دك» للفعل والعمل المقاوم هو صائب هنا.

كذلك اخطأ بعض المراسلين حينما اوردوا في تقاريرهم، «اختباء أو اختفاء القيادات في القطاع» والصحيح اتخذت هذه القيادات الحيلة والحذر عبر إجراءات أمنية وموهت أو أحاطت وجودها وعملها بالسرية.

أما «القتلى من الجانبين»، كما يحلو لبعض الفضائيات العربية تكرار ذلك يوميا، فهذا ايغال في مساواة الضحية بالمعتدي، فمن يقتل وهو يدافع عن أرضه متشبثا بقضية عادلة هو شهيد، اما المعتدي فقتيل. ويتفق في ذلك أولئك الذين يستندون الى الدين، مع العلمانيين الذين ينطلقون من فلسفة الثورة والحق.

ونمضي في تبيان التسميات الخاطئة، لنصل الى «تسلل مجموعة من المقاومين الى موقع كذا»، الصواب اقتحمت أو نجحت في اختراق التحصينات الاحتلالية.

ووقعت وسائل اعلام فلسطينية في توصيف الحراك في الضفة على انه تضامن مع القطاع، ونشير إلى أن الانسان لا يتضامن مع نفسه وان جزءا من الشعب لا يتضامن مع الجزء الاخر في المحطات الساخنة، بل يشاركه ويعاضده ويتكامل معه، فانت تتضامن مع منكوبي زلزال في دولة بعيدة، وهذا ينسحب على التبرع لقطاع غزة، فالانسان الفلسطيني لا يتبرع لأخيه وإنما يمدده في إطار العمل التلقائي المندرج في اطار الواجب الذي لا فكاك منه ونسترسل في مهمة التوضيح وصولا الى «فصائل المقاومة الغزية»، كما تقول فضائيات عربية معينة وبشكل

مقصود تجنبنا للتسمية الصحيحة فصائل المقاومة الفلسطينية في القطاع، حيث يجدر ابراز الهوية الوطنية الفلسطينية ومن ثم المكان الجغرافي، لا أن تغطي الجغرافيا على الهوية الوطنية، وبخاصة وان الفلسطينيين في الضفة والقطاع هم ابناء شعب واحد في منطقتين جغرافيتين ، وقد ركز بعض المراسلين على ان الاحتلال ربما يسعى للسيطرة على جزء من أرض القطاع لاقامة «شريط أمني»، والتسمية هذه مأخوذة بحسن نية عن التوصيفات الاحتلالية، بينما الصحيح احتلال جزء من قطاع غزة، للانطلاق منه في عمليات اعتداء على المواطنين.

وحين وصف بعض المراسلين الحراك الجماهيري في الضفة، وقع في اخطاء سياسية وحقوقية حينما قال «شملت المظاهرات والفعاليات الجماهيرية الضفة والقدس»، ومعلوم أن القدس سياسياً وجغرافياً وحقوقياً هي جزء لا يتجزأ من الضفة، وكان الاخرى بالمراسل القول عمت التظاهرات مناطق الضفة الغربية بما في ذلك القدس.

ونختم بنسخ بعض الفضائيات تسمية الاسرائيلين لجيشهم، ب«جيش الدفاع»، ونسأل عن اي دفاع هذا وهل يجوز ان نعيد ونكرر وننسخ التسمية الاسرائيلية لجيش يعتدي ويقتحم ويدمر. أنه ليس جيش دفاع بل جيش عدوان مستمر.

ما اسلفت هو مجرد نماذج، وهناك اخطاء اخرى في التسميات والمصطلحات، يمكن معالجتها في مقال آخر وهذا لا يقلل من الدور البطولي والاستبالي الذي جسده اعلاميون في النقل والتغطية والتوثيق، فالأموات وحدهم لا يخطئون، أما بعض الإعلاميين العرب الذين يختارون مصطلحاتهم مع سبق الاصرار والترصد انسجاما مع سياسة وسيلة إعلامية معينة، فلا نقصد تصويهم لان ذلك ضرباً من ضروب المستحيل، ما دام المالك والمستثمر بمصالحه وتحالفاته هو الذي يصيغ المصطلح، فلا يصلح العطار ما أفسده المال او التبعية.

خبراء في الشؤون الاسرائيلية تخرجوا من المعتقلات

استثمر المعتقلون الفلسطينيون الصحف العبرية كقناة اخبارية مهمة، وكنافذة لهم على الساحتين الفلسطينية والاسرائيلية، وعلى العالم أيضاً، في ظل قلة المصادر التي يمكن أن تسعف في ذلك. وارتبط دخول الصحف العبرية في المعتقلات، بشروط موضوعية معينة، من حيث استكمال البناء التنظيمي ووجود مؤسسات اعتقالية، وقدرة المعتقلين على بلورة جسم موحد قادر على خوض الاضرابات والدفاع عن نفسه، وعدم التسليم بإملاءات «إدارة السجون»، وما كان لدخول الصحف العبرية أن يتحقق في أواخر الستينيات أو منتصف السبعينيات، اذا احتاجت التجربة الى مستوى معين من النضج، أسس لطرح هذا المطلب والاصرار عليه، وبالتالي تحقيقه.

كثيرة هي المجالات التي كسر فيها المعتقلون الحصار، من خلال الصحف العبرية، لأن ما استقوه منها، شمل جوانب وأوجه عديدة.

ويجمع عدد كبير من ذوي العلاقة المباشرة باللغة العبرية، أن حركة الترجمة عن هذه اللغة تركزت في ترجمة الأخبار والمقالات ذات الصلة بالوضع الفلسطيني، والاهتمام بالأخبار والمقالات التي تناولت قضية المعتقلين الفلسطينيين والعرب، اضراباتهم، خطواتهم الاحتجاجية، وكيف كان ينظر المحللون والمعلقون الاسرائيليون الى تجربتهم، واخضاع ذلك الى التحليل، ومتابعة أخبار الثورة الفلسطينية، وتصريحات قادة الفصائل، والرودود الاسرائيلية الرسمية عليها، وترجمة الأخبار والمقالات التي تنشرها الصحف العبرية في المحطات الساخنة مثل عدوان 82 في لبنان، والانتفاضة في العام 87 وما تلاها من تطورات، ومتابعة أخبار حركات التحرر الوطني والدول الاشتراكية وأصدقاء الشعب الفلسطيني، وكذلك متابعة حركة الاصدارات الثقافية والسياسية في الخارج، اضافة الى متابعة الفعاليات الفنية والسينمائية والمسرحية التي كانت تأتي بعض المقالات على ذكرها أو الاشارة اليها، وأحيانا تحليلها من خلال الملاحق الثقافية والفنية.

ووجد من بين المعتقلين، مجموعة من المهتمين بالرياضة، الذين حرصوا على متابعة الحركة الرياضية العالمية، وكانت هذه المتابعة تنشط في الاولمبياد أو في مباريات كأس العالم في كرة القدم، حينما برز أنصار من بين المعتقلين لفرق عربية ودولية، في حين المعتقلون الفلسطينيون في انتفاضة الأقصى والاستقلال على قراءة وترجمة الأخبار والمقالات المهمة التي تناول المستويين السياسي والميداني في فلسطين حيث أن نسبة الذين يتعلمون العبرية في تزايد مستمر، خصوصا في المعتقلات التقليدية، وبعد تحقيق مطلب الالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، لا سيما الجامعة المفتوحة، في اطار برنامج التعلم عن بعد، زاد اهتمام المعتقلين بتعلم اللغة العبرية، وزادت أهمية الصحيفة في هذه العملية كوسيلة من وسائل تطوير اللغة.

أما سياسياً وتحليلياً فقد مارس عدد من المعتقلين الصحافة خلف القضبان من خلال صحفهم ومجلاتهم ونشرياتهم وأنتجت التجربة نخبة من المثقفين والصحفيين والمترجمين، الذي يمكن تصنيفهم في في اطار النخبة المثقفة في المعتقل، فلا أحد يستطيع أن يكتب مقالاً تحليلياً إذا لم يكن على مستوى معين من الثقافة، ولا أحد يستطيع أن يمارس الترجمة إذا لم يكن قادراً على التعبير بلغة عربية سليمة، تعكس خلفية سياسية وفكرية.

إن ممارسي الكتابة في الصحافة الاعتقالية، وكذلك الأدباء ومجموع العاملين في الترجمة وأولئك الذين يشرفون على البرامج التثقيفية، ويعملون على الارتقاء بالوعي وتمتين البنية الداخلية، ويتصدون لكل مظاهر الاحباط والترهل عن طريق التعبئة والتحفيز.

شهدت التجربة الاعتقالية تطوراً ملموساً في جميع أوجهها، وبشكل خاص على المستوى السياسي والثقافي، وجاء الاهتمام بما يجري ويتفاعل على الساحة الاسرائيلية كأحد مكونات التجربة، بعد أن ترسخت لدى المعتقلين قناعة، مفادها أن فهم واستيعاب القضية الفلسطينية وتداعياتها، لا يستقيم الا بمعرفة وفهم طبيعة تفكير الضد ومخططاته وتوجهاته القديمة والجديدة، وما هي مفاعيل السياسة والثقافة الاسرائيلية، وكذلك النقاشات الحزبية والسياسية المرتبطة مباشرة بالفلسطينيين.

وفرت الصحف العبرية امكانية التعرف على صحفيين وكتاب الأعمدة ومحللين إسرائيليين، وصار المهتمون والمتابعون يميزون بين أسلوب كاتب وآخر، وفي حالات معينة كان ما ينشره كتاب الأعمدة يثير نقاشات في أوساط المعتقلين، وقد عمل بعض الكتاب من المعتقلين على اقتباس جمل معادية للفلسطينيين، أو إشارات تفضح الممارسات الاحتلالية، من باب إداة العدو من فمه، بهدف إسناد أفكارهم وتوجهاتهم في مقالاتهم التي نشروها في المجالات الاعتقالية.

وجاء الاقبال على تعلم اللغة العبرية في إطار حماس المعتقلين الذي بدأ في التبلور في منتصف السبعينيات لتعلم اللغات ومنها اللغات العبرية، بعد أن تنبه المعتقلون لأهمية الثقافة والفكر واللغات، وعلاقة اللغة بتوسيع قنوات المعرفة والاطلاع وتأهيل المعتقل الى مرحلة لاحقة، كان ينتظرها ويعيش على أمل الوصول اليها، حتى لو كان محكوماً بالسجن مدى الحياة.

وان تعلم اللغة العبرية في المعتقلات، كان في الأساس متطلب حياة، إذ احتاجها المعتقلون لتفاهم مع السجناء فيما يتعلق بتدبير أمورهم الحياتية، لا سيما وأن السجناء لا يعرفون اللغة العربية باستثناء عدد قليل جدا من الذين ينحدرون في أصولهم لدول عربية أو بعض السجناء الدروز، أي أن تعلم اللغة العبرية كان معمولاً به قبل الصحف العبرية، إلا أن وجود هذه الصحف في المعتقلات قد أوجد توجهها منظماً لتعلم اللغة العبرية وأن عدداً كبيراً من المعتقلين شكلت لهم الصحيفة حافزاً ومحرضاً ودافعاً قوياً للتعلم، وإن تحفيز الصحيفة العبرية المعتقلين على تعلم اللغة شكل ظاهرة في المعتقلات، وكان المعتقلون يتطلعون الى فك طلاسم الصحيفة، أي قراءة بعض العناوين لتكون مدخلاً للتعلم أكثر فأكثر، وصولاً الى قراءة الخبر والمقال باستعمال القاموس، في البداية قد يحتاج الأمر إلى استخراج عشرات الكلمات في المقال الواحد، ثم يتقلص العدد كلما تكررت الكلمات والمصطلحات وأصبحت معانيها حاضرة في الذهن، كان القاموس ينتقل من واحد إلى آخر في الغرفة الاعتقالية، لكن الوضع تغير بالتدريج، لدرجة أن المترجمين المتخصصين أصبح بحوزة كل منهم قاموسه الخاص يرافقه معظم ساعات النهار، وقد قادت التجربة إلى بلورة وتفعيل لجان الترجمة، ويمكننا

- وضع خلاصة لحركة الترجمة في المعتقلات على النحو التالي:
1. اتسمت الترجمة عن العبرية بالفعالية والانتاج المستمر والنشاط الدؤوب.
 2. نجحت حركة الترجمة في مواكبة الحدث اخباريا وتحليليا.
 3. الترجمة عن الصحف والمجلات العبرية أسست لتجربة رائدة كان لها مواصفاتها واشتراطاتها، وكان لها أيضاً رسالتها الواضحة.
 4. إمتاز المترجمون بقدراتهم اللغوية وإمكاناتهم الثقافية والفكرية.
 5. استطاع المعتقلون من خلال الصحف العبرية كسر الحصار المفروض عليهم واستثمار قناة إخبارية يومية.
 6. توسعت عملية الترجمة في نهاية الثمانينيات لتشمل ترجمة الاخبار والتعليقات عن الراديو والتلفاز واللغة العبرية.

إن انكباب المعتقلين على متابعة مجمل جوانب المشهد الاسرائيلي بكل مكوناته، قد امضى بعد سنوات الى حقيقة ان التجربة افرزت مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الشأن الاسرائيلي واصلوا العمل عن تطوير امكاناتهم وقدراتهم في هذا المجال بعد تحررهم، لذلك فليس غريباً أن نجد ان معظم المحللين الذين استضافتهم الفضائيات ووسائل الاعلام الاخرى خلال العدوان على قطاع غزة، من خريجي الاعتقال الذين درسوا وتعمقوا في تحليل إسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً.

استهداف الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، وحصار الحقيقة

متابعة أي باحث أو متخصص في الاعلام، كفيلة وعلى مدى خمسين يوماً من العدوان على قطاع غزة، لفهم كيف أن الصورة والكلمة المنبعثتان من الميدان ومن بين الركام، قد قضتا مضاجع الاحتلال وعرتا روايته، في ظل إخفاق الإعلام الإسرائيلي، في تمرير رواية قابلة للتصديق، بعد ذلك الإرباك والتردد والبطء وتضارب المعلومات وتخطئ المحللين، الذي ظهر بشكل جلي خلال تغطية الإعلام الإسرائيلي للعدوان، وبسبب شح المعلومات والمعطيات، بعد أن فرضت رقابة مشددة على وسائل الاعلام الاسرائيلية، خشية ان يكون للحقيقية انعكاساتها على الروح المعنوية الاسرائيلية، جراء الخسائر العسكرية والاقتصادية التي تكبدتها اسرائيل، وأمام استبسال المقاومين الفلسطينيين وصمود المواطن العادي والتحامه بالمقاومة. لذلك فان استهداف الاعلاميين والمؤسسات الاعلامية الفلسطينية هو امعان في الفشل وتأكيد له، وحسب إحصاءات نقابة الصحفيين الفلسطينيين فان العدوان أسفر عن استشهاد سبعة عشر صحفياً وسائق مؤسسة إعلامية وأثنين من الناشطين الاعلاميين، اضافة الى اصابة (20) صحفياً، منها إصابات خطيرة أدت إلى بتر الأطراف، كحال الصحفي حاتم موسى الذي بترت قدمه.

وحسب إحصاءات نقابة الصحفيين ذاتها، فإن الاحتلال دمر ما يقارب (42) منزلاً للصحفيين بشكل كامل نتيجة القصف الجوي، فيما تم تدمير (62) منزلاً بشكل جزئي، وقد اضطرت (140) من أسر الإعلاميين للنزوح، أما عدد المؤسسات الإعلامية التي دمرت بشكل كلي أو جزئي نتيجة القصف فقد بلغ (19) مؤسسة، في حين توقف البث في (15) اذاعة محلية نتيجة التشويش عليها أو تهديدها بالقصف من قبل جنود الاحتلال.

ولعل الأرقام سالفة الذكر، تعكس حجم استهداف الإعلاميين ومؤسساتهم الإعلامية، في محاولة لمنعهم من العمل ونقل الحقيقة إلى العالم، لكن هذا الاستهداف جعل الإعلاميين أكثر إصراراً على مواصلة رسالتهم الوطنية والمهنية، وبخاصة وأنهم كانوا يتابعون انعكاسات وتداعيات ما يصورون ويثون، حيث لولا جهدهم واستبسالهم لما تسنى للرأي العام العالمي أن يتفاعل ويتعاطف مع مليون ونصف المليون فلسطيني، الذين حولتهم قوات الاحتلال إلى أهداف مباشرة لآلة القتل والتدمير. ولأن الاعلامي الفلسطيني صاحب قضية عادلة، فقد التحم مع الشعب والمقاومة في الميدان، لم يدر الظاهر للواجب بل انبرى له بشجاعة، فقد نجح في كشف وتعرية الجريمة، مقابل اعلام اسرائيلي بذل كل ما يستطيع للتغطية عليها ولم يفلح.

الخلاصة:

في العدوان الأخير على قطاع غزة، نستطيع القول ان الاعلام الفلسطيني والاعلام العربي المتعاطف مع المقاومة، قد تخلص من عقدة تفوق الاعلام الاسرائيلي، وانتقل من موقع الضعف والانتظار والترقب، إلى موقع المبادرة، حيث تحول الى مصدر معلومات رئيس على مدى خمسين يوماً من العدوان.

لم يعد اعلامي فلسطيني واحد يصدق الآن تفوق الإعلام الإسرائيلي بالرغم من إمكاناته وخبراته، لأن الأمور تقاس بالتناجح، وما حققه الإعلام الفلسطيني كان لافتاً وربما مفاجئاً حتى لأقطاب الإعلام الإسرائيلي، ودليلنا مجموعة من الحقائق التي نورد في هذه الخلاصة أهمها:

أولاً: برز فريق من الاعلاميين الفلسطينيين المهنيين، الذين التحموا بالميدان، وصدوا ووثقوا ونقلوا بالبت المباشر، حيث لم يترك الإعلاميون أية تفاصيل صغيرة ارتبطت بالجريمة.

ثانياً: لم يشن هذا الفريق الاعلامي الاستهداف المباشر والخسائر الفادحة، عن الاستمرار في القيام بالواجب، بل إن ذلك شكل حافزاً له على الاستمرار، على اعتبار أن التراجع يعني فسح المجال أمام العدوان كي ينفذ جريمته. بمنأى عن مرأى ومسمع العالم.

ثالثاً: لم يكن الاعلامي الفلسطيني مجرد مصور وناقل، وإنما واكب المشهد قراءة وتحليلاً، فبرز الإعلامي المحلل الذي يستقرئ ويستنبط ويقدم الرؤية.

رابعاً: برزت الاعلامية الفلسطينية الى جانب زميلها الاعلامي واثبتت انها جديرة بهذه المهنة وانها قادرة على الاضطلاع بدورها، وبالتالي فان فريق الإعلاميين ذكوراً، وإنثاً تهاهى مع الواجب الوطني والمهني، لان الكل أمام الواجب متساو.

خامساً: لقد تكامل دور الإعلاميين في القطاع مع دور الإعلاميين في الضفة وأراضي ال 48، ومع الإعلاميين المتطوعين الذين حولوا وسائل الاتصال الاجتماعية إلي مصادر إخبارية، وبخاصة المتطوعين الاعلاميين الذين كتبوا باللغة الانجليزية ولغات أجنبية أخرى.

التوصيات:

1. على ضوء التجربة، ينبغي على المؤسسات الإعلامية والسلطة والفصائل أن تتنبه لأسر شهداء وجرحى الاعلاميين وتبناهم، كي يشعر الإعلامي الفلسطيني في مهمات قادمة، انه يعمل في بيئة آمنة اجتماعية واقتصادية، وان أية تضحيات يقدمها تلقى التقدير والاهتمام والرعاية لآسرته.
2. إن يستخلص المسؤولون في الضفة والقطاع العبر، ويكفوا عن ملاحقة الاعلاميين والتضييق عليهم، لأنهم رصيد استراتيجي للقضية، وان التضييق على الإعلامي يشكل مساساً بالقضية الفلسطينية ذاتها.
3. عقد ندوات وورشات عمل، تتناول أداء الإعلام الفلسطيني في هذه التجربة، لنقف على مكامن القوة والضعف، ويتم البناء على ما أنجز في التجربة.
4. إن تركز كليات الاعلام الفلسطينية على اللغات الأجنبية، بحيث يتخرج الاعلامي وهو يتقن اتقاناً تاماً لغة أجنبية أخرى إلى جانب اللغة العربية، لأن المطلوب أن نصل إلى الآخرين بلغتنا الإعلامية الموضوعية، وان تخصص الفضائيات الفلسطينية ساعات للبت بالانجليزية والفرنسية وربما الروسية.

قائمة المراجع :

- متابعة وسائل الاعلام الفلسطينية والاسرائيلية والعربية على مدى خمسين يوماً من العدوان على قطاع غزة.
« الفضائيات : (فلسطين)، (فلسطين اليوم)، (القدس)، (الاقصى)، (معا).»
« الصحف الفلسطينية اليومية الثلاث، (القدس)، (الايام)، (الحياة الجديدة).»
« وكالات أنباء فلسطينية : (معا)، (وطن)، (وفا)، (صفا)، (دنيا الوطن).»
- وسائل الاعلام الاسرائيلية:
« (القناة الاولى)، (القناة العاشرة).»
« الصحف (يديعوت أحرنوت)، (هارتس).»
- الفضائيات العربية:
« (الجزيرة العربية)، (الجزيرة الإنجليزية)، (المنار)، (الفضائية المصرية)، (الفضائية الأردنية).»
- محطات أجنبية :
« فرنسا 24 وسكاي نيوز B.B.C.»
- الكتب :
« عوض أحمد رفيق، لغة الخطاب الاعلامي الاسرائيلي، المجلس الاعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين : 2006.
« عبدالله حسن، "الصحافة العربية في تجربة المعتقلين الفلسطينيين"، نقابة الصحفيين، رام الله : 2005
« صحافة تحدد القيد، كتاب مؤتمر مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الاسيرة، اصدار مركز ابو جهاد، القدس : 2014.»
- رسائل جامعية :
« اللحام ناصر لغة الجسد في الاعلام الاسرائيلي، جامعة لاهاي : 2010
« القاسم نجود.. الاعلام في اسرائيل وعلاقته بالمؤسستين العسكرية والسياسية خلال حرب 2006 على لبنان مثلاً، جامعة بيرزيت : 2010

حرب غزة ... الممكنات السياسية في ظل ديكتاتورية الجغرافيا

عماد سليم محسن*

«حرب غزة لها ما بعدها»، تختصر هذا العبارة الكثير من المعطيات السياسية المترتبة على حرب (الخمسين يوماً) كما يحب بعض المراقبين أن يسمونها، فالحروب عادة ما تسمى بأسماء الأماكن التي وقعت فيها أو أسماء المشاهير الذين لعبوا أدواراً فيها أو أسماء الأشهر التي وقع فيها القتال (سواء كانت ميلادية أو هجرية) أو عدد الأيام التي استمر فيها القتال، وعندما نقول أنها حرب لها ما بعدها فهذا يعني بالضرورة أن المتغيرات السياسية التي يمكن وضعها في الحسبان ضمن أطر التحليل في مرحلة ما قبل الحرب تختلف بشكل جوهري عن تلك المتغيرات التي نشأت في أعقابها، والمؤكد هنا أنه لا يختلف اثنان على هذا التبدل في المشهد ولا يختلفان في المستجدات التي نجمت عن هذه الحرب.

يمكن للمراقب والمتابع أن يقرر مسبقاً بأن واحداً من أبرز تداعيات الحرب على غزة تمثل في التحول «الجدري» في تعاطي الإعلام الغربي مع المسألة الفلسطينية، وصحيح أن هذا التحول ليس جديداً، لكنه كان يتدرج على استحياء في السابق، أما اليوم فبات أكثر وضوحاً وأكثر جرأة، ولم يعد الإعلام الأوروبي والأمريكي يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية دون تفنيد كما كان يفعل من قبل، وتعالى الأصوات الإعلامية في الغرب منددة بجرائم الاحتلال الإسرائيلي.

بات في حكم المؤكد اليوم أن العلاقة الغربية مع إسرائيل ستشهد تغيرات جوهرية في السنوات القادمة في ضوء ما تسببه إسرائيل لهذه الدول من إحراج أمام الرأي العام الداخلي، نتيجة جرائمها بحق الفلسطينيين، وبالتالي سيبحث كل طرف عن بناء تحالفات جديدة، وقد بدأت إسرائيل بالفعل في التوجه شرقاً نحو آسيا لكسب المزيد من الدعم في مواجهة تراجع شعبيتها وتحالفاتها في أوروبا.

ينطبق هذا المسار من محاولات بناء التحالفات على الطرف الفلسطيني، فقد برهنت الحرب أن الرهان على مواقف الأصدقاء وقت الرخاء يختلف عنه في زمن الشدة، وأن من يبدي تعاطفاً قبل اندلاع الأزمات لا يمكن التعويل عليه وقت حدوثها، وهو أمر استوجب على الفلسطينيين أن يبحثوا منذ اليوم عن خيارات سياسية تقوم على وحدة الموقف والمصير، بعد أن وقف الأصدقاء قبل الأعداء يتفرجون على مشاهد الدمار والقتل دون أن تتحرك كقوائم جنودهم التي استبدلوها بقوافل المساعدات التي استبدلت المنزل بخيمة واستعاضت عن الوجبة الساخنة بالمعلبات وبدأت شبكات الكهرباء بمولدات الشحن المنزلي!!

غزة قبل الحرب:-

لم تملك غزة في ظروف ما قبل الحرب هوامش كثيرة للمناورة، فقد مرت حركة حماس (التي تدير القطاع بعد سيطرتها عليه في العام 2007) بتحديات كثيرة أبرزها ما حدث في مصر في أعقاب ما يعرف بـ 30 يونيو 2013، حيث أنه من الصعب جداً على حركة سياسية تعيش في منطقة تخوض في غمار تبدلات سياسية تأخذ طابعاً دراماتيكياً كالشرق الأوسط، أن تجد نفسها بين عشية وضحاها تنتقل ما بين النقيض والنقيض، فقبل تحرك الجيش المصري كانت مصر قد بدت وكأنها ذاهبة بعيداً في سيناريو يتيح لجماعة الإخوان المسلمين أن يطبقوا على كل مفاصل الحكم في البلاد، بعدما نجحوا في الانتخابات البرلمانية التي تلت ثورة 20 يناير، ثم نجحوا في الانتخابات الرئاسية، وبعدها تمكنوا من تمرير دستور جديد للبلاد في استفتاء شعبي، وعادوا واستحدثوا مفردات جديدة في العملية السياسية والإدارية في مصر، وراقبت حركة حماس هذا الأمر بكثير من الاطمئنان إلى مستقبل العلاقة، حيث تمتعت الحركة بحرية تنقل بين غزة ومصر، وأصبح مركز صنع القرار هناك على صلة وثيقة ووحودية مع مراكز صنع القرار في حركة حماس، وبطبيعة الحال نشطت حركة الأنفاق في تلك الحقبة، وتمكنت حركة حماس من إدخال كل ما تشاء إلى قطاع غزة برضى ومباركة من القيادة المصرية الاخوانية، وفجأة ودون سابق إنذار تجد نفسها في مواجهة مع الدولة المصرية، حيث جرى إسقاط حكم الإخوان، ثم تم تصنيف الحركة على أنها تنظيم إرهابي، وبدأت السلطات بملاحقة عناصرها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى اعتبار حركة حماس ضالعة في أحداث اعتبرتها القيادة المصرية الجديدة تشكل مساساً بالأمن القومي المصري، وذهب الإعلام المصري إلى إدارة ماكنة من الدعاية والتحريض بحق حركة حماس، بل وذهب بعض الإعلاميين المصريين إلى توجيه دعوة مباشرة إلى الجيش المصري بأهمية الهجوم على غزة. مع هذا التغيير وظهور العداء العلني بين حركة حماس والنظام الجديد في مصر، لم تخف الحركة عدم رضاها عن التغييرات الحاصلة في المشهد المصري، وعبرت عن ذلك بمجموعة من الفعاليات التي لم ترق لمصر أبداً، كالمسيرات التي سارت رافعة شارة (رابعة)، أو وصف

ما حدث في مصر بالانقلاب، وغيرها من الأنشطة التي بدت وكأنها مناصبة علنية للعداء مع مصر، في مقابل ذلك بدأت أجهزة الدولة المصرية بالعمل المباشر ضد أنشطة حركة حماس على الحدود، وسرعان ما باشر الجيش المصري بهدم الأنفاق بين مصر وقطاع غزة، وملاحقة النشطاء المصريين الذي يتعاونوا مع حركة حماس، ومع هذه الأنشطة انسدت شريان رئيسي من شرايين الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لحركة حماس، ومع توقفت العجلة الاقتصادية بشكل شبه كامل، وتباطأت المشروعات القائمة في القطاع المحاصر، وبدأ وكأن حركة حماس تمر بواحدة من أصعب المحطات التي مرت بها منذ سيطرتها على قطاع غزة، وظهرت حالة الركود هذه بعدم تمكن الحركة من صرف رواتب موظفيها لأكثر من تسعة أشهر تقريباً، وتمثلت ذروة التداعي الخطير في العلاقة بين حماس ومصر أن الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي يحاكم في مصر بتهمة (التخابر مع حركة حماس).

حسابات ومواقف وتقديرات

مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ترددت مصر في ممارسة دورها الطبيعي والمحوري بسبب خلافاتها مع حركة حماس، وعلى الفور برزت محاولات قطرية - تركية لإبعاد مصر مرة وإلى الأبد عن الملف الذي يعد حجر الأساس في أمنها القومي، وهو الملف الفلسطيني، وقوبل الأمر باستجابة فورية من حركة حماس، التي كانت تقديراتها الأولية تذهب في اتجاه إمكانية الاستغناء عن الدور المصري، وهو خطأ تكتيكي ما كان له أن يقع، لكن هذا الموقف سرعان ما تبدل بسبب ضغوط من طرف لم يكن متوقعاً دخوله على الخط من هذه الزاوية بالتحديد، وهو تأييد الرؤية المصرية تجاه مسألة وقف إطلاق النار، والمقصود هنا إيران.

رأت إيران أن المبادرة المصرية تؤسس لبناء أجندة تفاوضية فلسطينية يمكن أن تقضي إلى تحقيق إنجازات بدافع صمود المقاومة على الأرض، وأن البديل الآخر المتاح هو مؤتمر باريس والذي تمخض عنه رؤية تستهدف الإضرار بمصر سياسياً بغض النظر عما تشهده غزة من ويلات، والغريب أن إسرائيل رحبت فوراً بما أفرزته محادثات الغرف المغلقة في عاصمة النور، فصحيح أن إسرائيل رحبت بالمبادرة المصرية، لكنها أصبحت تريد مخرجاً من أزمتهما أيضاً كان الطرف الذي يقدمه، وهو ما وفرته مبادرة قطر التي تمهد الطريق أمام إسرائيل والولايات المتحدة للحديث عن نزع سلاح المقاومة، وهو ما دفع الإيرانيين إلى التدخل والسعي إلى حلحلة الموقف بروية صبت في نهاية المطاف إلى تصويب مسار المفاوضات ببوصلة مصرية.

التقارب المصري الإيراني نتج عن الحجر الذي ألغته غزة في المياه الراكدة بين القاهرة وطهران، لكن الأمر منوط في النهاية بأبعاد إقليمية ودولية، فكلتا البلدين ينتمي إلى محور مختلف،

ويخضع تجاوب القاهرة مع «الغزل» الإيراني إلى ظروف إقليمية متفاوتة الأبعاد، ولا يمكن الحديث عن علاقة إيران بمصر دون الحديث عن علاقة إيران بالمملكة العربية السعودية، التي تشترك مع إيران في عدة ساحات تمتد من أفغانستان إلى العراق واليمن وسوريا ولبنان، لكن هذا لا يمنع حدوث تقارب في وجهات النظر، في حالة وجود طرف يهدد مصالح البلدين، وهو محور تركيا وقطر، حيث تقع غزة بينه وبين المحور المصري السعودي.

رأت كل من تركيا وقطر أن حرب غزة ربما كانت واجهة لانتصارات جديدة لحركة الإخوان المسلمين التي عاشت ظروف الانكفاء السياسي بعدما حدثت ارتدادات شعبية وحزبية في أعقاب ثورات ما عُرف باسم الربيع العربي، وبالتالي رأى البلدان في هذه الحرب محاولة يمكن البناء عليها لإحياء الإخوان المسلمين سياسياً، على ضوء صمود المقاومة، ولهذا كان التشدد المصري تجاه حركة حماس واضحاً، وبدا أن التجاوب المصري مع المساعي الإيرانية عن طرف منح هوامش كبيرة لحركة الجهاد الإسلامي، التي كانت بمثابة القناة الوحيدة بين القاهرة وغزة، وهو ما دفع حركة حماس في النهاية إلى القبول بالجلوس على مائدة التفاوض المصرية الصنع.

لا يمكن لعاقل أن يرى الحرب على غزة دون أن يضع إيران في الموقع الذي تستحقه في المعادلة، فكانت كانت بمثابة لاعب الارتكاز في وسط الملعب، صحيح أن لا يحرز أهدافاً بقدميه، لكنه يمثل حلقة الوصل بين الخطوط، ويتكفل بتزويد المهاجمين بالكرات الكفيلة بإحراز النصر، وهنا ينبغي التذكير بأن الصواريخ الفلسطينية «محلية الصنع» ليست أداة حرب حاسمة، ولا تُحدث فروقات في المعادلة العسكرية مع إسرائيل، ربما كانت تمثل إزعاجاً كبيراً للجبهة الداخلية لإسرائيل لكنها لم تُحدث اختراقات ذات مغزى في ميزان الردع، بينما يقف صاروخ «فجر 5» في صدارة نجوم الحرب، بقدرته على تغيير المعادلات، وهذا أكثر ما يُزعج إسرائيل، من جهة قدرات إيران العسكرية، فلا هي قادرة على ضرب إيران، لأنها لم تختبر قدرات إيران بعد في أية مواجهة، إلا مواجهات تكون فيها أطراف إقليمية تؤدي حرباً بالوكالة (حزب الله مثلاً)، وليس في الوارد أن تختبر إسرائيل قدرات إيران لأنها باختصار لا تعرف مداها، وإسرائيل على أية حال لا تعرف الكثير عن إيران، وشح المعلومات مصدره أن إسرائيل ربما ليست قادرة على زراعة جواسيس فيها، ومن لا يملك المعلومة الدقيقة لا يمكنه شن الحرب، فالمعلومة هي القوة الأساسية في المعركة، ومن لا يعرف نتائج الحرب لن يُقدم عليها، وبالتالي ستكون إيران في هذا النوع من المواجهات (حرب غزة مثلاً) أكبر الرايحين دوماً، فهي تستثمر القليل في غزة ولبنان، سلاحاً ودعماً مالياً، لكنها تحصل في المقابل على الجائزة الكبرى في نهاية كل حرب.

معادلات المنطقة المتناقضة

دلت الحرب على غزة على التناقضات التي تثير العجب في المنطقة، من حيث طبيعة التحالفات في العربية والإقليمية والدولية، فمن جهة تابعنا موقف حزب الله في لبنان، الذي يرى نفسه محوراً أساسياً في معادلة «المقاومة» في المنطقة، لكن لسان حاله كان يقول «طالما بقيت غزة صامدة، فلا مجال لتسخين الجبهة اللبنانية، وبالتالي يمكن الاكتفاء بالدعم المعنوي والسياسي لها دون الخوض في مغامرة عسكرية»، كما أن هذه الحرب أبرزت تناقضاً عجباً آخر، فالدول العربية التي تشرف بنفسها على تسليح المعارضة السورية، وتمدها بالدعم العسكري والمالي واللوجستي لم تتجرأ على تزويد غزة بطلقة واحدة، فقطر على سبيل المثال تدعم حركة حماس مالياً وسياسياً وإعلامياً، ولكنها لا تقدم أي شكل من أشكال الدعم العسكري، إلا إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عمليات شراء الأسلحة قبل ذهابها إلى سيناء قبل أن تنتقل إلى غزة، وهو أمر من شأنه أن يوتر العلاقات المصرية القطرية التي تعيش اليوم أسوأ أحوالها، لكن هذا الغياب القطري في مرحلة المواجهة سيتحول إلى حضور طاغ في مرحلة إعادة الإعمار، استجابة لمتطلبات الدور في المنطقة، وفقاً للمعادلة التي تحكم علاقة دول «الموارد الطبيعية» بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث من المتوقع أن تلعب قطر دوراً استثنائياً في عمليات إعادة الإعمار، انطلاقاً من نظرية تقول أن الإنعاش الاقتصادي والإسراف في الدعم المالي يجعل خيار المقاومة يتراجع في الأذهان، وليس أدل على ذلك من تحول قوات الثورة الفلسطينية إلى جيش من الموظفين البيروقراطيين الذين ينتظرون مطلع كل شهر «الكرم الأوروبي» من أجل الحصول على رواتبهم.

تداعيات إستراتيجية

أبرز التداعيات العسكرية لحرب غزة تمثلت في إثبات فشل منظومة «القبة الحديدية»، التي أدت بدورها إلى سقوط نظرية الردع الإسرائيلي للصواريخ، وبالتالي باتت إسرائيل في مرمى صواريخ المعسكر الذي يعاديهما في المنطقة (حماس، حزب الله، إيران، وربما سوريا)، كما برهنت الحرب على تردد إسرائيل بشأن الحرب البرية، وهذا يعني عجز الجيش الإسرائيلي عن تحقيق أهداف «إستراتيجية» بسبب التكلفة الباهظة التي سيدفعها في حال الإقدام على هذه المغامرة، ولا يمكن استثناء «الفيتو» الأمريكي على هذا الخيار والذي يحول بالحتم دون لجوء إسرائيل إليه، كما أنه لا يمكن تجاهل وجهة النظر التي تقول بأن حرب غزة كانت «كمين» نصبه أوباما لنتيهاهو، على اعتبار أن عدم القدرة على حسم المعركة برياً هو نوع من الإخفاق السياسي لنتيهاهو، وهو أمر سيدعوه في المستقبل إلى الإصغاء باحترام أكبر لوجهة النظر الأمريكية تجاه مشاكل المنطقة وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية.

برهنت الحرب على أن إسرائيل تقع اليوم وبالتدريج في ورطة كبيرة، فالحروب لا تُحسم من خلال سلاح الجو، ويبرهن التاريخ على ذلك، وهذا السلاح هو درة التاج في الجيش الإسرائيلي وهو الذي صنع أسطورة «الجيش الذي لا يُقهر»، أما الحرب البرية فتعني مع مرور الوقت أنها ستصبح حرب مدن، وهذا يعني أنها ستكون حرب استنزاف طويلة ومكلفة مادياً وبشرياً ومن ثم سياسياً.

يمكن الاستزادة بشأن نوعية التداعيات التي أفرزتها الحرب على غزة من خلال فحص دقيق لاتجاهات الرأي العام الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الحرب، حيث يتبين بكل سهولة طبيعة الشرخ الذي وقع داخل إسرائيل بين مواقف النخبة الأكاديمية والاقتصادية من جهة وبين النخبة السياسية الداعمة للحرب من جهة ثانية، وبالتالي لا يمكن استبعاد سقوط حكومة نتنياهو قريباً بالدعوة إلى انتخابات مبكرة تحت تأثير ضغط الرأي العام، فقد سعى الصمود الفلسطيني فيها على إسقاط النظرية الصهيونية القائمة على مبدأ إقامة دولة «آمنة» لكل يهود العالم.

تشهد الساحة الداخلية الإسرائيلية تفاعلات سياسية متعددة نتيجة العدوان على غزة، حيث رافقت عملية بحث التهدئة طويلة الأمد عبر الوسيط المصري تراشفاً إعلامياً بين قادة إسرائيليين في المستويين العسكري والاقتصادي حول جدوى هذه الحرب وآثارها في صورة إسرائيل المستقبلية على الصعيد الدولي، وهو أمر دعا مراقب الدولة الإسرائيلي يوسف شابيرا، إلى إعلان اعتزازه فحص عمليات اتخاذ القرارات في المستويين العسكري والسياسي أثناء الحرب على قطاع غزة، والتي أطلق عليها «الجرف الصامد»، إضافة إلى أجهزة الفحص والتحقيق التابعة للجيش والحكومة، وذلك في ظل تواتر الحديث عن خرق إسرائيل قواعد القانون الإنساني الدولي.

وثمة هلع يلاحق أصحاب القرار في إسرائيل من ملاحظتهم قانونياً على أنهم مجرمو حرب بعد المجازر التي اقترفها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة منذ بدء العدوان في فجر يوم الثلاثاء 7 تموز 2014، حيث سقط أكثر من ألفي شهيد فلسطيني ربعمهم من الأطفال، ناهيك عن آلاف الجرحى غالبيتهم من المدنيين العزل، وهو أمر دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى إدانة عمل لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة برئاسة الخبير القانوني البروفيسور وليام شاباس، زاعماً أن تقرير اللجنة كتب مسبقاً، في إشارة إلى توقعه بأن اللجنة الأهمية ستوجه اتهامات إلى إسرائيل بارتكاب جرائم خلال عدوانها على قطاع غزة.

واعتبر نتياهو أن «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يمنح الشرعية لمنظمات دموية مثل حماس وداعش، وبدلاً من التحقيق في هجمات حماس ضد مواطني إسرائيل واستخدامها

سكان غزة كدروع بشرية، قررت الأمم المتحدة المجيء والتحقيق ضد إسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والديمقراطية التي تعمل بصورة شرعية من أجل الدفاع عن مواطنيها من إرهاب قاتل».

حكومة الوفاق ودور لم تلعبه

يتفق الفلسطينيون جميعاً على أن أداء حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت قبل الحرب على غزة كان ضعيفاً للغاية ولا يرق إلى المستوى المطلوب من حكومة يقع «نصف وطنها» لحرب ضروس تحرق الأخضر واليابس، لكنهم اختلفوا نسبياً حول أسباب ضعف الأداء الحكومي، فمن جهة قال المقربون من حركة فتح أن إسرائيل حالت بين الحكومة وغزة من خلال منع الوزراء من التنقل بين غزة والضفة والعكس، وحملوا أطرافاً في حركة حماس مسؤولية غياب الدور الحكومي وضربوا مثلاً على منع وزير الصحة من الدخول إلى قطاع غزة حاملاً الأدوية وقادماً من مؤتمر عالمي تمكن فيه من جمع مبلغ 40 مليون دولار لدعم مستشفيات قطاع غزة، بينما قال المقربون من حركة حماس أن الحكومة ملزمة بنصوص الاتفاقيات مع إسرائيل وأنها تستجيب للفيديو الأمريكي الإسرائيلي القاضي بمنع التواصل مع حركة حماس، وأن هذه الحكومة خيبت آمال الغزيين الذين كانوا ينتظرون منها تغييراً شاملاً في نمط معيشتهم بعد سنوات من الحصار والعدوان المتلاحق.

ويرى فريق من الفلسطينيين أن الظرف الراهن لا يدعوا إلى الحاجة لحكومة كفاءات، وإنما بحاجة إلى حكومة وحدة وطنية، تكون قادرة على التصدي لمهمات المرحلة القادمة، على اعتبار أن الحرب على غزة رسخت ضرورة ألا يتدخل أحد في الشأن الفلسطيني الداخلي، لأن فلسطين بحاجة إلى متابعة مكثفة على المستوى الاغاثي والسياسي والمالي، ولم يعد المواطن يكتفي بالمواقف الإعلامية العامة.

ما تزال الحكومة الفلسطينية «تتخرج» من دفع استحقاقات الوفاق الفلسطيني، فإن كان هناك بعض الوجاهة في تردد الحكومة بشأن دفع رواتب الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، أو رواتب موظفي الفئات العليا الذين عينتهم حركة حماس بعد العام 2007، فإنه من غير المبرر عدم دفع راتب العاملين في وزارتي التربية والتعليم والصحة، أو موظفي الدفاع المدني والإسعافات، أو تقديم الدعم اللازم للبلديات وبعض الوزارات الخدمية في قطاع غزة، وهو أمر يتحرج منه كثيراً الموظفين «الشرعيين» الذين يذهبون لتلقي رواتبهم كل شهر وهم ينظرون إلى هؤلاء الذين لم تلتفت الحكومة لمعاناتهم بعد.

من الأمور اللافتة والتي يتساءل عنها كل مواطن في قطاع غزة حتى اليوم، إعلام حكومة الوفاق الوطني عن قطاع غزة منطقة منكوبة، وهو أمر يعني قانوناً ثلاثة استحقاقات أساسية، أولها التوقف عن حصول الحكومة على الضرائب والجمارك والمكوس من سكان المنطقة المنكوبة، وثانيها التوقف عن مطالبة سكان المنطقة المنكوبة بدفع ثمن الخدمات التي يتلقونها، كالماء والكهرباء وخدمات الهاتف والانترنت والغاز والوقود المنزلي، وثالثها تخصيص موازنات إضافية ذات طابع استثنائي للمنطقة المنكوبة حتى تنتهي معاناة سكانها، وهي أمور لم تفعل الحكومة الفلسطينية منها شيئاً باستثناء إطلاق التوصيف على قطاع غزة وسكانه دون أي مبادرة تجاههم، وهو أمر لا يقبله منطقي ولا ترضى به فلسفة حكم رشيد.

سيناريو الخلاص الفلسطيني

الوضع الفلسطيني مرشح لمزيد من التهميش والتدهور، والمزيد من الانقسامات، حيث يواجه الفلسطينيون معضلة حقيقية، فإذا سعوا إلى السلام أو التسوية السياسية، فسيحصلون على شبه دولة فاقدة لمقومات الاستمرار والديمومة، وإذا استمروا في المقاومة، فقد لا يحققون حلمهم بالحصول على دولة، وهو بالتالي يواجهون معادلة (خاسر - خاسر).

ومن هنا يتوجب على الفلسطينيين أن يذهبوا إلى خيارات نوعية تتركز في ثلاثة اتجاهات:

أولاً: الخوض في حوار استراتيجي بين مختلف القوى الفلسطينية يُفضي إلى ورقة توافق وطني بشأن أشكال مواجهة الاحتلال في المرحلة القادمة، ويؤسس لشراكة حقيقية، ويكون حجر الزاوية في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كوطن معنوي للفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم.

ثانياً: بعد استكمال أطر الإستراتيجية الكفاحية، ينبغي البناء على ما سجلته الدبلوماسية الفلسطينية سابقاً، وهذا يعني أنه، وبطبيعة الحال، يجب على الفلسطينيين، بعد المواقف الأمية والشعبية الغربية التي دانت المجازر الإسرائيلية، الانضمام إلى مزيد من المنظمات الدولية، وبخاصة تلك التي في قدرتها تجريم إسرائيل قانونياً، بغية اقتياد مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى العدالة الدولية، ليس بسبب المجازر التي اقترفوها في قطاع غزة مؤخراً، بل عن كل الأعمال الإرهابية والمجازر المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني منذ قيام إسرائيل قبل أكثر من ستة وستين عاماً.

ثالثاً: الشروع الفوري في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة، على قاعدة الشراكة التامة، ودون إقصاء، واعتبار الكفاءة وحدها هي المعيار الوحيد لتولي المواقع العامة وشغل الوظائف الحكومية، وبناء أجهزة أمن فلسطينية تركز عقيدتها الأمنية وفلسفتها المهنية على خدمة المواطن الفلسطيني وتحسين قدراته في مواجهة الاحتلال.

لن يشعر المواطن الفلسطيني بأهمية وجدوى الوحدة الوطنية ما لم تحقق هذه الوحدة الحد الأدنى من متطلبات عيشه الكريم، وهذا يعني وضع مختلف الترتيبات التي تضمن البدء في عملية إعادة الإعمار دون إبطاء، والشروع في تهيئة المناخ اللازم لعملية تنمية اقتصادية واجتماعية، وتعزيز دور مختلف القطاعات الاقتصادية في فلسطين، والخوض في حوار جاد مع مختلف دول الإقليم، عرباً وغير عرب، من أجل بناء شراكات اقتصادية تعيد الأمل للشباب الفلسطيني بقدرة وطنهم على تحمل مسؤولياته نحوهم، بدلاً من أن يكونوا فريسة لأسماك البحر في رحلة إلى المجهول يدفعون ثمنها من مال ذويهم ومن أرواحهم بحثاً عن لقمة عيش كريمة، ويوم أن يحترم الفلسطيني كرامة أخيه الفلسطيني سيجري احترام الفلسطيني أينما حطت راحلته، فلولا السجل القائم في الداخل الفلسطيني ولولا الانقسام البغيض الذي عكر صفو الحياة الفلسطينية لما وصل الحال بالفلسطينيين إلى كل هذا الإذلال الذي يتعرضون له في عواصم العرب والغرب، ولما كانت كل هذه المهانة التي يتعرضون لها في كل مكان.

واجب الحكومة الفلسطينية اليوم هو أن تعيد الملف الفلسطيني إلى صدارة ملفات العالم الساخنة، وينبغي عليها أن تعيد الكرة إلى ملعب المجتمع الدولي الذي يتوجب عليه أن يضع حداً لآخر احتلال على وجه الكرة الأرضية وأن يعيد الحق لأصحابه بعد أن فشل هذا المجتمع الدولي في منح الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير على مدى عقود طويلة من الزمن.

هزيمة إسرائيل في غزة : أبعادها وتداعياتها

محمد الأمين ولد الكتاب*

إن الهجمة العدوانية الشرسة التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة في مستهل شهر أغسطس 2014 ، و التي ما زالت متواصلة لحد الآن ، لم تكن ترمي فقط إلى إرواء تعطش الكيان الصهيوني إلى الدماء الفلسطينية وإلى إلحاق أكبر دمار ممكن بقطاع غزة المقاوم و تحطيم سلاح مقاومته و إخضاع قيادته و تركيع شعبه ، بل كانت ترمي زيادة على ذلك كله إلى تنفيذ خطة إستراتيجية معدة سلفاً طالما تحين هذا الكيان الفرص لإنجازها على ارض الواقع ، وقد اعتقدت الدولة العبرية أن الأوضاع المأزومة التي تسود المشهد العربي و الدولي توفر الآن أكثر من أي وقت مضى الظروف المواتية للتحرك من أجل بلوغ أهدافها في غفلة من الجميع . وسعيًا إلى تنفيذ مخططاته، قام الكيان الصهيوني بارتكاب مجزرة رهيبه تعد بحق جريمة بشعة ضد الإنسانية ، إلا أن هذا الكيان فشل فشلاً ذريعاً في كسر إرادة المقاومة في غزة ، و مني بهزيمة نكراء متعددة الأبعاد سوف تكون لها تداعيات كبيرة على تماسكه و ديمومته ، و لم يفلح المحتل الإسرائيلي في واقع الأمر إلا في إظهار طبيعته الدموية المريعة و فضح أكاذيبه المستهتره ، كما قد تسبب بمنتهى الغباء في إسقاط ورقة التوت عن تآمر بعض الأنظمة العربية المشين ضد المقاومة الفلسطينية تحت ذرائع واهية ، و عن تواطؤ العديد من الدول الغربية المتشدقة بالديمقراطية و حقوق الإنسان مع جرائمه الوحشية ضد الأطفال و النساء و الشيوخ في قطاع غزة و الضفة الغربية المنتفضة .

و قد قادت عنجهية إسرائيل و صلفها و همجيتها إلى سقوطها الأخلاقي و إلى إذكاء مشاعر الكراهية و العداة ضدها و ضد حلفائها و مناصريها عبر العالم .

و لا مرأى في أن هذه الهزيمة التي لحقت بالمحتل الإسرائيلي على أيدي المقاومة الفلسطينية الباسلة قد شكلت نقطة مفصلية في سيرورة الكفاح الفلسطيني ضد الاحتلال و صيرورة الصراع الحضاري العربي الإسرائيلي بل شكلت عاملاً حقيقياً في رسم ملامح شرق أوسط جديد خارج عن سيطرة الدول الغربية المهيمنة التي طالما توسلت إسرائيل لإحكام سيطرتها على الوطن العربي قصد الاستحواذ على موارده و تمزيق نسيجه الاجتماعي و مسخ هويته الحضارية . و ترمي هذه المعالجة إلى :

« الإيماء إلى ملامح السياق المأزوم السائد على مستوى المشهدين العربي والدولي الذي حفز إسرائيل على القيام بعدوانها على قطاع غزة.
« تبيان مدى الدمار المهول الذي لحق بقطاع غزة.
« استجلاء الخطط الإسرائيلية المبيتة
« استخلاص بعض الدروس والعبر.

السياق العربي والدولي الذي حفز على العدوان

لقد تحولت الانتفاضات الشعبية التي أطلقت عليها السيدة هيلاري كلينتون اسم «الربيع العربي»، نتيجة لأسباب مختلفة وعوامل شتى، تحولت إلى مواجهات قبلية و جهوية و فتوية ، وأفضت إلى صراعات عرقية و طائفية مزقت النسيج الاجتماعي للعديد من الدول العربية و قطعت أوصالها و حولتها إلى ساحات احتراب مستمر ومواجهات مريرة ، و لعل مرد ذلك إلى إخفاق القوى البرالية الحداثية في الاحتفاظ بزمام المبادرة و إلى تراجعها المضطرد في وجه المد الكاسح للإسلام السياسي، الذي اكتسى أشكالاً مختلفة تراوحت بين توجه معتدل تمثل في حركة الإخوان المسلمين التي وصلت إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع في تونس و المغرب و مصر، و بين توجه راديكالي متشدد يتوسل العنف و القسر و الإرهاب للوصول إلى السلطة و التمسك بها، و يتمثل هذا التوجه في مختلف الحركات السلفية الجهادية ، كالقاعدة و النصر و أنصار الشريعة و داعش و ما شاكلها، و إذا كان الإسلام السياسي المعتدل قد أخطق في تحقيق التطلعات الشعبية الأساسية في كل من تونس و مصر، مما أدى إلى إزاحته عن السلطة، فإن الإسلام السياسي المتشدد قد أشعل حروبا أهلية ماحقة في الصومال و ليبيا و اليمن و سوريا و العراق تنذر إذا هي لم يتم تداركها، بأن تتحول إلى صراع هدام بين السنة و الشيعة و بين المسلمين و مختلف الطوائف الدينية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

كل هذه التوترات و النزاعات جعلت المشهد العربي مشهداً مضطرباً و مأزوماً تسوده البغضاء و المكابدة و العداة، و قد أودى التوجس من توسع نفوذ الإسلام السياسي بمختلف تجلياته إلى ظهور إصطفافات و تحالفات على المشهد العربي هدفها الرئيسي إن لم نقل الوحيد هو الوقوف بكل قوة في وجه الإسلام السياسي سواء تعلق الأمر بحركة الإخوان المسلمين أو غيرها من الحركات الراديكالية.

و نظرا لتمامي حماس مع حركة الإخوان المسلمين و تعاونها الوثيق مع نظام محمد مرسي المطاح به في مصر، فإنه قد تم تصنيفها من قبل بعض الأنظمة العربية المتنفذة على أنها حركة مناوئة غير جديرة بالثقة و ينبغي عدم التعامل معها و عزلها و تضيق الخناق عليها .

وهذه الحالة العدائية التي نشأت بين حماس و بعض الأنظمة العربية الوازنة هي ما رأت فيه إسرائيل الفرصة الذهبية التي كانت تتحينها للانقضاض على المقاومة الفلسطينية في غزة و التخلص من سلاحها و إبادة كوادرها السياسية و العسكرية و تدمير منشآتها و بناها التحتية وذلك وصولاً إلى القضاء التام و النهائي على كل مظهر من مظاهر الممانعة و الصمود الفلسطينيين حتى يتسنى لها التفرغ لبناء المزيد من المستوطنات و تهويد المزيد من الأراضي الفلسطينية و الإمعان في طمس كل الملامح العربية و الإسلامية للقدس الشريف ، كما رأت إسرائيل في نشوب و تفاقم الأزمة الأوكرانية عاملاً آخر من شأنه إلهاء الرأي العام الدولي عما تبيته من عدوان على قطاع غزة يستهدف في الأساس القضاء على حماس و كل فصائل المقاومة الفلسطينية المتحالفة معها، إلا أن الحظ لم يحالف الكيان الصهيوني حيث أنه مني بهزيمة مدوية رغم الدمار الهائل الذي لحقه بالقطاع.

حجم الدمار و تجلياته

لقد تذرعت إسرائيل بحجج واهية لتبرر عدوانها على قطاع غزة. و قد توهمت أنه سوف يكون بمقدورها في ظرف و جيز أن تحطم شبكة الأنفاق التي تؤرقها و تدك منظومة الصواريخ التي تقض مضجعها، و لما لم تتمكن من ذلك عبر القصف الجوي و البحري و من خلال الاجتياح البري ، جن جنونها و فقدت صوابها ، فصبت جام غضبها على مساكن المواطنين العزل و على المستشفيات و رياض الأطفال و دور الأيتام و المدارس و المساجد و المرافق الاجتماعية كمنشآت المياه و الكهرباء و المخازن و المتاجر و المعامل الصغيرة ... فترتب عن هذا العمل الإجرامي الحاقد سقوط أكثر من ألفي شهيد و ما يربو على عشرة آلاف جريح معظمهم من الأطفال و النساء و الشيوخ و من بينهم معوقون و مرضى كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات قبل أن تهدم على رؤوسهم بدم بارد و دون أي وازع أخلاقي، كما ترتب عن هذا العدوان تفجير أكثر من 40 ألف منزل ترك أهلها في العراء عرضة للقصف الأهوج و المعاناة الشديدة.

و رغم الدمار المريع و الخسائر البشرية المهولة و رغم الاستعمال الممنهج لأشد الوسائل العسكرية فتكا و أكبرها و قعا فإن العدو الصهيوني لم يتمكن من هدم شبكة الأنفاق و لا تحطيم منظومة الصواريخ و لا من شل حركة المقاومين و منع ذلك المستوطنات بوابل غير منقطع من الصواريخ و القذائف المدمرة، بل لم يتمكن حتى من حماية جنوده من القتل و الاختطاف فتكبد نتيجة لذلك خسائر لم يكن يتوقعها و لم يسبق له أن عرفها في كل الحروب التي خاضها مع العرب، تمثلت هذه الخسائر في هلاك ما يربو على 70 جندياً صهيونياً و جرح ما يزيد على 700 آخرين فضلاً عن عدد وافر من المستوطنين ما بين قتييل و جريح

و مصاب بأعراض هلع حادة ، فشكل كل ذلك صدمة صاعقة للعدو الصهيوني أجبرته على الانسحاب الاضطراري من الأماكن التي احتلها وعانى جنوده فيها الأمرين واضطرتته كذلك إلى الإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد بناء على نصيحة أكثر أصدقائه إخلاصاً له و أكبرهم حرصاً على بقائه و سلامته و الذي كان العدو الصهيوني قد استصرخه قبل أن يستنجد بالأأم المتحدة لحمل المقاومة على قبول إطلاق النار ، فاستجابت المقاومة لذلك دون أن تكون في عجلة من أمرها ووفق شروطها، ولقد بات واضحاً للجميع بما في ذلك القادة الصهاينة و الرأي العام الصهيوني و حلفاء إسرائيل و مناصروها ، أن الكيان الصهيوني قد أخفق على طول الخط في تحقيق أي هدف يذكر من خلال عدوانه الغاشم على قطاع غزة، و من باب أخرى تنفيذ الخطط التي يضعها نصب عينيه.

الخطط المبيتة للعدو الصهيوني

كان الكيان الصهيوني يرمي من وراء عدوانه على قطاع غزة إلى:

- « القضاء على القيادة السياسية لحماس و تدمير مؤسساتها و كل وسائلها اللوجستية و بناها الاقتصادية و السسيو ثقافية.
- « تدمير شبكة الأنفاق و تحطيم منظومة الصواريخ و المنصات التي تطلق منها، و إضعاف قدرات المقاومة على تصنيع العتاد العسكري و الذخيرة اللازمة له.
- « دق إسفين بين الجماهير الشعبية الفلسطينية و قيادة حماس و زعماء المقاومة.
- « توسيع الشرخ بين قيادة حماس و السلطة الفلسطينية للحيلولة دون قيام حكومة وحدة فلسطينية منسجمة و متماسكة.
- « إذكاء الخلاف و تأجيج مشاعر العدا و البغضاء بين حماس و العديد من الأنظمة العربية قصد التفرد بحماس و تدمير سلاح المقاومة و تقليص قدراتها العسكرية.
- « تأليب ما يسمى بالرأي العام الدولي أي الدول الغربية الداعمة لإسرائيل ضد حماس و الإمعان في عزلها باعتبارها منظمة إرهابية تهدد مساعي إسرائيل للدفاع عن نفسها!
- « تركيع الشعب الفلسطيني في غزة عن طريق ترويعه و تجويعه و تحويل القطاع إلى سجن كبير مغلق المنافذ و محاصر من كل جانب.

هذه هي الخطط الخبيثة التي كان الكيان الصهيوني يسعى إلى تنفيذها، إلا أنها قد باءت بفشل ذريع، بل قد أدت إلى نتائج معكوسة بالكامل، لعل من أهمها اندلاع انتفاضة واسعة في الضفة الغربية و حدوث هبة شعبية عارمة في أراضي الثماني و الأربعين و ظهور تيار تعاطفي عالمي عميق مع الشعب الفلسطيني.

لقد أجمع المراقبون الإسرائيليون و الأجانب على حد سواء أن إسرائيل قد منيت بهزيمة شنيعة في غزة، و أن المقاومة الفلسطينية قد انتصرت عليها انتصاراً بينا رغم حجم الدمار الذي تكبده المواطنون في القطاع. و لهذه الهزيمة تداعيات متعددة الأبعاد قد طالت الكيان الصهيوني، لعل من أهمها :

على الصعيد النفسي

« تحطيم خرافة الجيش الذي لا يقهر التي رسختها الدعاية الصهيونية في الوعي العام الإسرائيلي والعربي.

« تراجع ثقة الإسرائيليين في قدرات جيشهم و مصداقية سياستهم و زعزعة ثقتهم في المستقبل (و سوف يدفع ننتياهو وليرمان ثمن هذه الوضعية في الأمد القريب).

« تسلل الرعب و الإرهاب إلى قلوب المستوطنين و الغزاة الصهاينة الذين غادر العديد منهم المناطق المتاخمة لقطاع غزة بنية عدم العودة إليها أبداً و منهم من غادر إسرائيل عائداً إلى وطنه الأصلي.

على الصعيد الأخلاقي

لقد عرفت إسرائيل سقوطاً أخلاقياً مدوياً نتيجة قتلها المتعمد للأطفال و النساء و الشيوخ و استهتارها المطلق بأبسط حقوق الإنسان.

فقد الإعلام الصهيوني لمصداقيته و لتأثيره على الرأي العام الدولي. و بالنتيجة تضررت صورة إسرائيل في العالم كدولة ديمقراطية بل كالدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة كما كانت تروج لذلك.

لقد تمت تعرية الوجه القبيح لإسرائيل وفضح جرائمها الفظيعة من طرف ما بات يعرف اليوم بالإعلام المقاوم المتمثل في وسائل و شبكات التواصل الاجتماعي عبر العالم مثل :
.....Twitter - Facebook - Instagram - H-Tag - Grafics

وغير ذلك من آليات التواصل الاجتماعي ذات الإشعاع الواسع و التأثير البالغ على الصعيد العالمي على الرأي العام و على النخب و بوجه خاص على مستوى الدول الغربية التي تدعم حكوماتها إسرائيل بدون قيد و لا شرط. لقد أكسب هذا اللون من الإعلام الذي أصبح الشباب الفلسطيني يتقن توظيفه لخدمة قضيته تعاطفاً دولياً كبيراً مع القضية الفلسطينية في الوقت الذي الحق فيه بإسرائيل ضرراً بالغاً نجمت عنه تداعيات ملحوظة في المجالين السياسي و الاقتصادي.

على الصعيد السياسي:

برزت مشاعر كره شديد و عدااء متزايد تجاه حكومة إسرائيل و سياساتها الاستعمارية و ممارساتها الدموية ، تمثلت على وجه الخصوص في تنظيم العديد من المظاهرات المعادية لإسرائيل في العديد من دول العالم ، و على وجه الخصوص في البلدان التي طالما حظيت إسرائيل بدعم حكوماتها الدائم مثل : بريطانيا (التي نظمت فيها عدة مظاهرات ضم بعضها أزيد من ربع مليون متظاهر!) و فرنسا (رغم جهود الرئيس فراسوا هولاند المنحاز كلياً إلى إسرائيل لمنعها) و ألمانيا و بلجيكا و إيطاليا و إسبانيا و حتى الولايات المتحدة الأمريكية (حيث بدأ الشعب الأمريكي يعي ما يلحقه اللوبي الصهيوني المسيطر على مؤسساته السياسية من ضرر بالغ بسمعته و صورته في العالم). هذا ناهيك عن بلدان العالم الأخرى و خاصة بلدان أمريكا اللاتينية كالبرازيل و فنزويلا و بوليفيا... التي قام بعضها بسحب سفرائها من إسرائيل بل قام بعض رؤساءها بنعت إسرائيل بالإرهاب و الإجرام كما فعل رئيس بوليفيا فخامة إيفو مورالس الذي سيخلد له التاريخ موقفه المشرف تجاه المقاومة الفلسطينية في غزة.

على الصعيد الاقتصادي

لقد تكبد الكيان الصهيوني نتيجة لعدوانه على غزة خسائر اقتصادية لا زالت تتفاقم و يتسع نطاقها. فقد كلفت الحرب إسرائيل لحد الآن 5 مليارات دولار (حيث أن كل صاروخ يطلق من القبة الحديدية لاعتراض صواريخ المقاومة يكلف 60 ألف دولار) ناهيك عن الكسب الضائع الناجم عن استدعاء 82 ألف عنصر من قوات الاحتياط ، و ذلك المتأتي عن إغلاق المجال الجوي الإسرائيلي في وجه الملاحة الدولية بشكل متكرر. يضاف إلى هذا و ذلك تداعيات حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي بدأ يطبقها سكان الضفة الغربية. ولعل الأهم في هذا المضمار هي النتائج المعتبرة التي أفضت إليها الحملة الدولية المعروفة ب BDS (Boycott, Disinvestment, sanctions) : أي المقاطعة و عدم الاستثمار و العقوبات. وقد أفضت هذه الحملة إلى امتناع عمال الموانئ في العديد من الدول الأوروبية و غيرها من تفرغ و تحميل السلع الإسرائيلية.

استخلاص بعض الدروس و العبر

لقد اثبت حجم الدمار الذي تعمد الكيان الإسرائيلي إلحاقه بالشعب الفلسطيني في غزة بمباركة 90% من الرأي العام الصهيوني و بدعم لا مشروط من الإدارة الأمريكية (دون اكتراث منها بتظاهرات موطئها اليومية أمام البيت الأبيض و الكونغرس) و بتعاطف جلي من بعض الحكومات الغربية ، أثبت كل ذلك أن إسرائيل تشكل خطراً ماحقاً على الوجود العربي في فلسطين و خارجها و أن حلفاء إسرائيل سوف يستمرون في دعم اعتداءاتها المتكررة على

العرب طالما أن ذلك لا يكلفهم شيئاً يذكر ، فهم لا يفهمون إلا لغة التكاليف و منطلق الربح و الخسارة لا أكثر و لا أقل . و لقد باتت جليلاً لأولي الألباب أنه ليس من الحكمة و لا من التبصر اللجوء تحت أية ذريعة إلى التماهي مع العدو الصهيوني أو الدخول معه في أي تفاهم أو إبرام أية صفقة معه ناهيك عن التحالف معه ضد طرف عربي آخر مهما عظمت المآخذ على ذلك الطرف و مهما اشتد الغضب عليه . فيدك منك و لو شلاً كما يقال !

فالعدو الصهيوني و حلفاؤه الأقربون لا تمكن الثقة بهم أبداً و لا الركون إليهم مهما كانت الظروف و الأحوال . !!

و بعبارة أوضح فإن أي نظام عربي مهما كان عدم ارتياحه لانتماء حماس إلى حركة الإخوان المسلمين و لما كان لها من علاقات مع نظام م محمد مرسي المخلوع ، فإن عليه اليوم وضع ذلك الشعور و الامتعاض جانباً و العمل على تناسيه تقديراً و إكباراً لانتصار كل فصائل المقاومة مجتمعة على العدو الصهيوني . فانتصار المقاومة العظيم و إسهام حماس البين في تحقيق هذا الانتصار ينبغي أن يجب كل ما قبله و يدفع إلى الصفح و التجاوز و المسامحة ، فالخسنة تمحو السيئة ! و على حماس في المقابل أن توسع الهامش بينها و بين حركة الإخوان المسلمين و أن تعمل جادة على طمأننة الدول العربية العاتبة عليها و المتهممة لها بالضلوع في تهديد الأمن و السلم داخلها و أن تسعى إلى استعادة ثقتها و وصولاً إلى تنقية الأجواء و تطيبب النفوس و جبر الخواطر و إعادة بناء الثقة بين الإخوة ، و ذلك سعياً إلى إفشال مخططات العدو الصهيوني و إرباك حساباته و إلى تقوية الصف العربي في وجه التحديات الجسيمة التي تواجه الأمة في الوقت الراهن . و من أجل تكريس هزيمة الكيان الصهيوني و انتصار المقاومة الفلسطينية ، فإنه بات من الضروري و الملح توحيد الصف الفلسطيني من خلال تثبيت دعائم حكومة وحدة وطنية متماسكة و منسجمة . و يجدر القول بهذا الصدد أنه مما يعث على الارتياح و التفاؤل هو وجود ممثلين من حماس في القاهرة ضمن وفد فلسطيني موحد تقاطع رؤاه مع رؤى الحكومة المصرية حول هموم و هواجس الشعب الفلسطيني و مقاومته الباسلة التي تملكها كل الشعوب العربية اليوم و تعتز بها . ولعل هذا هو أحد أكبر تجليات هزيمة إسرائيل و أحد أعظم إنجازات المقاومة الفلسطينية المظفرة .

إلا أنه يبقى هناك انتصار لا يقل أهمية عن الانتصار على العدو الصهيوني ، ألا و هو انتصار الدول العربية مجتمعة على الموامرة الخبيثة التي تحاك بمنهجية ضدها من طرف بعض الدول الغربية المتنفذة و تتمثل هذه الموامرة في الهجمة الشرسة التي تشنها اليوم القوى الإرهابية المتطرفة و المتخلفة في بعض أرجاء الوطن العربي و التي تشكل خطراً داهماً على أمن و سلامة و استقرار كل البلدان العربية دون أي استثناء فضلاً عما تمثله من تشويه للقيم الأخلاقية و الروحية و الحضارية التي يقوم عليها الدين الإسلامي الحنيف الذي هو دين المحبة و التسامح و الأخوة و الرحمة .

ردود أفعال النخبة المصرية تجاه الهجمات الإسرائيلية على غزة

د. نهى بكر*

التزم الموقف المصري الرسمي تجاه الهجمات الإسرائيلية المؤخرة على غزة بثوابت السياسة الخارجية المصرية، وهي أن تقوم مصر بممارسة دورها الذي عرف دوماً في التهدئة بين الطرفين، وإن كان هذا الدور تأثر سلباً لعدم وجود أجواء من الثقة المتبادلة بين حماس والنظام الحاكم في مصر، فسعت حماس لإدخال قطر وتركيا في المعادلة مما دعا مصر لتمسكها بمبادراتها دون تغير، كما أنه جاء في أحد التصريحات من قبل وزارة الخارجية المصرية «أن الشعب الفلسطيني يدفع ثمن اعتداءات ومغامرات تحاك من أطراف داخلية لا تصب في مصلحة المواطن الفلسطيني¹»، وقد أظهر ذلك التصريح عدم اندفاع مصر في اتجاه مؤيد لسياسة حماس في إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وما صاحب ذلك من تعامل مصر الرسمي مع موضوع معبر رفح، وإرسالها للمساعدات الإنسانية في نطاق رفض بعض القوى الفلسطينية هذه المساعدات وادعاء بأنها مساعدات منتهية الصلاحية.

تدرس هذه الورقة الموقف الغير رسمي للنخبة المصرية تجاه الهجمات الإسرائيلية المؤخرة على غزة، في محاولة لبحث مدى تأثير الشأن الداخلي المصري، والذي أدى لحالة استقطاب واضحة في النخبة المصرية، قد تكون أثرت علي توجهات النخبة فيما يخص القصف الإسرائيلي علي غزة، وتستند الورقة علي أدوات بحثيه غير تقليديه حيث تعتمد علي ما يبيث في شبكات التواصل الاجتماعي، وما يقال شفهيًا في الندوات الأكاديمية، وندوات الحوار المجتمعي، بالإضافة لما يبيته الإعلام المرئي والمسموع.

بنظرة سريعة على تاريخ ردود أفعال النخبة المصرية في المرات السابقة للقصف الإسرائيلي علي غزة، نرى أن الشارع المصري والنخبة كانا دائماً ما يتوحدوا على موقف واحد، وهو الإحساس بالغضب، تجاه ما يحدث لأهل غزة، واليقين من أن العدو الأول في هذا الشأن هو إسرائيل، وإن ما يحدث تجاه أهل غزة هو مأساة إنسانية. وفي هذا الإطار كانت النخبة المصرية تقود زخم من الدعم المادي والمعنوي لأهل غزة.

لقد تباينت مواقف النخبة المصرية مؤخرًا تجاه القصف الإسرائيلي علي غزة،، فنجد هناك جزء من النخبة المصرية ظل على نفس نهجه كمدافع أزي لل قضية التي بذل وسيبذل المصريون من أجلها الدماء، ولا تزال عندهم الرغبة في مساعدة أهل غزة، والسعي لإبراز القضية الفلسطينية متأجج، ولا تزال هذه النخبة يوجد عندها التوحد الحزين مع الصور والتسجيلات التي توضح ما يحدث لأطفال غزة ونساءها من انتهاكات، وهناك جزء من النخبة قد غير نهجه تمامًا مبدياً عدم التعاطف بل والرفض والهجاء لما تقوم به حماس، ويزعم المتبنون لهذا الفكر من النخبة إن شعب فلسطين عليه أن يتحمل نتائج ما تقوم به حماس طالما قبل بوجودها، بل وأثار غضب هذه النخبة قرار وزير الدفاع المصري صدقي صبحي لإرسال 500 طن من المواد الغذائية والمساعدات الطبية للفلسطينيين في قطاع غزة، فقد كتبت صحيفة مصرية بشاير قائلة: «إن مستوى المعيشة للمواطن الغزي هو أعلى بكثير من المواطن المصري، والفقراء في مصر هم أكثر المحتاجين من الفقراء في قطاع غزة.»² إلا أن بين النقيضين ظل هناك من النخبة المصرية من اتخذ موقف وسطي.

بالبحث والتدقيق لأسباب التغير الجزئي لتوجه بعض النخب المصرية تجاه القضية الفلسطينية، نجد أن موقف بعض النخب المصرية من حماس وغزة، هو ردة فعل لرفض هذه النخبة لحكم الإخوان المسلمين، ورفض التوجه الديني للإخوان وتحالفها مع حماس، وتحميل أيضًا جماعة الإخوان المسلمين وحماس حليفها الأول لمقتل الجنود المصريين في سيناء وحفر الأنفاق من قبل حماس لتهريب السلاح من وإلى مصر مما أضر بالأمن القومي. أي أن رفض الجزء الأكبر من النخبة لحقبة حكم الإخوان المسلمين، قد أدت لرفضهم لحليفها حماس ولأفعال حماس ومواقفها السياسية، ولعدم التعاطف مع ما ينتج عن هذه المواقف.

كما أن هناك من النخبة المصرية، وفي أجهزة الإعلام من يتهم حماس صراحة بمسئوليتها عن ما حدث من دمار وأحداث عنف كنوع من العقاب للشعب المصري الذي خرج بالملايين في الشارع يطلبون تنحي الرئيس مرسي، فأصابع الاتهام موجهة صراحة لحماس كحليفة لجماعة الإخوان المسلمين لمسئوليتها في حرق أقسام الشرطة، وقتل رجاله، وقتل الجنود المصريين في مدينة رفح في محاولة لإشاعة الفوضى لعودة الرئيس مرسي لسدة الحكم بعد أن خرج المصريين بالملايين رافضين لسياساته الإقصائية.

يزيد من غضب هذه النخبة علي حماس، والذي أدي لعدم تعاطفها مع القصف الأخير لغزة، تحالف حركة حماس مع قطر، التي يراها البعض داعمة لجماعة الإخوان المسلمين من خلف الستار، بل ووصل ببعض بأن روج أن قطر هي الحليف والممول لداعش، وأنها كان لديها خطه لأن تحطم مصر عن طريق جماعة الإخوان المسلمين بالتحالف مع حماس.

كما ترى بعض النخب المصرية أن إسرائيل ليست هي العدو الرئيسي، وأن مصر قد عقدت منذ عقود اتفاقية سلام مع إسرائيل لم تقم إسرائيل بخرقها، كما ترى هذه النخبة أن إسرائيل ليست العدو الأقرب والأول، وتم استبدال ذلك بحماس التي تعتبر من وجهة نظر هذه النخبة هي فصيل فلسطيني إرهابي، ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين التي تعتبرها هذه النخبة جماعة إرهابية. بل وتربط هذه النخبة بين حماس وما يحدث في العراق وسوريا. فهم يرون الفظائع والمجازر التي يرتكبها الإسلاميون يومياً في العراق وسوريا ويسألوا أنفسهم عن مدي تحالف حماس مع هذه الجماعات.

وفي خارج إطار الاستقطاب النخبوي المساند والمناهض لفترة حكم الإخوان المسلمين نجد انه مما آثار حفيظة بعض من النخبة المصرية أيضاً على حماس، هو اعتقاد البعض أن سياسة حماس في المقاومة غير مجدية، لذلك يراها البعض مسئولة عن قتل شعبها باستفزاز إسرائيل، وفي تصور هذه النخبة أن ذلك ما هو إلا تمثيلية لتفاقم الوضع لإفراغ غزة من الفلسطينيين، وتوطينهم في سيناء، وهو ما كان من وجهة نظر هذه النخبة متفق عليه أن يتم سلمياً مع الرئيس السابق محمد مرسي.

يصاحب ذلك الانتقادات النخبوية المصرية لحماس لإطلاق صواريخ على منشأة نووية في ديمونة في جنوب إسرائيل. فقد أستنكر أحمد قنديل، رئيس برنامج دراسات الطاقة الإستراتيجية بالأهرام استهداف ديمونة ووصفها بأنها «حمقاء». وحذر من أن يكون له أثر سلبي على المنطقة بأكملها ويعرض للخطر حياة كثير من المصريين والعرب³.

صاحب عدم تعاطف هذا الجزء من النخبة المصرية للوضع في غزة، اعتبار هذه النخبة أن حركة هي التي أدت لتفاقم الوضع الإنساني في غزة بسبب سياساتها، وأنها في إطار هذه السياسات تحاول جاهدة التقليل من شأن الجيش المصري والنبيل من هيئته وسمعته، والانقضاض على الهوية المصرية لصالح هوية أجنبية وهو ما ترفضه هذه النخبة.

تبقى النخبة الوسطية المصرية التي لا تربط بين حماس والشعب الفلسطيني، وترى أن حماس ما هي إلا فصيلاً واحداً وإن الهجمات تستهدف الشعب الفلسطيني كله، مما يجعلهم يدافعون عن حق هذا الشعب في الحياة الكريمة، ويسعون لإيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية. إن هذه الجزئية من النخبة المصرية ترفض أيضاً الوضع العربي الذي لا يستطيع أن يتجمع ليجد حل للقضية الفلسطينية ويسمح لحماس أن تسيطر على الموقف بأفعالها. أي انه هذه النخبة تحمل خطايا حماس علي النظام العربي ككل، ليس علي الشعب الفلسطيني

بذلك نرى أن الموقف المصري من القصف الإسرائيلي الأخير على غزة قد تأثر بالأزمة الداخلية، وحالة الاستقطاب الواضح في النخبة المصرية والربط بين حماس وما يحدث من قتل للجنود المصريين في غزة، وإلحاحات العنف فهناك من النخبة من يرى أن حماس هي الذراع الحرة للإخوان المسلمين القابعين في السجون.

إنه من المحزن أن نرى أن حالة الاستقطاب لا تشمل النخبة المصرية فقط بل هي موجودة في الشارع المصري، وداخل كل أسرة مصرية أيضا، بل وفي الوطن العربي ككل، مما يظهر أن القدرة على التسامح، وقبول الآخر، والتواصل الفكري، والإيمان أن الاختلاف يثري، لا يضعف بل أصبحت شبه معدومة في عالمنا العربي، مما أثر على قدرة البعض على التعاطف مع أقصى المآسي الإنسانية المروعة، إن هذه الحالة من الاستقطاب في مصر بالأخص، وفي العالم العربي بالأعم لن يكون حلها الحل الأمني. بل هناك كثير من الجهد لا بد من بذله على المستوي الثقافي، والتعليمي، والتربوي، فإننا أمام ناقوس من الخطر يحتاج للدعم من كل الجهات المعنية، وفي مؤسسات المجتمع المدني ولتنمية روح التعاون وقبول الآخر عن طريق استخدام جميع آليات القوى الناعمة.

الهوامش:

1 جريدة الشروق: الجمعة 11 يوليو 2014

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=11072014&id=986a40c2-f903-4be1-bff1-d64e401ad5ab>

2 جريدة البشائر: السبت 12 يوليو 2014

<http://elbashayer.com/news-391567.html>

3 الوفد الخميس ، 10 يوليو 2014

<http://www.alwafd.org/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/707466-%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%B6%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%BA%D8%A8%D8%A7%D8%A1>

الربيع العربي و مخاطر عودة الاستبداد السياسي

محمد محفوظ*

تعلمنا التجربة السياسية الراهنة لدول و مجتمعات الربيع العربي ، أن إسقاط الديكتاتور دون تفكيك بنية الديكتاتورية ، يؤدي إلى توقف موجة التغيير و التحول ، و قدرة القوى السياسية و الاجتماعية و الأمنية المساندة للديكتاتور للعودة مجدداً للحياة العامة بزخم جديدة و آليات عمل منسجمة و مقتضيات اللحظة الراهنة . فالتحولات السياسية التي تقف في منتصف الطريق ، و تدخل في تسويات سياسية مع بعض أطراف النخب السياسية القديمة لن تتمكن من الاعتناق من بعض مؤامرات و مخططات هذه النخب للعودة و السيطرة مجدداً تحت يافطات جديدة . و لعل الخطأ الاستراتيجي الذي وقعت فيه تجربة التحول و التغيير في دول الربيع العربي ، أنها ثورات و تحولات لم تكتمل .

صحيح أنها أسقطت الديكتاتور و هو رمز الفساد و الانحطاط السياسي الذي تعانيه هذه الدول و المجتمعات . و لكن البنية السياسية الحاضنة للنظام الديكتاتوري لا زالت قائمة ، و هي بحكم خبرتها و تحالفاتها الداخلية و الخارجية قادرة على العودة و إنتاج نظام سياسي يشكل امتداداً سياسياً و أمنياً للنظام القديم إلا أنه بقفزات ناعمة و عناوين جديدة . إلا أن الجوهر السياسي و الأمني واحد ، و لا يختلف جوهرياً عن النظام القديم . و ما تشهده الساحة المصرية هو النموذج العملي لذلك . فالشعب المصري بقواه المختلفة ، تمكن من إسقاط الديكتاتور ، إلا أنه لأسباب ذاتية و موضوعية لسنا في صدد بيانها توقف في منتصف الطريق ، و قبل بمنطق التسوية مع بعض قوى النظام السياسي السابق ، فحافظت هذه القوى ضمن التسوية بالبنية السياسية و الأمنية السابقة ، و هي بنية عميقة و تتحكم في مسار الكثير من الأمور و القضايا الداخلية و الخارجية . فحكمت القوى الجديدة عبر الانتخاب الشعبي السلطة و أبقّت الدولة بيد القوى القديمة . و حتما ستختلف الأولويات و السياسات و الخيارات بين قوى السلطة و قوى الدولة العميقة ، و حينما تصل هذه التباينات إلى حدها الأقصى ، ستقوم قوى الدولة بالانقضاض على قوى السلطة و إعادة عقارب الحياة السياسية إلى الوراء . فالبنية السياسية و الأمنية أنتجت الديكتاتور السابق ، قادرة على إسقاط القوى الجديدة و إعادة إنتاج ديكتاتور جديد ضمن شروط مختلفة و قابلة للتسويق الشعبي . لذلك

نتمكن من القول : إن إسقاط الديكتاتور دون تفكيك البنية الديكتاتورية يفضي و بدعم إرادات إقليمية عديدة ، إلى قدرة قوى النظام القديم مع تحالفاته الإقليمية و الدولية إلى العودة مجدداً وما جرى في مصر هو هذا ، و ما يقوم به اللواء خليفة حفتر بدعم إقليمي صريح في ليبيا هو هذا أيضا .. إذ يحاول اللواء حفتر تصفية القوى السياسية الجديدة ، التي تصدرت المشهد الليبي ، مستفيداً من أخطاء وخطايا بعض أطراف النخبة السياسية الجديدة و تململ بعض مكونات الشعب الليبي من الفوضى التي بدأت بالانتشار في مناطق ليبيا المختلفة .

و بفعل متواليات هذه الفوضى و مخاطرها الدائمة على الجميع ، تبرز إلى السطح ثنائية الأمن و الحرية . و لكون القوى الجديدة لأسباب عديدة ، لم تتمكن لهذه اللحظة من تأسيس الحرية ، فيكون الخيار العام الأمن أولاً .. و إيصال المشهد العام إلى خيار الأمن أولاً هو بوابة إعادة إنتاج الديكتاتورية تحت يافطات جديدة .

موجات التحول والانقسام المجتمعي :

حين التأمل في التجارب الإنسانية و المجتمعية ، التي خاضت ثورة أو تحولات جماهيرية ، أفضت إلى تحول سياسي في نظام الحكم و مؤسسات الدولة ، نجد أن جميع هذه التجارب ، خاضت بعد تغيير نظام و شكل الحكم ، سجلات و صدمات اجتماعية و سياسية ، تحولت في بعض اللحظات إلى ممارسة العنف و سفك الدم .. و هذا المقال لا يستهدف تبرير و تسويق ما يجري في أكثر من بلد عربي ، تغيرت فيه أنظمة الحكم ، و دخلت نخبة جديدة في مسؤولية إدارة الدولة و مؤسسة الحكم ، وإنما غاية هذه المقالة ، هو الوصول إلى تفسير علمي - اجتماعي - سياسي لهذه الظاهرة .. لأن هذه الظاهرة تكررت في كل الفضاءات الإنسانية التي شهدت تحولات اجتماعية و سياسية كبرى .. بصرف النظر عن أيولوجية النخبة الجديدة ، و طبيعة الأوضاع الاقتصادية و المعيشية التي يعيشها الشعب ، و نوعية الخيارات الثقافية السائدة في البيئة الاجتماعية و السياسية .. و لا ريب أن تكرر هذه الظاهرة بتفاوت بسيط في كل التجارب ، يثير الكثير من علامات الاستفهام و الأسئلة ، التي تبحث عن تفسيرات علمية لهذه الظاهرة ..

و الشعوب العربية بكل خصوصياتها ، ليست استثناءً من هذه الشعوب و المجتمعات .. فما جرى في تحولات دول أمريكا اللاتينية و بعض الدول في آسيا و أفريقيا ، بدأت ملامحه بالبروز في المشهد العربي .. إلى درجة أنه تم نحت شعار في كل التحولات و الثورات مؤداه أن الثورات تأكل أبناءها .. بمعنى أن النخبة التي قادت التحول و التغيير بعد وصولها إلى هدفها السياسي المباشر ، تنقلب على نفسها ، و تبرز تناقضاتها الأفقية و العمودية ، و تتوسل

بالعنف ووسائل المكابدة السياسية المختلفة للتسقيط والتسقيط المتبادل .. فيتم القتل والتدمير إلى أن يصل في بعض الحالات والنماذج إلى أفضع من ممارسات النظام السابق .. فتميز في الفضاء الاجتماعي والسياسي ظاهرة ما نسميه التأسف على المرحلة السابقة .. بمعنى أن النخبة الجديدة وفي فترة زمنية وجيزة ، استطاعت بعنفها الثوري وخياراتها المتسارعة ، واستهتارها بحياة الناس وأوضاعهم المعيشية ، تنسي مجتمعا عنف النظام السابق وخياراته المميتة والكارثية .. أقول إن هذه الظاهرة ، تكررت في أغلب التجارب ، مع تعدد خيارات النخب ، واختلاف أيدولوجياتها وطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها مجتمعا .. ويبدو من كل المعطيات أن هذه الظاهرة ، ستتكرر في كل الدول والمجتمعات العربية التي خاضت تجربة التحول السياسي والاجتماعي في الفترة الأخيرة .

وبطبيعة الحال فإن الظواهر الاجتماعية والسياسية ، تحتاج بالدرجة الأولى إلى فهمها ومعرفة ميكانيزمات تأسيسها وتحولها إلى ظاهرة مجتمعية تتكرر في أغلب البيئات الاجتماعية والسياسية .. فالمطلوب أولا ليس إطلاق أحكام قيمية ومواقف نهائية من هذه الظاهرة ، وإنما المطلوب بالدرجة الأولى : بناء رؤية وتفسير علمي ودقيق ومتكامل لهذه الظاهرة .. وفي سياق المساهمة في تفسير هذه الظاهرة الاجتماعية - السياسية نذكر النقاط التالية : -

1. إن النخب السياسية والاجتماعية التي قادت عملية التحول ، تنتمي إلى خيارات وأيدولوجيات متعددة ومختلفة .. إلا أن هذا الاختلاف والتباين لا يبرز بحده في زمن ما يسمى بمرحلة النضال السليبي ، وإنما يبرز في اللحظات الأولى لعملية التحول الاجتماعي والسياسي ، بمعنى أن هذه النخب بصرف النظر عن دوافعها في الاشتراك في عملية التحول والتغيير ، هي تعرف وتتفق إلى حدود عليا وقصوى ما لا تريد سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي إلا أن هذه النخب ليست متفقة ومنسجمة حول ما الذي تريده ولعل هذا التباين الصارخ في بعض اللحظات بين ما لا تريده والذي تريده ، هذه النخب هو الذي يقود إلى التوتر والصدام ، فالنخبة السياسية والاجتماعية ، التي قادت واشتركت في صناعة التحول في مصر أو تونس ، هي متوحدة ومنسجمة مع بعضها البعض في ما لا تريده ، ولكن حينما تغيرت الظروف السياسية والاجتماعية ، وأصبح المطلوب هو ماذا تريد النخبة أو النخب .. ومن جراء الاختلاف والتباين على هذا الصعيد ، تدخل هذه النخب مع بعضها البعض في صدام وتوتر وتباين صريح .. ولكون القوى الاجتماعية تعيش مرحلة السيولة ، فإن أغلب هذه القوى تنزلق في مشروع الصدام والتوتر ، لضمان موقعها في الوضع الجديد وتقزيم بعض القوى المنافسة .

إننا نعتقد أن أحد الأسباب الرئيسية ، التي تساهم في تفسير ظاهرة الصدام بين النخبة

التي قادت التحول والتغيير في مجتمعا ، هو أن هذه النخب تنتمي إلى أيديولوجيات مختلفة ، وتبني خيارات سياسية مختلفة ، وهذا الاختلاف والتباين يقود هذه النخب أن تعرف ما لا تريده ، ولكنها لا تعرف حين بناء الوضع السياسي الجديد ما الذي تريده ، فالوحدة الشكلية والقشرية في مرحلة معرفة ما لا تريده ، تتحول إلى تشظي وتشردم وبناء تحالفات على القواعد وأسس جديدة في مرحلة التباين على الذي تريده هذه القوى والفعاليات .

2. من المؤكد والطبيعي أن القوى المضادة للتحول والتغيير ، تعمل بكل إمكاناتها لعرقله أو إفشال عملية التحول والتغيير .. لهذا فإننا نعتقد أنه في كل التجارب الإنسانية والسياسية فإن القوى المضادة للتحول ، لا تستسلم وترفع الراية البيضاء ، وإنما تعمل على تجميع أطرافها وحشد طاقاتها لإفشال وعرقله هذا التحول ، ومعاقبة القوى الشعبية التي ساهمت في إسقاطها .. لهذا فإن القوى المضادة في كل هذه التجارب ، تتحمل جزء من مسؤولية الانزلاق نحو العنف والتوتر المفتوح على كل الاحتمالات في الدول التي شهدت تحولا سياسيا قادته قوى الشعب المختلفة .

3. لعل من أخطر المراحل التي يواجهها أي شعب من الشعوب ، هي مرحلة السيولة السياسية والانسياب الأمني والتشظي الاجتماعي ، لأن هذه المرحلة لا راعي حقيقي وقانوني للمجتمع ومصالحه المتنوعة ، لأن في هذه المرحلة ، تبرز كل الفئات المجرمة والغوغاءية ، والتي تعمل على استثمار هذه المرحلة في زيادة وتيرة جرائمها وحسم خلافاتها بالعنف واستخدام القوة العارية ، وتصفية حساباتها مع قوى اجتماعية منافسة لها ، إضافة إلى هذا انزلاق بعض القوى المجتمعية نحو ممارسة العنف ضد المخالفين لهم في الخيارات السياسية والأولويات ، وبالذات بعض تلك القوى التي تشعر بأنها لم تحصل على مكاسب سياسية بمستوى جهدها ونضالها وتضحياتها .

أحسب أن هذه النقاط الثلاث ، هي أحد المداخل الرئيسة لتفسير ما يجري من أحداث وتطورات صدامية وعنيفة باسم الثورة في بعض البلدان التي سميت دول الربيع العربي ، ومن الضروري أن لا نغفل في هذا الإطار عن ذكر الحقيقة التالية :

أن صدام النخبة مع بعضها البعض ليس قدراً مقدراً ، وإنما هي نتاج ظروف سياسية واجتماعية ، حاولنا أن نوضح بعضها في السطور السابقة ، إلا أنها في كل الأحوال ليست حتمية ، بمعنى أن بإمكان شعب من الشعوب أن يتجاوز حالة الصدام العنفي ، ويدير تناقضاته الأفقية والعمودية بوسائل سلمية ، تراكم من مكاسب المرحلة الجديدة ، ولا تدخل المجتمع بكل شرائحه وفئاته في أتون الصدامات العنيفة .

وإن بناء أفق ومجال جديد للتنافس السياسي بين قوى المجتمع السياسية والمدنية والنقابية ، يتطلب من الجميع الاهتمام ببناء تفاهات دستورية عميقة ، تحول دون الانقلاب عليه أو التلاعب به من قبل قوة نافذة ، إننا نعتقد أنه لا يمكن بناء حياة سياسية جديدة ، خالية من ممارسة العنف إلا ببناء منظومة قانونية متكاملة ولها سيادة على الجميع ، فهذا هو حجر الأساس في مشروع إنجاز الانتقال السياسي بأقل استخدام ممكن للعنف ومتوالياته السياسية والمجتمعية .

الحصاد المختلف

ثمة معطيات سياسية ومجتمعية عديدة ، تشير إلى تراجع مستوى الاهتمام و الآمال التي أطلقتها تحولات و تطورات ما سمي بالربيع العربي . و إن هذه المعطيات ليست خاصة بفئة واحدة أو شريحة محددة ، و إنما هي تعم كل شرائح و فئات المجتمعات العربية . ففي بداية انطلاق تحولات الربيع العربي كانت الأحلام وردية ، و الآمال عريضة و المزاج العام يبالغ في بيان المآلات الايجابية لحركة التحولات و التطورات . ولكن في هذه اللحظة الزمنية و السياسية في العالم العربي ، ثمة تراجع ملحوظ لحجم الآمال و الأحلام ، كما ثمة خوف و قلق حقيقي من طبيعة الصراعات و الصدمات التي نشأت بين مختلف القوى و التعبيرات في بلدان الربيع العربي . ولا شك أن تراجع حجم الاهتمام و الآمال المعقود على تحولات الربيع العربي ، ليس وليد الصدفة أو تقلبات المزاج النفسي و الاجتماعي للعرب ، و إنما هو نتاج طبيعة المآلات التي وصلت إليها تطورات الربيع العربي .

فغالبية الشعوب العربية تعاطفت و تفاعلت مع تحولات الربيع العربي ، بوصفها تحولات ستنتهي العديد من المشاكل السياسية و الاقتصادية المزمنة في دول الربيع العربي ، و تدشن بعد ذلك لمرحلة سياسية جديدة قائمة على الحرية و الديمقراطية و الاستقرار السياسي و الاجتماعي . فالتفاؤل العربي في اللحظات الأولى للربيع العربي ، يعود إلى أن هذه التطورات ستقود إلى الديمقراطية و مأسستها في الفضاء الاجتماعي و السياسي ، كما إنها ستقود إلى بناء الاستقرار السياسي و الاجتماعي على نحو عميق ، بحيث تتمكن مجتمعات الربيع العربي من تجاوز انقساماتها الأفقية و العمودية . و لكن (و هذا هو مصدر التشاؤم العربي) اتجهت تطورات الربيع العربي صوب إحداث تحولات سياسية شكلية أو ليست عميقة ، بحيث استمرت البنية السياسية العميقة التي أنتجت في المحصلة الأخيرة المآزق الكبرى التي كانت تعانيها مجتمعات الربيع العربي . كما أنها أي تطورات الربيع العربي فجرت تناقضات المجتمعات العربية السياسية و الاجتماعية و الدينية و المذهبية و الجهوية ، بحيث أضحت الاستقرار السياسي و الاجتماعي العميق بعيد المنال في ظل الظروف الراهنة .

فالآمال العربية أصيبت بانتكاسة شديدة من جراء هذه الحروب العنيفة الداخلية التي تجري بأشكال مختلفة في دول الربيع العربي . و عليه فإن هذه المجتمعات التي تفاعلت و صنعت التحولات و قدمت التضحيات الجسام لم تصل إلى أهدافها و لم تحقق طموحاتها في الحرية و الاستقرار السياسي و الاجتماعي . و بفعل سقوط هيبة النظام و الدولة في نفوس و عقول غالبية شعوب و مجتمعات الربيع العربي ، أضحت الفوضى هي السمة البارزة و تفجرت كل التناقضات على نحو عنيف بحيث لا تسمح يومياً الانجازات السياسية التأسيسية ، بل تسمح بعمليات القتل و الاغتيال ، و بناء المجموعات البشرية ذات الانتماء الخالص ، و بالتالي ثمة عمليات طرد متبادلة على امتداد الرقعة الجغرافية لدول الربيع العربي .

و أضحى المواطن العربي العادي في هذه المجتمعات على استعداد تام للتضحية بكل تطلعاته السياسية و شوقه التاريخي إلى الحرية و الديمقراطية من أجل الأمن و صون عرضه و ممتلكاته الخاصة . لذلك ثمة تحولات عميقة جرت خلال سنوات ثلاث في مجتمعات الربيع العربي . بحيث بدأت هذه السنوات بإعطاء الأولوية للتجديد السياسي و الديمقراطية و توسيع المشاركة السياسية ، و لكن انتهت هذه السنوات بوجود استعداد عميق للتضحية بكل هذه العناوين في سبيل وقف القتل و الدمار و تحقيق الأمن الشخصي و الجماعي . و أضحت القوى السياسية و الاجتماعية التي تحمل لواء الأمن أولاً ، هي القوى صاحبة النفوذ الجديد و القدرة على تسويق خطابها و خيارها السياسي و الاجتماعي ؟

و أحسب أن هذه التحولات المتسارعة و التي انتقلت في برهة زمنية و جيزة من الحرية أولاً إلى الأمن أولاً ، بحاجة إلى دراسة عميقة على المستويين السياسي و الاجتماعي ، حتى تتمكن جميع المجتمعات العربية من الاستفادة من دروس و عبر هذه الفترة الزمنية المليئة بالتحولات و التطورات المتسارعة ، كما هي مليئة بالتطلعات الكبرى و الاحباطات العميقة في آن واحد .

لماذا وصل المزاج العام لدى هذه الشعوب ، و التي نزلت إلى الشوارع و الميادين للقبض على حريتها و تطوير نظامها السياسي ، بحيث بدأت بعض الأصوات بالبروز أن النظام السياسي السابق لهذه التحولات كان النظام الذي يناسبنا و ارتكبنا خطأ تاريخياً بالقيام ضده و المطالبة بتغييره عبر قوة الشارع و الزخم الشعبي .

لا شك أن ثمة أسباب عميقة و جوهرية ، ساهمت في تشكيل بعض عناصر المزاج العربي الجديد ، و هذا بطبيعة الحال يعد تراجعاً و انتكاسة لدى النخب العربية التي كانت تبشر بالحرية و الديمقراطية . لأن الحرية لم تتحقق كما أن أسسها في الحياة السياسية الجديدة لم تترسخ ، كما أن المجتمعات العربية فقدت أمنها و استقرارها الاجتماعي من جراء انفجار الهويات الفرعية

، و سعي كل كيان اجتماعي هوياتي إلى تعظيم مكاسبه حتى ولو كانت عملية التعظيم على حساب أسس الديمقراطية و متطلبات الاستقرار السياسي العميق .

و السؤال المركزي الذي يبرز في هذا السياق هو : لماذا وصل المزاج العربي إلى هذا المستوى ، و لماذا أضحى شعار الأمن أولاً هو السائد ..؟! .

سنجيب على هذا السؤال من خلال النقاط التالية : -

4. ثمة مسؤولية كبرى تتحملها القوى السياسية الأساسية التي تصدرت المشهد السياسي بعد تحولات الربيع العربي . لأن أداءها الاستحواذي و الاحتكاري هو الذي قاد الأمور إلى هذا الاتجاه . فالمرحلة الانتقالية لا يمكن أن تدار بعقلية الاستحواذ و الاحتكار ، وإنما بعقلية التسويات و التوافقات . ولا شك أن القوى السياسية الكبرى ، تعاملت مع ظروف المرحلة الأولى من التحولات ، بوصفها فرصة استثنائية للتحكم في مسار الأحداث و التطورات . وهكذا دفعها هذا الاعتقاد إلى استخدام كل نفوذها الاجتماعي وقوتها السياسية للهيمنة و السيطرة على مقدرات الأمور ، مما أوجد فجوة بين قوى النخبة السياسية الجديدة و أفضت هذه الفجوة على مستوى عميق من اللاتقنة ، مما هيئ المناخ السياسي و الاجتماعي إلى الصراع الشره على مواقع النفوذ ، مما ساهم في عملية الإخفاق في إدارة هذه المرحلة الحساسة .

5. لا زالت دول الربيع العربي تعاني العديد من الأزمات و المآزق النابعة من طبيعة الرؤية و الموقف من الشخصيات و القوى السياسية و الاجتماعية المحسوبة على النظام السياسي السابق . و من المؤكد أن نزعات الانتقام و الطرد ساهمت في تكتيل جميع القوى المحسوبة على النظام السابق ، و العمل بشكل جماعي ضد الأوضاع الجديدة . ولا شك أن النخب السياسية القديمة أو السابقة و طبيعة تحالفاتها الداخلية و الخارجية ، ساهم في إرباك الوضع الجديد على مختلف الصعد و المستويات .

و هذا يقودنا إلى ضرورة التفكير في بناء مقاربات سياسية جديدة في طبيعة التعامل مع النخب المحسوبة على النظام السياسي القديم .

لأن نزعات النبذ و الانتقام ، تساهم في خلق الفوضى و تعويق الحركة السياسية و الاجتماعية الجديدة .

و جماع القول : أن التحولات السياسية الكبرى ، التي تدشن في أية تجربة سياسية وإنسانية جديدة لمرحلة جديدة ، بحاجة إلى قاعدة سياسية و اجتماعية عريضة ، حتى تتمكن جميع القوى و الأطياف من المشاركة الفعالة في مشروع بناء أسس التحول السياسي الذي يقود إلى حفظ الاستقرار السياسي و الاجتماعي على أسس عميقة ، بحيث يتكامل البناء السياسي الديمقراطي مع ترسيخ متطلبات الأمن . لأنه لا بناء سياسي حقيقي في ظل انفلات أمني ، كما أنه لا أمن عميق في أي مجتمع ، بدون غطاء و ممارسة سياسية ، تشعر الجميع بدورها و وظيفتها في البناء الوطني الجديد .

لكي لا يعود الاستبداد :

تشهد دول الربيع العربي ، فترة انتقالية مؤسسية و شعبية ، حيث تتجه الإرادة السياسية إلى تجاوز مشاكل الواقع السابق ، و بناء واقع سياسي جديد ، يأخذ بعين الاعتبار ، طبيعة المتغيرات السياسية و المجتمعية و طموحاتها و مراكز القوى فيها ، و دائماً في الفترات الانتقالية ، حيث الوضع برمه يعيش واقع ما يمكن تسميته ب(السيولة) حيث لم تستقر آليات العمل الجديد ، و تسعى كل مؤسسة إلى حماية صلاحياتها ، و عادة في مثل هذه الظروف ، يتم تجاوز الحدود الإدارية و السياسية ، و تشعر كل مؤسسة ، أنه تم القضم من صلاحياتها و خصوصياتها ، و ما نود أن نثيره في هذا المقال هو : كيف تتم حماية استقلال السلطة التشريعية في حقب التحول و الانتقال الديمقراطي ، لأننا نعتقد أن حماية السلطة التشريعية ، هو أحد ضمانات التحول السياسي و المجتمعي السليم ، بمعنى أن القوى السياسية و الاجتماعية التي تحرص على ضمان استقلال و حماية السلطة التشريعية ، هي قوى تستهدف حقيقة ضمان التحول الديمقراطي و المؤسسي على أسس صحيحة تضمن حقوق جميع القوى و الأطياف .

أما القوى السياسية و الاجتماعية التي لا تلتفت إلا على مصالحها الضيقة ، و لديها الاستعداد العملي لعدم احترام المؤسسات و تتجاوز في قراراتها و تحالفاتها و مطامحها السياسية و الإدارية مقتضيات استقلال السلطة التشريعية ، فإنها قوى سياسية و مجتمعية مضادة للممارسة الديمقراطية حتى لو تجلببت بالعنوان الديمقراطي ، و حيث أن التنافس السياسي و الاجتماعي ، يكون على أشده في فترات التحول و الانتقال .. فحينما تغيب المؤسسات التشريعية ، فإنه تغيب المؤسسات الناعمة و المنظمة لعملية التنافس .. و لا ريب أن وجود حالة قصوى من التنافس ، و الذي يتوسل بوسائل عديدة حينما تغيب الأطر المنظمة لهذا التنافس ، فإن المخاطر تزداد و إمكانية إخفاء كل العملية السياسية تلوح في الأفق .. لهذا فإنه و من أجل ضمان استمرار العملية السياسية ، و انتظام آليات التنافس و خضوعها إلى القانون و الرقابة الدستورية ، من الضروري الحفاظ على وجود و فعالية المؤسسات التشريعية و الدستورية ..

لأنها وحدها القادرة على ضمان عملية التحول السياسي والديمقراطي بعيداً عن نزعات الإقصاء والاستئصال ، أو اختطاف طموحات الناس وآمالهم في التحول السياسي الجديد .

فالمعيار الحقيقي لديمقراطية القوى السياسية في فترات التحول والانتقال ، هو مدى مشاركة هذه القوى في حماية المؤسسات التشريعية ، ورفض كل أشكال التدخل في عملها ، بما يضر باستقلالها واتخاذ قراراتها بعيداً عن إكراهات السياسي .

فمن الطبيعي أن يكون الكثير من وسائل القوة والقدرة بيد السلطة التنفيذية ، بوصفها هي المسؤولة عن تسيير شؤون الدولة في مختلف الحقول .. إلا أنها في بعض الأحيان ، قد تمارس القوة الموجودة لديها في سبيل التدخل أو الضغط على السلطة التشريعية ، مما يجعلها خاضعة تحت ضغوطات السلطة التنفيذية .. ولكن كيف نضمن استقلال السلطة التشريعية ، وعدم تدخل السلطة التنفيذية وبقيّة القوى السياسية في شؤونها في لحظة سياسية وزمنية ، لم تستقر فيها الأوضاع السياسية على حال : -

1. رشد المجتمع وحضوره الفعال في الميادين والساحات العامة .. لأننا نعتقد أن حضور فعاليات المجتمع في فترة الانتقال والتحول السياسي ، هو القادر وحده على ضبط نزعات الاستفراد والاستئثار لدى القوى السياسية المختلفة .. فجميع القوى السياسية تطمح إلى ملء الفراغ السياسي ، والهيمنة على مقدرات النظام السياسي الجديد .. وقد تعيد هذه القوى السياسية بشعارات سياسية جديدة ، إنتاج ظاهرة الاستبداد السياسي ، والاستئثار بمقدرات البلد .. وحده حضور المجتمع بقواه الحية النوعي هو الذي يضمن عدم جنوح أي قوة سياسية أو مجتمعية للاستئثار والاستفراد ، إذ أن وعي المجتمع بحقوقه وواجباته ومقتضيات التحول السياسي الجديد ، سيمنع أي قوة سياسية من السيطرة والهيمنة والاستئثار بالقرار السياسي ، وبكلمة فإننا نعتقد أن وعي المجتمع وحضوره النوعي في الساحات كفيل بإسقاط الكثير من مشاريع الانحراف والابتعاد عن مقتضيات التحول السياسي السليم .

2. من الضروري أن تكون شؤون المؤسسات التشريعية والدستورية بيد نفسها ، حتى لا تكون خاضعة للاستقطاب السياسي أو تمرير بعض السياسيات والإجراءات التي لا تنسجم ومقتضيات العدالة الانتقالية ، فالمؤسسات التشريعية والدستورية ، سيدة نفسها ، وأي إخلال بهذه السيادة ، فإنه يضر كل شروط التحول السياسي السليم ، لأن الكثير من صور الانحراف السياسي عن الأهداف والغايات التي تحرك من أجلها أبناء المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه ، يعود إلى تفريط بعض الجهات والفعاليات في المؤسسات

التشريعية والدستورية ، ببعض صلاحياتها القانونية ، لصالح شخصيات لها نفوذ سياسي ، أو جماعات سياسية تخضع هذه الجهات الدستورية لتوجيهاتها وأولوياتها في الخطاب والممارسة السياسية .

إننا نعتقد أن سلامة مشروع التحول السياسي في بلدان الربيع العربي يعود بالدرجة الأولى لحضور وفعالية المؤسسات التشريعية والدستورية ، أما حينما تغيب هذه المؤسسات ، سواء على مستوى الدور أو على مستوى الرقابة القانونية ، فإن عملية التحول تكون بدون ضابطة قانونية ، وبدون مرجعية دستورية ، تحول دون تحول أي قوة سياسية جديدة بما لا ينسجم والقانون والدستور .

وجماع القول : أن فعالية المجتمع بقواه الحية ، وحضوره الحيوي في الساحة ، مع وجود مؤسسات دستورية وقانونية حية وفعالة ، هو جسر العبور نحو تحول سياسي يحقق طموحات الناس في الميدان العام والمجال السياسي .

ويبدو من مختلف تجارب التحولات السياسية والديمقراطية ، أن هذه المرحلة هي التي تحدد شكل المستقبل وطبيعة آليات التنافس أو الصراع القادمة بين مختلف الفعاليات والقوى السياسية والاجتماعية .

لهذا فإن سلامة هذه الحقبة على المستوى القانوني والدستوري ، هو الذي يحدد إلى حد بعيد طبيعة المستقبل السياسي في هذه الدولة أو تلك .

ومن هذا المنطلق نحن ندعو جميع القوى السياسية في دول الربيع العربي ، إلى الالتزام بكل مقتضيات وآليات التحول الديمقراطي ، والتنافس السياسي البعيد عن العنف ونزعاته التدميرية .

فالمستقبل السياسي مرهون إلى حد بعيد على قدرة والتزام القوى السياسية بالديمقراطية قولاً وفعلاً وممارسة .. ويبدو من مختلف الوقائع في دول الربيع العربي ، وطبيعة التجربة السياسية للإسلاميين فيها ، أن الإشكالية العويصة التي تواجه هذه الدول في طورها الجديد وكذلك القوى الإسلامية بكل أطيافها ، ليس مشروع مقاومة الاستبداد و طلب التحرر منه . فالجماعات الإسلامية في أغلبها ، أبلت بلاءً حسناً على هذا الصعيد . إنما المشكلة الفعلية تتجسد في مستوى وطريقة بناء الديمقراطية على مستوى الدولة وفي إطار مؤسسات المجتمع الأهلية والمدنية ، حيث يبدو أن الصعوبات حقيقية و الإخفاقات شاحصة و واضحة للجميع

. فلا بناء للواقع الديمقراطي بدون تسويات كبرى بين أطراف الجماعة الوطنية الواحدة ، لذلك فإن نزعات الاستحواذ و الهيمنة على المشهد السياسي ، لا تفضي إلى ديمقراطية ، وإنما إلى غلبة تيار أو فئة على حساب بقية الفئات و الأطياف ، و هذه النزعات بصرف النظر عن طبيعة القائمين بها ، لا تفضي إلى تهيئة الأرضية و المناخ لإرساء معالم و حقائق الديمقراطية في الواقع السياسي الجديد لأن (الديمقراطية و بناء الأمة ، على عكس الحرية و الكرامة ، مفهومان مؤسسيان ، قبل أن يكونا إراديين ، يختبران قدرات المجتمع و ثقافته و تراكيبه و يمتحنان تأهيله لإنجاز مهمة تاريخية كهذه ، هكذا ينصب التركيز هنا ، لا على البسالة و الشجاعة و الإقدام ، مما يستدعيه طلب الحرية و الكرامة و مما برهنت الشعوب العربية على استعدادها لبذله ، بل على مدى وجود الطبقة الوسطى ، و توافر التقاليد السياسية ، و حال النخب و التعليم و الثقافة ، ناهيك عن اتساع رقعة التسامح في المجتمع أو ضمورها ، فإذا كانت الصورة المنمطة عن الحرية صورة السجين الذي يخرج من السجن ، صغيراً كان أم كبيراً ، فإن الصورة المنمطة عن الديمقراطية يرسمها إقدام الأحرار على بناء برلمانات و مدارس و مؤسسات)¹.

ولعل أزمة الممارسة السياسية الطوباوية ، أنها تفكر في الواجب دون أن تحتفل بالممكن ، تطلب البعيد دون أن تنال القريب ، تشدد على الإرادة و تهمل الواقع ، ممارسة لفظانية - منبرية ، تدغدغ المشاعر ، دون أن توضح لهم خريطة الطريق أو مشروع الانعتاق .

الهوامش

1. حازم صاغية - الانهيار المديد - الخلفية التاريخية لانقراضات الشرق الأوسط العربي - ص 13-14 - دار الساقبي - بيروت 2013م

الغرب وربيع الخليج العربي

عبد النبي العكري *

وقف الغرب وأعني به الولايات المتحدة وأوروبا، موقف الداعم للأنظمة العربية الاستبدادية حتى بعدما إندلعت ثورات الربيع العربي بدءاً من تونس في ديسمبر 2010، والتي اجتاحت الوطن العربي من المغرب حتى البحرين.

نذكر هنا محطة مهمة وهي انعقاد منتدى المستقبل في الدوحة خلال 19-16 يناير 2011. فبالرغم من نجاح الثورة التونسية بهروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011، والاستعدادات لثلاثاء الثورة في ميدان التحرير في 25 يناير 2011 في مصر، وإرهاصات عديدة لاندلاع الاحتجاجات الواسعة في أكثر من بلد عربي فإن الغرب ظل متمسكاً بالأنظمة الاستبدادية العربية. نذكر هنا موقف فرنسا للسيدة ان ماري، وزيره الخارجي، والتي عرضت مقترحاً على حكومة ساركوزي بإرسال قوة النخبة لمساعدة نظام بن علي لقمع الاحتجاجات، كما أن فرنسا شحنت معدات دقيقة لتونس لاستخدامها في رصد الاتصالات الاليكترونية وتحديد مواقع الاحتجاجات.

في مؤتمر الدوحة، وباستثناء وزيرة الخارجية الأمريكية، «هيلاري كلينتون»، والتي حذرت من العاصفة القادمة، وبأن لا تدفن الأنظمة العربية رأسها في الرمال، فإن كبار المسؤولين الغربيين دعوا إلى إصلاحات ولكن في إطار الأنظمة القائمة، ولم يدعموا حركات التغيير، وأكدوا ثقتهم بقدرة الأنظمة العربية على إجراء الإصلاحات المطلوبة.

كما أن الدول الغربية قد عرضت دعم الإصلاحات من خلال الحكومات وذلك بمساعدة أرباب الأعمال الشباب (أمريكا) ودعم التعليم المهني (ألمانيا واليابان) وحث الدول العربية على تحرير الاقتصاد وفتح الاسواق أمام التجارة الحرة وغيرها من الوصفات التقليدية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لكن أياً من الدول الغربية لم يؤيد صراحة الثورة التونسية أو دعوات التغيير في البلدان العربية الأخرى. وعندما عرضت فكرة إصدار بيان يؤيد الثورة التونسية ويحث الدول العربية على ادخال اصلاحات فورية وشاملة في أنظمتها السياسية تؤمن تغيير المسار بشكل سلمي، والتعبير عن دعم قوى التغيير رفضت جميع الدول الغربية والعربية صدور هذا البيان، بل أنه في جلسة الحوار مع ممثلي المؤتمر السيدة هيلاري كلينتون والشيخ خالد بن احمد آل خليفة، فقد حددوا مسبقاً أشخاص منتقون لتوجيه الاسئلة ولم يسمح بمناقشة واسعة وعلنية. وهكذا كان موقف الغرب هو الانتظار والمراهنة بقدرة الأنظمة العربية على الصمود في وجه العاصفة حتى سقط بعضها فكان لا بد من الاعتراف بالأمر الواقع.

الموقف تجاه دول الخليج

أما بالنسبة لموقف الغرب تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً تجاه ثورة 14 فبراير 2011 في البحرين وانتفاضة عمان السلمية في 17 فبراير 2011، فقد كان أكثر إنحيازاً للأنظمة الخليجية. ورغم التحول الطفيف في مواقف الغرب في ظل صمود الحركة الجماهيرية في البحرين بشكل خاص، والسعودية والكويت بشكل عام واتخاذ حركة التغيير تعبيرات نخبوية كما في عمان والامارات، فإن الغرب لا يزال منحازاً إلى الأنظمة الخليجية، ويعمل على مساعدتها على إدخال إصلاحات محدودة، مراهنا على قدرة هذه الأنظمة على الإصلاح من الداخل واحتواء الاحتجاجات .

في البداية تجاهل الغرب هذه الاحتجاجات، وعندما يسأل المسؤولون في الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي عن رأيهم ، فإن ردهم المكرر هو حث الطرفين على ضبط النفس والتعبير بعبارات فضفاضة عن دعمهم لحقوق الانسان والتطلعات الديمقراطية لشعوب المنطقة.

لكنه يسجل للغرب إرسال مسؤولين كبار من وزارات الخارجية إلى دول المنطقة وخصوصاً البحرين، حيث كانوا يجتمعون مع كبار المسؤولين، وأحياناً مع ممثلي المعارضة والمجتمع المدني. بدأ الأمر بالمسؤولين الأمريكيين ثم تبعهم البريطانيون ثم الفرنسيين والألمان والاتحاد الأوروبي.

وقد حرص المسؤولون الغربيون على اشارتهم بالاصلاحات الجارية في البحرين وثقتهم في الحكومة على مواجهة التحديات، وحث الطرفين أي الحكومة والمعارضة على عدم اللجوء إلى العنف، حيث يساوون بين العنف المنظم والشامل للحكومة والعنف المحدود كرد فعل للمحتجين.

وإذا رصدنا المحطات التي مرت بها الاحتجاجات فإننا نلاحظ ما يلي:

1 - مرحلة الدوار.

مرحلة الاعتصام بالدوار والمسيرات الجماهيرية الحاشدة في الفترة ما بين 14 فبراير حتى 16 مارس، حيث أيدت هذه الدول الحق في الاعتصام والتظاهر السلمي وحث الطرفين على ضبط النفس وعدم استخدام الدولة للقوة المفرطة وبالمقابل عدم لجوء المعارضة للعنف. لكن هذه الدول لم تدن بشكل صريح أعمال القتل العمد واكتفت بإبداء الأسف.

2- تدخل قوات درع الجزيرة.

إثر اجتياح قوات درع الجزيرة العربية (السعودية والامارات تحديداً) للبحرين في 3-16-2011 واجتياح دوار اللؤلؤة بوحشية وقوة مفرطة ضد المدنيين، والاجتياحات الأخرى لسترة ومجمع السلمانية الطبي، فإن الدول الغربية لم تدن هذا الاجتياح بل أن أميركا اعتبرته مشروعاً في ظل اتفاقيات مجلس التعاون وبررته بوجود خطر تدخل إيراني.

3- الأحكام العرفية.

بعد إعلان الأحكام العرفية في 3-16-2011 وتطبيقها مع ما رافقها من استخدام القوات العسكرية والامنية انتهاكات شاملة وفضيحة لحقوق المواطنين وما ترتب عليها من قتل العشرات وجرح المئات واعتقال الالاف وتسريح الالاف من أعمالهم، فإن الدول الغربية لم تدن هذه الأعمال، بل اكتفت بالتعبير عن أسفها لسقوط الضحايا ودعت إلى احترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وأملها في رفع الأحكام العرفية كما أن الدول الغربية لم تدن صراحة محاكمة السياسيين والمدنيين أمام المحاكم العسكرية، واكتفت بأملها بأن يحال هؤلاء لمحاكمة مدنية. وقد راقب مندوبوا السفارات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والألمانية سير المحاكم العسكرية، إضافة إلى الزوار الرسميين أحياناً مثل (بوزنر مساعد الخارجية الأمريكية). وأبدى تفهمه بالاطلاع على ما رافق هذه المحاكمات من انتهاكات فضيحة لحقوق المتهمين بما في ذلك تعذيبهم وضربهم حتى في حرم المحكمة العسكرية.

4 - ما بعد الأحكام العرفية.

ما ان رفعت الأحكام العسكرية، حتى هلل الغربيون لذلك وأعربوا عن تفاؤل مفرط بالعودة إلى المحاكم المدنية والقوانين المدنية، وحل الأزمة، مع علمهم بسرمان مفاعيل الأحكام العرفية رغم إنهاؤها شكلياً.

5 - حوار التوافق الوطني.

ومع اعلان وتدشين حوار التوافق الوطني طوال شهر يوليو 2011، ورغم الخلل الكبير في تركيبته وآليته، فقد هلل الغربيون وباركوا الدعوة إليه ونصحوا المعارضة إلى الانضمام إليه، وأكدوا ثقتهم المسبقة في نتائجه وراهنوا عليه للخروج بتوافقات وإصلاحات للخروج من الأزمة. ومرة أخرى يثبت خطأ السياسة الغربية.

6 - لجنة التحقيق.

لكن الأمريكيين أدركوا عمق الأزمة، ولذا نصحوا الحكم في البحرين بتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة الأمريكي الجنسية شريف بسيوني، وساهموا في اختيار أعضائها من شخصيات حقوقية غربية، باستثناء د. بدرية العوضي الكويتية الجنسية فقد اقترحها الجانب البحريني، وذلك كبديل عن المطالبة بلجنة تحقيق دولية تشكل من قبل مجلس حقوق الإنسان، خصوصاً بعد التحرك الشجاع للمفوض السامي لحقوق الإنسان السيدة نافي بيلاي، وتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الحازمة والمعيرة عن القلق لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

وقد عبرت الدول الغربية عن ثقتها في كفاءة وقدرة اللجنة واشادت بشكل مفرط في حكمة الحكم في البحرين بتشكيل اللجنة كسابقة تاريخية، واستبقت نتائج اللجنة. وقد حضر الغربيون ممثلون في مندوبيهم وسفرائهم الاحتفال الحاشد في 23 نوفمبر 2011، وأشادوا بشكل مفرط في قبول جلالة الملك بما توصلت إليه من نتائج وتنفيذ توصياتها دون تحفظات. وظلوا يكررون هذه الثقة لعدة أشهر رغم وجود مؤشرات واضحة على عدم إلتزام الحكم الجدي بذلك و التفافه على هذه التوصيات وحثهم على هذه التوصيات. حتى أشهر متأخرة عندما بدأو يعربون عن قلقهم لعدم تنفيذ جميع التوصيات، وحثهم الحكومة على تنفيذها مع تأكيدهم على جدية الحكومة في تنفيذ العديد منها.

وقد انخرطت الدول الغربية في برامج لمساعدة الدولة على الإصلاحات وتنفيذ التوصيات، حيث جرى توزيع المهام وتقاسم العمل، بحيث تكفلت الولايات المتحدة بإصلاح القضاء، وتكفلت بريطانيا بإصلاح الشرطة، وتكفلت فرنسا بالمساعدة في الحكم المحلي، وتكفلت ألمانيا في المساعدة في التدريب على الأعمال وهكذا، بل أن ضابطين كبيرين وهما الأمريكي تيموني جارنر، والبريطاني تيسس، قد تعاقدا مع حكومة البحرين لإصلاح قوات الأمن، وأصبحا مروجين لهذه الأطروحة، ومرافقان لوزير الداخلية في سفرائه ولقاءاته.

7- الأمم المتحدة.

إنتقل ملف البحرين إلى الأمم المتحدة، إثر صدور بيانات تعبر عن القلق للمفوض السامي لحقوق الإنسان وللأمين العام للأمم المتحدة للانتهاكات الخطيرة في البحرين. وحاولت الحكومة احتواء الموقف بإرسال وزيرة التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان إلى جنيف، لكن بيانها الكاذب عما جرى في اللقاء مع المفوض السامي فاقم الوضع وجعل المفوض السامي أكثر حذراً في تعاملها مع حكومة البحرين. وكانت حكومة البحرين تريد من مكتب المفوض السامي توقيع اتفاقية للتعاون الفني تستخدمها للترويج لسمعتها المتدنية في مجال حقوق الإنسان، لكن المفوض السامي اقترح بدلاً من ذلك إرسال وفد لمعرفة ما يجري على الأرض، وبالفعل أتى وفدين الأول في ديسمبر 2011، والثاني في نوفمبر 2012 وكانت استنتاجات الوفدين حاسمه في تشيخصها لازمه حقوق الانسان في البحرين وتحميل الحكومة مسؤوليه ذلك.

لكن أهم محطتين في طرح قضية حقوق الإنسان في البحرين من الأمم المتحدة بجنيف، فكانتا في مايو-يونيو 2012، حيث جرى مناقشة تقرير المراجعة الدورية الشاملة لمملكة البحرين بعد مرور 4 سنوات على تدشين هذه الآلية. وفي الجولة الأولى قدمت تقارير من حكومة البحرين وخبراء الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية، وقد شارك في الاجتماع وفود تمثل حكومة البحرين والجمعيات الموالية والجمعيات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية. وقد سلطت الأضواء بشكل كبير على البحرين أكثر من غيرها من الدول المشاركة في التقييم مثل تونس والمغرب.

ولقد شكلت كلمات الوفود الغربية واللاتينية وكلمات المنظمات الحقوقية المكتوبة صدمة كبيرة للحكم، حيث خرج مجلس حقوق الإنسان بـ176 توصية هي الأكبر في تاريخ الأمم المتحدة، وكانت الصدمة الثانية عدم قبول حكومة البحرين بهذه التوصيات ومحاوله كسب الوقت بتأجيل ذلك. ورافقت الجلسات توجيه تهديدات صريحة للنشطاء الحقوقيين البحرينيين المشاركين في جنيف وهو ما دفع رئيسة مجلس حقوق الإنسان ديوي لطرح الموضوع علناً في الجلسة الختامية وهو ما أكد لدى المجتمع الدولي خطوره الوضع الحقوقي الانساني في البحرين.

وهكذا تقرر أن تجري مناقشة ثانية للملف البحرين في سبتمبر 2012، حيث أعيد المشهد من جديد مع اتخاذ كبريات الدول وخصوصاً الغربية واللاتينية موقفاً أكثر حزماً. فيما أضيف إليها هذه المرة كلمات المنظمات الحقوقية الدولية المراقبة لدى الأمم المتحدة والتي ألفت بعضها من قبل حقوقيين بحرينيين. وهكذا اضطرت الحكومة إلى القبول بـ154 توصية بشكل كامل أو جزئي، بما في ذلك توصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.

وهكذا أضحى الحكومة ملتزمة تجاه المجتمع الدولي بتنفيذ هذه التوصيات، وبدأت الأمم المتحدة والدول الديمقراطية بما فيها الغربية بمراقبة مدى تنفيذ الحكومة لتوصيات الأمم المتحدة وتوصيات لجنة بيسيوني.

8 - مرحلة التشكيك في السياسة الرسمية

شيئاً فشيئاً تبين لدى الدول الغربية عدم جدية الحكم في البحرين على تنفيذ توصيات الأمم المتحدة ولجنة بيسيوني، ولذا اتخذت لهجتها حزماً وانتقاداً أكبر فأضحت تتحدث عن ضرورة التنفيذ الجدي وتنفيذ أهم التوصيات ومنها معالجة سياسة الإفلات من العقاب لكبار المسؤولين واستقلال القضاء وضرورة الدخول في مفاوضات أو حوارات ذات معنى مع المعارضة.

وجاءت الدورة 15 لمجالس حقوق الإنسان في مارس 2013 ورغم عدم إدراج البحرين بالإسم على جدول الأعمال، مناسبة لاثارة موضوع حقوق الإنسان في البحرين، وهكذا جاء صدور بيان الـ44 دولة والتي تضم الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ودول من أمريكا اللاتينية وكوريا الجنوبية حدثاً مدوياً، حيث عبروا فيه عن إعلان قلقهم العميق لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وعدم إطلاق سراح القيادات السياسية، مطالبين حكومة البحرين بالدخول في حوار جدي مع المعارضة، وقد تحدث عدد من المندوبين بذات المعنى، كما شهدت الدورة مداخلات من حقوقيين بحرينيين وأجانب باسم المنظمات الحقوقية الدولية.

والحقيقة أنه خلال دورات الثلاث لمجلس حقوق الإنسان في مايو 2012 وسبتمبر 2012 ومارس 2013، فقد شهد مجلس حقوق الإنسان نشاطاً موازياً من الندوات والتغطية الإعلامية للمنظمات الحقوقية البحرينية والعربية والدولية، أسهم في التعريف الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، مما أسهم أيضاً في تحول مواقف بعض الدول.

9 - مرحلة التحول التدريجي

إن صمود شعب البحرين في نضاله السلمي من أجل أهداف ثورة 14 فبراير، رغم كل المعاناة والتضحيات الجسام لشعب صغير، ورغم سياسة التفتيت الرسمية لشعب البحرين إضافة إلى عقلانية المعارضة الوطنية ومبادئها، والجهد الرائع للمنظمات والمجموعات الحقوقية، فقد أسهم في تحول تدريجي في مواقف الدول الغربية. يتجلى ذلك في خطاب الرئيس الأمريكي أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2012 في حثه الحكومة للدخول في حوار ذا معنى مع المعارضة وخصوصاً كبرى منظمات المعارضة الوفاق، وكذلك تصريح وزير

الدولة البريطانية البيستر بيرت بذات المعنى. وهكذا ازدادت وتيرة زيارات الوفود من الدول الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وسفراء هولندا والسويد والدنمارك والنرويج غير المقيمين في البحرين، وحتى دول أخرى مثل روسيا والصين إلى البحرين. حيث كانت هذه الوفود تجتمع بالحكومة والمعارضة والمجتمع المدني على حد سواء وتخرج بمواقف أكثر توازناً، ومن ذلك حث الحكومة على الدخول في حوارات ذات معنى مع المعارضة.

وهكذا اضطرت الحكومة وفي ظل صراعات الأجنحة داخل الأسرة الحاكمة إلى القبول مرغمة على الدخول في حوار مع المعارضة بدءاً بـ 6 فبراير 2013 استباقاً لذكرى انتفاضة 14 فبراير، للحد من الاحتجاجات الجماهيرية، لكنها في ذات الوقت عمدت لأن تكون هذه الحوارات دون معنى ولكسب الوقت، وذلك بتغليب فريق الحكومة (الحكومة وجمعيات المواولة وممثلي مجلس النواب والشورى بمجموع 21 مندوباً) مقابل 8 مندوبين لجمعيات المعارضة، ومحاولة الهروب من الاستحقاق برفض طرح القضايا الكبرى ومنها تمثيل الحكم في الحوار، وآليات تطبيقه المضمونة، وضمانات التنفيذ، والاستفتاء الشعبي على مخرجات الحوار، والحكومة الانتقالية.

الدول الغربية تحث جميع الأطراف وخصوصاً الحكومة والمعارضة بضرورة الجدوية في الحوار والذي يجب أن تكون ذات معنى ويخرج البلاد فعلياً من أزمتها ويؤسس لنظام حكم ملكي دستوري ديمقراطي، لكن الغرب لم يصل حتى الآن لمرحلة الضغط الفعلي على الحكم لتقديم تنازلات ذات معنى.

ولقد طرحت أوساط حقوقية وبعض مندوبي الكونغرس على الولايات المتحدة التلويح بإمكانية إنهاء التسهيلات العسكرية الأمريكية في البحرين، لكن الإدارة الأمريكية تعتبر ذلك خارج النقاش، كما ان الحكومة الأمريكية لوحت فقط بتجميد بعض بنود اتفاقية التجارة الحرة بسبب الانتهاكات العمالية وأسهمت في إرجاع غالبية المفصولين إلى أعمالهم.

وفيما يتعلق بصفقة الأسلحة الأمريكية الى البحرين، فقد اكتفت الولايات المتحدة الى استثناء بعض المعدات التي من الممكن أن تستخدم في القمع مثل سيارات همفي.

أما البلدان الغربية الأخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا فليست في وارد اتخاذ اجراءات ضاغطة، وقد طالب برلمانيون وحقوقيون في بريطانيا، بإيقاف تدريب وقبول الضباط البحرينيين في الاكاديميات العسكرية البريطانية مثل سانت هرست، وإيقاف التعاون

العسكري والأمني لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك.

فرنسا من ناحيتها أنهت منذ 2009 برنامج التعاون مع البحرين في تدريب قوات مكافحة الشغب، ويقتصر تعاونها حالياً على المجال الاعلامي.

وهنا نسجل بتعجب مسارعة روسيا بدعوة وفد للمعارضة بزيارة موسكو في فبراير 2013 الماضي، مما فتح آفاقاً لتفاهم أكبر بين الطرفين واطلاعا أكبر للروس على مواقف المعارضة. وهناك دعوة من قبل اليابان لزيارة وفد للمعارضة، كما أن وفوداً لبعض أطراف المعارضة قامت بزيارات إل كل من لندن وباريس وواشنطن وبرلين وروما وبروكسل، حيث استقبلوا على مستوى رفيع لمسؤولي وزارات الخارجية. بريطانيا من ناحيتها دعت وفدان من المعارضة والمواولة بزيارة بريطانيا للاطلاع على تجربة حل مشكلة ايرلندا الشمالية وعرض منظمات بريطانية معنية بتجربتها في البحرين. كما ان مراكز بحثيه امريكه استضافت الفرقاء البحرينيين وزارات البحرين حيث التقت مختلف الفرقاء. وهناك دعوه للطرفين المعارضه والموالاه لزياره جنوب افريقيا للاطلاع على تجربتها. وجدير بالذكر أن الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند، قد أبدى تعاطفاً مع الحقوقي نبيل رجب أثناء استقباله لوفد الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في نوفمبر 2012 في بادرة لا سابق لها.

الملاحظ أن موقف البرلمان الأوروبي هو الأكثر تقدماً من باقي البرلمانات الغربية فقد أصدر بياناً حول البحرين وسوريا واليمن في نوفمبر 2011، ثم عاد وأصدر بياناً خاصاً عن البحرين في مارس 2012، وأرسل وفداً إلى البحرين في يناير 2013، أصدر على إثره بياناً قوياً، وقد عبر البرلمان الأوروبي في جميعها عن قلقه بشأن الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان ومطالباً بتنفيذ توصيات الأمم المتحدة ولجنة بيسيوني وحثاً على الحوار بين الحكومة والمعارضة.

وقد استقبلت اللجان المتخصصة في برلمانات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والسويد والدنمارك، وفوداً لبرلمان البحرين ووفوداً للمعارضين والحقوقيين، حيث قدموا مداخلات وأجروا مباحثات مع اللجان المتخصصة والكتل البرلمانية. ويلاحظ أن مواقف البرلمانات الغربية متقدمة على حكوماتهم. كما أن وفوداً برلمانية من برلمان الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا وأمريكا قد زارت البحرين أيضاً والتقت بالحكومة والبرلمان والمعارضة والحقوقيين ولا شك أن البرلمانيين في هذه الدول أسهموا في تطوير مواقف حكوماتها.

الخلاصه

يلاحظ ان مواقف الدول الغربيه تتحول ببطأ باتجاه تفهم افضل لحركه التغيير الجاربه في البحرين ولمواقف المعارضه واحقيه مطالبها. والان وقد دخلت القضيه مرحله حاسمه بانعقاد الحوار الوطني والذي يضم تحالف الحكومه والموالاه والبرلمان من ناحيه المعارضه من ناحيه اخرى فانه يمثل فرصه اخيره للخروج من الازمه. لكن الحوار يتعثر ويدور حول نفسه منذ انطلاقه في 2013-2-6 حتى الان بسبب رفض الحكم تقديم أية تنازلات واستمرار سياسة القبضه الامنيه . وهذا ما يطرح على الدول الغربيه تسلم مسؤوليتها وعمما إذا كانت ستستمر في موقف المراوحه . هذا هو ماسيتبين قريبا.

خوارج القرن الحادي والعشرين

زهير الدبعي *

أنزل الخالق سبحانه وتعالى رحمتين من السماء، هما: الماء والدين « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيء قدير » (النور 45:24). « ونزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة ميتاً كذلك الخروج » (ق 11:9 50) « وهو الذي أرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته وأنزلنا من السماء ماء طهوراً النحبي به بلدة ميتاً ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسي كثيراً » (الفرقان 49:47 25).

أنزل الخالق سبحانه وتعالى الماء رحمة بالمخلوقات كلها كما أنزل الدين رحمة بالناس وبغيرهم من الكائنات الحية. بدون الماء لا حياة للإنسان والأشجار والأزهار والأطيوار والزواحف والأسماك والكائنات المائية. وحتى يحمي الإنسان نفسه من التوحش ومن البهيمية، وحتى لا يستخدم ما أنعم الله عليه من ذكاء ومعرفة وقدرات ومال ومواهب في إيذاء نفسه والآخرين أنزل الله الدين كي يحقق الإنسان عمارة الأرض واستخدام ما أودع الله فيها من ثروات لمصلحة البشر في اطار إعمار الأرض والفهم الشمولي لعمل الصالحات.

الماء والدين رحمتان غايتهما الحياة والأحياء لكن بعض البشر في العصور كلها حرصوا على استخدام المياه لغير غايتها أو عكس غايتها. فحاولوا احتكار المياه واستغلالها للتحكم بالآخرين والسيطرة عليهم وكثيراً من الاستخدامات السيئة للماء ليصبح أداة تعذيب مثل سكبها على المعتقلين خلال التحقيق معهم في أيام الشتاء الباردة. وكما يستخدم لإغراق الناس في السفن وغيرها. أو لإخفاء أداة جريمة قتل. وأصبح من الشائع استهلاك مليارات البشر للماء في عبوات تتولى شركات تعبتتها بدعوى أنها مياه (صحية) أو (معدنية) علماً أن أجيالاً من البشر عاشت على شرب المياه من نهر أو بئر أو نبع أو بحيرة - بدون وسيط - كما تتنفس الهواء بدون وسيط. والحقيقة أن شيوع استهلاك مياه الشرب في العالم ما هو إلا ممارسة عملية لتحويل الماء الذي أنزله الله رحمة بالعباد إلى وسيلة تمكن قلة من الأثرياء لتشديد قبضتهم على رقاب الناس. والأثرياء أنفسهم يتلاعبون بالخطاب الديني وبمعايير التدين للغاية ذاتها وهنا

الخطر أكثر جدية وأوسع نطاقاً، وغالباً لا تشاهد أيديهم ودورهم لأنهم لا يتلاعبون بالخطاب الديني وبمعايير التدين بصورة مباشرة وإنما بواسطة أدوات منها: الكهنة، الحكومات، وسائل الإعلام وأجهزة المخابرات. والتلاعب بالخطاب الديني ومعايير التدين أكثر ضرورة وأهمية للأثرياء من احتكار المياه لأن سطوتهم لا تعتمد على احتكار المياه بقدر ما تعتمد على احتكار الأغذية والأدوية والاتصالات والنفط والأسلحة والسيارات والطائرات والإلكترونيات وما تقتضيه من سيطرة وتحكم سياسي واقتصادي داخلي وخارجي لا يستمر ويترسخ إلا بإذعان المنتجين والمستهلكين الذين عليهم الإذعان وأن يصبحوا (أشياء) تحت السيطرة وضمن منظومة استعباد مليارات البشر بدرجة أكثر قسوة وتوحشاً وظلاماً من عصر الرق حيث كان يفرض على الإنسان الذي خلقه الله حراً ومكرماً العبودية لبيع ويشترى في سوق النخاسين. « ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » (الإسراء 17 : 70).

لماذا العبودية الجديدة أكثر قسوة وتوحشاً وظلاماً؟

العبودية الجديدة التي يعمل مليون أو عدة ملايين من الاحتكاريين في العالم فيها على استعباد مليارات البشر أكثر قسوة وتوحشاً وظلاماً من عصور الرق الذي يولد فيها الطفل (عبداً) و (مملوكاً) لأنه ابن امرأة أو رجل فرضت عليه العبودية، والعبودية الشديدة أفسى وأعتى من عصر الرق للأسباب التالية:

1. العبودية الجديدة تفرض باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
2. عبودية بالجملة تستعبد مليارات البشر وشعوب وقارات كاملة.
3. يحرم (الأرقاء الجدد) من تأمين حقهم في الغذاء والكساء والمأوى لأن عليهم تأمين حاجاتهم الأساسية.
4. سيطرة الاحتكاريين على وسائل الإعلام والتلاعب بعقول وألويات الناس من خلال سوق تحكمه الدعاية والإعلانات وثقافة الاستهلاك.
5. توسيع دائرة الاحتياجات الأساسية لتشمل ما كان يُعد حتى عقدين من الكماليات مما يجعل العبودية الجديدة أكثر قسوة ولا يجبرها الزهد والقناعة.

أنزل الخالق سبحانه وتعالى الدين رحمة وحياة وتحريراً لهم من العبودية والظلم والجهل والإذلال. تحرير الناس يعني كف أيدي الظالمين والاحتكاريين عنهم لهذا فلم يعد عدائهم مباشراً وصريحاً كما كان عداء فرعون لسيدنا موسى، وعداء هيرودس لسيدنا عيسى وعداء زعماء قريش لسيدنا محمد عليهم جميعاً الصلاة والسلام. وإنما احتال واستدار الظلمة والاحتكاريون على دور الدين الذي من غاياته تحرير الناس من قبضتهم وسطوتهم إلى خديعة

هي الأخطر وهي التلاعب في الخطاب الديني ومعايير التدين.

وقد أدرك الاستعمار الدور العميق للدين في حياة الشعوب العربية، ولعل نابليون بونابرت أول استعماري حاول استخدام دين المسلمين وتوظيفه لأغراضه الاستعمارية خلال غزوه لمصر وفلسطين عام 1798. واستهل بونابرت بيانه الذي وجهه للمصريين بـ (بسم الله الرحمن الرحيم. لا إله إلا الله لا ولد ولا شريك له في ملكه). وجاء في البيان: (أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجرجية وأعيان البلد، قولوا لأمتكم أن الفرنسية هم أيضاً مسلمون مخلصون وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا رومية الكبرى وخرّبوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحث النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطرّدوا منها الكواليرية الذين يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين. ومع ذلك الفرنسية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه، أدام الله ملكه، ومع ذلك أن المماليك امتنعوا عن طاعة السلطان غير ممتثلين لأمره. فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم. واختتم بونابرت بيانه للمصريين بـ:

أدام الله إجلال السلطان العثماني
أدام الله إجلال العسكر الفرنسي
لعن الله المماليك
وأصلح حال الأمة المصرية.

ولم يتوقف استغلال الاستعماري نابليون بونابرت عند دين المسلمين في مصر إمعاناً في غشهم وخداعهم وإنما استغل الدين اليهودي كذلك في بيان أصدره لدعوة اليهود إلى (العودة) إلى فلسطين وهي جوهر الحركة السياسية الاستعمارية العلمانية لاستغلال مشاعر يهود العالم وتوظيف رموز الدين اليهودي لغزو فلسطين وتهجير أهلها وهي ما عرفت بالحركة الصهيونية.

وسظل استخدام نابليون بونابرت للإسلام عبارة عن جهد بدائي وشديد التواضع إذا قيس باستغلال الاحتكاريين للدين في معظم أقطار الأرض وفي عصور التاريخ كلها.

ويعطينا سكوت هيبارد في كتابه السياسة الدينية والدول العلمانية | مصر والهند والولايات المتحدة ترجمة الأمير سامح كريم منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت | تموز 2014 مئات الشواهد على استخدام السياسة للدين.

استخدام السياسة للدين في الولايات المتحدة الأمريكية

يدرس طلبة المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية مناهج تجزم بأن الدين مفصول عن السياسة والحياة العامة لأن الدستور يحظر انفاق المال العام على تأسيس أو تشغيل كنائس أو غيرها من المعابد. وهذا ما يدرسه طلبة الجامعات في العالم. لكن الحقيقة تختلف بل مناقضة تماماً لأن الدين يلعب دوراً عميقاً في تاريخ الولايات المتحدة منذ مرحلة المهاجرين الذين وصلوا إلى العالم الجديد. وشرعنة إبادة سكانها الأصليين بدعوى أنهم أعداء المسيح. واستخدام السياسة في جميع مراحل تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الدين كأداة لتشديد قبضة الرأسماليين في الداخل وتشديد سطوة أمريكا وهيمنتها في الخارج. وهذه بعض اقتباسات من الكتاب:

سيطرة وعاز دجالين على المشهد الإعلامي والثقافي:

” سادت رؤية أكثر عدوانية ومحدودية للقومية الدينية الأمريكية. على سبيل المثال، صرح مبشرون من أمثال بيلي غراهام بمنظور يصف الحرب الباردة على أنها صراع ديني، وربط الخطط السياسية المحافظة بإرادة الله. وفي العام 1949 وصف غراهام العالم بأنه منقسم إلى معسكرين، أولها كان تحت تأثير العناية الإلهية، بينما كان الثاني يستمد إلهامه وتوجيهه وتشجيعه من الشيطان نفسه.“

أمريكا أداة اختارها الله:

«ويمكن الأمريكيون طوال القرن التاسع عشر وبإخلاص من احتضان كل من الدين والأمة، حيث نظر إلى الدولة على أنها (الأداة التي اختارها الله لنشر كل من المسيحية والديموقراطية)».

استخدام الدين في الانتخابات يقوض اساساتها:

« انجذب مرشحو الرئاسة الجمهوريون (والفاعلون الآخرون في الحزب) إلى رؤى محدودة للدين والأمة، وذلك لتحريك المشاعر الشعبية خلف مطالبهم بالحصول على السلطة السياسية. وللقيام بذلك سعت النخب بالدولة إلى استقطاب زعماء الدين المحافظين بهدف دعم عصر جديد من السياسة المحافظة، حيث كان ذلك أكثر وضوحاً ضمن الإستراتيجية الجنوبية للحزب الجمهوري مقارنة بأي مكان آخر. واستحضرت هذه الإستراتيجية التي استخدمها نيكسون بنجاح في أثناء حملات انتخابات الرئاسة في العامين 1968 و 1972 خليطاً من العرق والدين والوطنية لمناشدة الأغلبية المسيحية من البيض، وتحديداً في الجنوب.

وكان الهدف من وراء ذلك تسييس القضايا الاجتماعية المسببة للشقاق من أجل استقطاب المجتمع على طول خطوط ثقافية وليست طبقية.

ريغان أكثر تعصباً ممّن يتم مطاردتهم كإرهابيين:

ريغان: « الإنجيل يحتوي على الإجابات لجميع التساؤلات المعقدة والبشعة التي تواجهنا داخل الوطن ».

لمن الأولوية ؟ لمصلحة مصانع الأسلحة !؟

وضعت مناهضة ريغان الحماسية للشيوعية تبريراً للإنفاق العسكري المتزايد والدعم المتجدد لبعض أنظمة الحكم الاستبدادية.

استخدام المقدس لشرعنة المدنس:

الكسندر هيغ وزير الخارجية أشار إلى أن استئناف مبيعات السلاح للحكومة اليمينية في الأرجنتين على الرغم من سجلها الرديء فيما يتعلق بحقوق الإنسان، كان بناء على « قيم مشتركة » بين الحكومتين، وعند سؤاله: ماذا عساها قد تكون هذه القيم، أجاب هيغ بأنها الإيمان بالله.

استخدام السياسة للدين في الهند:

يستخدم كثير من رجال الحكم والمعارضة المسلمين الدين بدعوى أن الإسلام دين شمولي وأنه مصحف وسيف. وكما اتضح لنا أن السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية استخدموا ويستخدمون الدين لأغراضهم السياسية والإقتصادية في داخل الولايات المتحدة وخارجها. ويتضح لنا أيضاً أن السياسة الهندوس وهي ديانة غير سماوية استخدموا الدين لأغراضهم الشخصية والحزبية. وهذا يكشف لنا أن الأديان السماوية وغير السماوية التي تشترك في قيم مشتركة منها: كرامة الإنسان والمحبة والعدل والزهد والتواضع قد استخدمها السياسيون في أمريكا والهند وكذلك في مصر وكل وطن العرب وبلاد المسلمين لتشديد قبضتهم على رقاب الناس ولتحقيق أغراض انتخابية. وهذا يذكرنا بحقيقة التناقض بين تدين البسطاء الطيبين الخيرين المخلصين من الناس، وبين استخدام الخبثاء للدين لتأجيج الطائفية والمذهبية خدمة لمصلحتهم السياسية ومعاركهم الانتخابية، وبالتالي فإن الدين الذي أنزله الله تبارك وتعالى

محبة ورحمة بالعباد وبمثابة حبل لانتشالهم من مستنقعات الضياع والانسداد إلى آفاق الثقة والايامن والحق والعدل واليقين. هذا الحبل الذي أراده الخالق لانتشال الناس، قد استدار الحثاء واستخدموه حبلاً لشنق المتدينين الطيبين بتأجيج الطائفية والكراهية والروح العداوية ورفض الآخر والتربص به والرغبة في إيذائه وبالتالي العنف والقتال والحرب الأهلية. لا يوجد فعل يمكن أن يغضب وجه الله تبارك وتعالى وينتهك رسالات الأنبياء ويقوض أسس الدين كالعنف والحرب التي تنتج كثيراً من الخطايا التي لا حصر لها، وكلها من الكبائر والموبقات التي نهت عنها الأديان كالقتل وسفك الدماء وتدمير المنازل وإحراق الأغذية وترويع الآمنين وتهجير المواطنين، لأن الحرب تسخر كل طاقات الإنسان وامكانياته في طريق معاكس تماماً لما أراده الله من الخلق وأمرهم به من الإنتاج وإعمار الدنيا « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور » (الملك 67:15).

استقلت الهند عام 1947 بالمقاومة اللاعنفية التي قادها غاندي الذي حرص كل الحرص على عدم تقسيم الهند على أسس طائفية لأنها تتناقض مع مبادئ اللاعنف. وأدى تقسيم الهند إلى حرب أهلية ذهب ضحيتها حوالي مليون قتيل من المسلمين والهندوس وتشريد ملايين المواطنين. وقد استغل المشروع الصهيوني ما وصفه بـ (التبادل السكاني) لشرعنة جريمة التطهير العرقي التي ارتكبتها بحق شعبنا في العام 1948 واحتلال أربعة أخماس فلسطين وتهجير أهلها.

وكانت الهند بقيادة جواهر لال نهرو متأثرة بمدرسة اللاعنف التي دعا إليها غاندي لذلك حظر قانون سن في العام 1951 استخدام الرموز الدينية أو الاستعانة بالغضب الالهي أثناء أي حملة انتخابية. ولكن لجأ ساسة هنود بما فيهم قادة في حزب المؤتمر إلى استخدام دين الغالبية الهندوسية لأغراض انتخابية. وجاء في الصفحة (196) من الكتاب المذكور أعلاه:

«أدى التطبيع مع الطائفة الهندوسية وميلها نحو الاتجاه السائد من السياسة الهندية إلى زيادة حادة في العنف الطائفي، حيث وقعت بعض أحداث الشغب ما بين الهندوس والمسلمين في مدينة مراد آباد (العام 1980) ومدينة بيهار شريف العام (1981) ومدينة أحمد آباد (1982) ومدينة بومباي (العام 1984) ومدينة دلهي (العام 1987). وعلى الرغم من أن أعمال الشغب قد استهدفت المسلمين باعتبارهم مجتمعاً دينياً. فقد ارتبط الدافع عامة بالتنافس الاقتصادي والسياسي وليس بدافع كراهية قديمة. والأكثر إثارة للدهشة، انه لم يتعلق بعدد الإحداث، لكنه تركز حول دور السلطات الحكومية في التحريض عليه والتواطؤ فيه. فقد كان الانحياز المناهض للمسلمين بين رجال الشرطة عنصراً جلياً على نحو متزايد.»

واستغل قادة حزب المؤتمر اغتيال رئيسة الوزراء انديرا غاندي على يد حراسها السيخ لتنفيذ

حملة قتل وتنكيل للمواطنين الشيخ الذي كان معظمهم من ناخبي حزب المؤتمر. وجاء في الصفحة (206) من الكتاب:

« كانت هذه الإجتاهات في أعمال العنف الطائفي التي أعقبت اغتيال السيدة غاندي. وكانت إراقة الدماء شديدة القسوة على وجه الخصوص في مدينة دلهي، حيث شنت العصابات الهندوسية هجمات على مجتمع الشيخ وأضرموا النيران في متاجرهم ومعابدهم، واستهدف بعض الرجال على وجه الخصوص من أعمار محددة، وكثيراً ما كانوا يحرقون وهم على قيد الحياة في الأماكن العامة. اغتصبت النساء وسرقت منازل ومقار أعمال الشيخ، والأكثر ارباكاً هو حقيقة أن الشيخ - الكثير منهم قد دعموا حزب المؤتمر - ظلوا بلا حماية من قبل السلطات الحكومية، كما أن قوات الشرطة اشتركت على نحو نشط في أعمال العنف. تراوحت تقديرات الخسائر، لكن وفقاً للمصادر الحكومية الخاصة تبين مقتل أكثر من 2700 فرد على مدار أيام قليلة، منهم 2150 قتيلاً تقريباً في مدينة دلهي فقط. ووفقاً لما أشار إليه عضو في إحدى فرق تقصي الحقائق:

توصلنا إلى استنتاج أن الهجمات على أفراد مجمع الشيخ في مدينة دلهي وضواحيها في أثناء هذه الفترة كانت بعيدة كل البعد عن كونها تعبيراً تلقائياً عن حالة الهوس والشعور بالأسى والغضب الشعبي لاغتيال السيدة غاندي كما ورد عن السلطات (». كما جاء في الصفحة (203) من نفس الكتاب:

” استمر المسؤولون الهنود في استغلال الدين طوال فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من قيام زعماء حزب المؤتمر بمعارضة الشوفينية المصاحبة للطائفية الدينية على نحو ظاهري، فإنهم سعوا إلى استقطاب الأفكار وأساليب الخطاب المتعلقة بالقومية الهندوسية لأغراضهم الشخصية. كان ذلك واضحاً في الإستراتيجية الانتخابية للانتخابات الوطنية في العام 1984“.

وتلاعب الساسة بالمشاعر الطائفية وتأجيجها لا يحرق فقط أصابعهم وإنما يشعل النيران في الوطن كل الوطن لدرجة يصعب على أكثر الناس إخلاصاً وعقلانية إطفائها. وبالتالي فإن الطائفية تنتج مزيداً من الطائفيين، بل تنتج أجيالاً من محترفي الكراهية والطائفية والعنف وتدفعهم إلى الصدارة. وجاء في الصفحة (159) من الكتاب ما يؤكد خطورة التلاعب بالطائفية:

” كان الحزب السياسي الذي مثل القومية الهندوسية، حزب (بهاراتيا جانانا)، ثانوياً وقادراً

على الحصول على مقعدين فقط في الإنتخابات البرلمانية التي أجريت في العام 1984. ومع ذلك، وبحلول العام 1991 كان حزب (بهاراتيا جاناتا) ثاني أكبر حزب في الدولة. وبحلول العام 1998 كان على قمة الإئتلاف الحاكم. ولعل الأكثر أهمية هو أن الأيديولوجية القومية الهندوسية أو (هندوتفا) أصبحت جزءاً من الاتجاه الأيديولوجي السائد “.

استخدام الساسة للدين في مصر:

استخدام الدين في الصراع السياسي بين الدول العربية طيلة الخمسينات والستينات كان أمراً شائعاً وواضحاً فقد كان المعسكر الذي تقوده المملكة العربية السعودية يرفع شعار الإسلام وتطبيق الشريعة في مقابل المعسكر الذي كانت تقوده مصر ويرفع شعارات الاشتراكية والوحدة العربية. وأدت الوفاة المفاجئة للرئيس جمال عبدالناصر إلى تطورات وارتدادات وجاء في الصفحة (95) من كتاب هيبارد:

« عمل كل من السعوديين والمصريين للحد من نفوذ الطرف الآخر داخل المنطقة وإقامة المؤسسات الدينية المتنافسة بهدف الترويج للأجندات السياسية الخاصة بهما، وقد انجذبت كل هذه المؤسسات إلى تفسيرات مختلفة للإسلام السني من أجل الترويج لمصالح الدول المتبارية « . ولجأ الرئيس المصري أنور السادات إلى جماعة الإخوان المسلمين كعصا لترهيب وتحجيم القوى اليسارية في مصر. وجاء في الصفحة (80) من الكتاب:

” تمكن السادات من رد الاعتبار لجماعة الإخوان المسلمين ونجح في الوصول إلى المملكة العربية السعودية. وساعد في إرساء الإسلام السلفي داخل مؤسسات الدولة المصرية، وتوضح عملية اغتيال السادات بيد مجاهدين إسلاميين حدود هذه الإستراتيجية وعدم قدرة نظام الحكم على السيطرة على القوى “.

ولأن العنف في فكر وتاريخ جماعة الإخوان المسلمين يعتبر مكوناً أساسياً منذ اغتيال القاضي الخزندار واغتيال رئيس الحكومة محمود باشا النقراشي على يد (الجهاز الخاص) وهو جهاز سري عسكري أسسه الشيخ حسن البنا المرشد العام المؤسس لجماعة الإخوان المسلمين. وقد دفع الرئيس السادات حياته ثمناً لتحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين التي نجحت في إيجاد بيئة منتجة للفكر التكفيرى الإقصائي في مصر ومعظم أقطار وطن العرب وبلاد المسلمين.

وجاء في الصفحة (108) من الكتاب:

” يرجع ظهور موجة جديدة من الجهاد الإسلامي في أواخر السبعينات من القرن الماضي

إلى انقسام الأجيال داخل جماعة الإخوان المسلمين وتأثير الأفكار التي نادى بها سيد قطب في آذان الأجيال الشابة. إن ما لم يدركه السادات في أثناء تفاوضه مع الإخوان المسلمين في العام 1970 هو انقسام التنظيم بشكل كبير ما بين أولئك ممن ترسخ لديهم المنظور الوسطي للأعضاء القدامى بقيادة حسن الهضبي، الذين انتابهم الشك في شرعية وفاعلية استخدام العنف، وأولئك الشباب المتيمين بكتابات سيد قطب والدعوة إلى الجهاد باستخدام العنف.»

يضرب المثل الشعبي « بعدما هتكوا عرضها أربعين صاحت يا مسلمين » على الذين صمتوا وسكتوا طويلاً عن ما يدبر على الأرض أمامهم من أخطار وما يحاك من مصائب وكوارث وبعد أن يستغل الغلاة الدمويون التكفيريون نصرخ متأخرين حيث لا ينفع الصراخ ولا الاستجداء ولا الندم.

والذين صمتوا وسكتوا وتجاهلوا هم نحن جميعاً بدعوى أننا يساريون، واليسار لا يعتني في أمور غيبية. وبدعوى أننا قوميون، والقومية تتجاوز الأديان ولا تحاربها ولا تنفيها. وبدعوى أننا ليبراليون والحريات تتجاوز محددات الدين وقيوده. وبدعوى أننا وطنيون والوطنية تعني تجنيد كل الطاقات والقوى لتحرير البلاد والعباد. وبهذا فإننا نتهرب جميعاً كل بشعار مختلف لكن التهرب من المسؤولية في جوهره واحد. والنتيجة أن المعنيين بالشأن العام يترعون طائعين غافلين عن مسؤوليتهم تجاه الخطاب الديني ومعايير التدين للمشتغلين بالسياسة من حكام ومن معارضة.

فالحكام يستخدمون عدداً من رموز علماء الدين كموظفين يُسمعون الحُكام ما يشتهون وما يريحهم وهذا مخالف بل مناقض تماماً لدور الفقيه الذي يذكر وينصح وينحاز للناس ومصالحهم ولا يقبل أن يكون أداة في يد حاكم أياً كان. كما أنه ليس بالضرورة أن يكون عضواً في حزب معارض والمعارضون يستخدمون الخطاب الديني لتضخيم سيئات الحاكم وتقزيم حسناته ولحقن الناس بالكراهية والروح العدائية للحاكم لدرجة يصبحون فيها قادرين وراغبين أن يكون حطباً يحرق ويحترق ووقوداً يشعل ويشعل. وبهذا بدل أن يكون الدين غاية ورسالة لتحقيق مصلحة الناس يصبح الدين وسيلة للنفاق للحاكم وقد يكون طاغية وفاسداً. ويصبح وسيلة للوصول إلى الحكم ولو على حساب حرب أهلية لا تبقى ولا تذر.

وما لم يستعد الناس حقهم في الخطاب الديني ومعايير التدين من بين أنياب أدوات السلطان وأدوات أعداء السلطان فإن هدى ورحمة ونور وحق وبركة السماء ستبقى مسلوبة لأغراض أدوات المشتغلين بالسياسة. يظن كثير من قادة الرأي العام أن الصراع على الخطاب الديني

ومعايير التدين مجرد صراع فقهي مذهبي هامشي ليس له آثار ونتائج وارتدادات على الأوضاع العامة والشأن السياسي. كم هو ضروري أن يدرك قادة الرأي العام الدور المحوري للخطاب الديني ومعايير التدين على الفكر والثقافة والتربية، وبالتالي على نجاح أو فشل خطط التنمية، وعلى حركات التحرر الوطني وعلى مشاريع الوحدة، بل الأعمق من ذلك على عافية الوطن وأمنه واستقراره. كم هو عميق التناقض بين خطاب ديني ومعايير تدين يكون عاملاً للوحدة أو عاملاً للطائفية والحرب الأهلية. وأن يكون مشعاً للعقلانية والحكمة والإبداع أو أن يكون مفرزاً للجنون الجماعي الذي يدفع إلى الصدارة عدداً من المعتوهين والمجرمين والظلاميين وأعداء النور والمعرفة والحياة.

إن استغلال الساسة الأمريكيين والهنود للخطاب الديني يشكل سائراً على الظلم الاجتماعي بإفئعال صراع طائفي ويشكل أداة من أدوات الصراع في معارك الانتخابات .

أما في وطن العرب وبلاد المسلمين فإن الناس يعانون من كل الاستخدامات السلبية للدين المعروفة في أمريكا والهند ويعانون كذلك من استخدام أقسى وأعتى وأكثر خطورة باستخدام قوى محلية وعربية وإقليمية واستعمارية لخطاب ديني ظلامي لا عقلائي يتناقض مع جوهر الدين ومقاصد الشرع ورسالة السماء وذلك بترويج خطاب ديني أقسى وأخطر من خوارج صدر الإسلام.

فقد خاض خوارج صدر الإسلام عشرات المعارك ضد غيرهم من المسلمين بدعوى أنهم يمثلون الدين الصحيح السديد وبالتالي غيرهم كفار. بل إن بعض الخوارج كفروا الأطفال وغير المقاتلين واستباحوا دماءهم. ولعل تكفيرهم لسيدنا الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقتلهم إياه في شهر رمضان من العام 40 هـ بينما كان متوجهاً إلى المسجد حاضراً الناس على الصلاة. وكان الإمام علي قد رد على شعارهم (لا حكم إلا لله) بقوله: (كلمة حق يراد بها باطل).

وخوارج القرن الحادي والعشرين أكثر خطراً من خوارج صدر الإسلام للأسباب التالية:

1. معظم خوارج صدر الإسلام كانوا من البدو البسطاء ومن قبائل وسط الجزيرة العربية الذين ظنوا أن قبيلة قريش قد استأثرت بالقيادة خلافاً لجوهر الإسلام الذي ساوى بين المسلمين ولم يجعل لقبيلة ميزات على غيرها من القبائل.
2. كان خوارج صدر الإسلام لا يعتدون على المواطنين المسيحيين ولا غيرهم لدرجة أن ادعاء

مسلم بأنه مسيحي كان ينقذه من عنفهم وأحكامهم الجائرة. ومن الواضح استهداف خوارج القرن الحادي والعشرين للمواطنين المسيحيين والإيزيديين واستهدافهم للكنائس والمعابد لدرجة وصلت إلى تهجير المواطنين من الموصل وغيرها في ظروف لا تخرج عن شريعة المسلمين فحسب بل تخرج عن مبادئ الأخلاق والرحمة لكل الأمم والأديان والشعوب.

3. لا يوجد مصدر تاريخي واحد أشار أو ألمح إلى وجود قوة سياسية عربية أو غير عربية كانت وراء خوارج صدر الإسلام، أما خوارج القرن العشرين فإنهم يعملون بدعم وإسناد واضحين من أنظمة عربية فاسدة وقوى استعمارية.

4. رغم الخسائر القاسية التي ألحقها خوارج صدر الإسلام فإنها لم تهدد كيان الدولة التي كانت في عنفوان شبابها وقوتها وانطلاقها، أما خوارج القرن الحادي والعشرين فإنهم لا يعملون على تفكيك بعض الدول العربية وحسب وإنما يعملون كذلك على فرض ظروف وأوضاع شديدة الظلمة والتخلف لدرجة تصيب الأمة بالكساح الكامل وتجعلها غير قادرة على الوقوف على قدميها ليبقى العنف الدموي يستنزفها يومياً بل في كل ساعة وبالتالي يشكل عنفهم غطاءً نموذجياً لعنف الاحتلال ودمويته، ويشكل ذريعة للحكومات لشرعنة طغيانها وفسادها وبأن الطغاة أقل ضرراً من الغلاة ومن الغزاة بدعوى أن البديل عن الطغاة هم الغلاة المتشددون الذين يقطعون الرؤوس ويجلدون الظهور ويسبون النساء ويسيرون (دولتهم) بين البرقع ومقص الخلاقين.

يخرج خوارج القرن الحادي والعشرين مئات الملايين المسلمين من دائرة الإسلام وبخاصة الشيعة والصوفيين الذين يصل عددهم إلى مئات ملايين المسلمين وبالتالي فهم بمثابة قطع شجرة بأحد فروعها. وتقرّف الأنظمة خطأً محورياً في تعاملها مع خوارج القرن الحادي والعشرين كمشكلة أمنية تعالج بالقتل والقصف والاعتقال والتعذيب متجاهلة المصادر التي تتغذى منها هذه القوى السياسية وتغذيها.

ولا أعتقد أن الحكومات معنية في تجفيف مصادر قوة خوارج القرن الحادي والعشرين لأن طغيانها وفسادها وتبعيتها هي بعض هذه المصادر. وبالتالي فهي معنية فقط ببقائها على كرسي الحكم.

العلاج الأمني المعتمد لم يكن في يوم من الأيام مجدياً لأن عوامل ظهور وقوة خوارج القرن العشرين مركبة ويغذيها الطغيان والفساد وتهميش أعداد كبيرة جداً من الناس كما يغذيها تعليم

ديني مدرسي وجامعي وفي وسائل الإعلام يجامل ويدهن فكر الخوارج ولا يختلف عنهم فكراً اختلافاً المحور عن المحور الآخر لأنه مجرد اختلاف في المقادير والمسافات وحجم الجرعة وعلامتها التجارية المسجلة. إن المشترك بين فكر الخوارج وفكر مشايخ السلطان المجامل المدهن جوهرى وأساسى لأنه يتحدث عن الحكم وعن تطبيق الشريعة والدين.

الإسلام ليس قوالب سياسية يمكن تطبيقها بقرار أو مرسوم أو فرمان وإنما الإسلام ضوابط وأصول وأركان ترفع مستوى المواطن في عقله ونفسه وقلبه وجسمه. هذا الإصلاح الشمولي في ذات المواطن الذي يجعل منه تقياً وقوياً ومنتجاً ومنتقناً لعمله وقادراً على التجديد والإبداع وقادراً على الجهد الجماعي والعمل بروح الفريق. كل ذلك وغيره من ثمار التقوى والوعى والمعرفة والمحبة والتواضع والعقلانية تثمر معايير تختلف في جوهرها مع الرأسمالية اختلافاً جدياً وعميقاً كما تسمح بالتفاوت في الدخول ومستويات المعيشة والاختلاف في الأفكار والأنماط الاجتماعية وتتناغم مع فعل ثقافي وفني يجمع بين الأصالة والحداثة ولا يفقد بوصلته التي تحمي الفكر الديني من الظلامية والتخلف ومن الرأسمالية التي تطلق يد الأقلية لتفتك بالأكثرية من خلال تسخير نعم الله تبارك وتعالى لشهوات الشيطان الذي أصبح بحاجة إلى دروس في الوسوسة من خبراء الإفساد والعنف والحروب.

طالما أننا نزرع في مدارسنا وجامعاتنا والمساجد ووسائل الاعلام خطاباً دينياً ظلامياً ومعايير تدين لا تعطي الأولوية لإعلاء شأن الإنسان بروحه وخلقه وعقله وقلبه ونفسه وجسده وقدراته على التفكير والحوار والتعاون مع الآخر المختلف فإن من الطبيعي أن نحصد وحوشاً على هيئة بشر لا تجيد سوى القتل وسفك الدماء وإشعال الحروب الأهلية وتأجيجها التي لا تقسم المقسم وتوطن التخلف والفقر واللاعقلانية والأمراض فحسب وإنما تحكم على مئات الملايين بعبودية جديدة أقسى وأعتى من عبودية أسواق النحاسة وتمنح المشروع الصهيونية الدفينة النموذجية له لمزيد من الاستكبار وصهينة القدس وتدمير المسجد الأقصى المبارك.

إن علاج عمليات الهدم اليومي المنظم التي يقترفها خوارج القرن الحادي والعشرين من منظور أمني وبوسائل استخبارية بدون علاج جرائم الطغاة والفاستدين الذين يهمشون الناس ويحتكرون الثروات والمقدرات لإشعال حروب أهلية إنما هو علاج موضعي مرحلي مؤقت. ليس أمام الناس للوصول إلى حقهم في الكرامة والحريّة والعدل والحياة الآمنة النامية سوى استعادة حقهم في الخطاب الديني ومعايير التدين التي تتناغم مع جوهر الدين ومقاصد الشريعة ورسالة الأنبياء وما عمل من أجله الصحابة والقديسون. الحكومات تطفئ حريقاً وتبقى على عوامل الاستعال لتتشب حرائق أخرى. لا بد من (تأميم) الدين ليعود كما أراده الله سبحانه وتعالى رحمة لا نقمة دواء لا سماً محبة لا كراهية بناء وتنمية وحضارة لا هدماً

وتخريباً عشرات آلاف المواطنين فحسب وإنما يقتل أيضاً الإيمان والتقوى والفضيلة لدرجة
يخشى أن يكون رد فعل جيل جديد على خوارج القرن الحادي والعشرين ردة وضياح وبهذا
فإننا نخسر ليس فقط الوطن وإنما الله.

خوارج القرن الحادي والعشرين ليسوا مجاهدين ولا اسلاميين. واختتم بما قاله الشاعر جبران خليل جبران:

وسارق الحقل يدعى الباسل الخطر
وقاتل الروح لا تدري به البشر

فسارق الزهر مذموم ومحتقر
وقاتل الجسم مفتول بفعلة

وقول الشاعر أبو الفتح البستي :

وما لكسر قناة الدين جبران

وكل كسر فإن المدين يجبره

قوانين

وتشريعات

الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية .. مطلب فلسطيني ومعوقات قائمة

طلال أبو ركة *

مقدمة :-

شكل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي استمر واحداً وخمسين يوماً متتالياً ، مارست إسرائيل فيه كافة أشكال جرائم الحرب والإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ، والذي يكتظ بأكثر من مليون ونصف المليون مواطن في مساحة لا تتجاوز أكثر من ثلاثمائة وستون كيلو متراً ، حيث راح ضحية هذا العدوان ما يقارب 2100 شهيد ، وهو عدد قابل للزيادة بفعل خطورة الإصابات التي شارفت على 11500 مصاب ، إضافة لأكثر من 30 ألف منزل مدمر بشكل كلي وجزئي ، وتهجير ما يزيد عن نصف مليون مواطن خلال فترة العدوان .

ولقد عملت إسرائيل خلال هذا العدوان على ممارسة جرائم حرب وإبادة جماعية بحق المدنيين في المجتمع الفلسطيني بغزة ، حيث مسحت أحياء بأكملها عن الوجود مثل الشجاعية ، وبيت حانون ، وخزاعة ، وشرق رفح إضافة لإبادة ما يقارب من 69 أسرة بأكملها من أبناء وأبناء وأحفاد خلال هذا العدوان .

الجرائم الإسرائيلية لم تقف عند هذا الحد بل طالت كافة مناحي الحياة في القطاع من استهداف للأطعم الطبية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ، ووسائل الإعلام والطواقم الصحية ، ودور العبادة وخاصة المساجد ، إضافة للمدارس والتي كانت مراكز إيواء للنازحين من مناطق الخطر وخاصة مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأنروا» ، والجامعات ، متجاوزة بذلك كافة المواثيق والأعراف الدولية والقانون الدولي وعلى رأسها مواثيق جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب وعدم استهداف الأطقم والمؤسسات الطبية .

* ناشط حقوقي - غزة

ومن النافل قوله أن الجرائم الإسرائيلية لا تقتصر على قطاع غزة ، فالضفة الغربية تعاني يوميا من العديد من الممارسات التي تعد جريمة حرب بكافة المقاييس ، من مصادرة الأراضي ، وإقامة الحواجز ، وهدم البيوت مثلما يحدث في القدس ، ولعل مشهد حرق الطفل محمد أبو خضير في القدس المحتلة وهي شاهد على بشاعة هذا المحتل الذي يضرب بعرض الحائط كافة الأعراف الدولية ، بل ويمكن القول أنه لا يأبه بالضمير الإنساني في كافة جرائمه .

أمام هذه المجازر التي ارتكبتها إسرائيل ، تتعالى الأصوات داخل المجتمع الفلسطيني المطالبة بضرورة الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية والتصديق على ميثاق روما الخاص بها، خاصة بعد قبول فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة في العام 2012 ، وهو ما يعني حقها في تقديم طلب الانضمام لميثاق روما .

تحاول هذه الورقة الوقوف على ماهية المحكمة الجنائية الدولية ، وماهية الجرائم التي تختص بها وفقاً لميثاق روما ، وأهم المعوقات التي قد تواجه عمل المحكمة في حال تقدمت فلسطين بطلب الانضمام لها ، والتي يمكن أن تقف في طريق تحقيق العدالة في الملف الفلسطيني

توطئه تاريخية :-

إن فكرة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، فكرة ليست بالحديثة ، وان إنشائها انطلق بعد استفحال ظاهرة الإفلات من العقاب عن الجرائم البشعة التي كانت ترتكب بشكل فظيع بحقوق الإنسان على مدار التاريخ ، فكان مرتكبو هذه الجرائم في الغالب يبقون دون حسيب ولا رقيب ، نظراً لكون العقاب هو امتياز للدولة صاحبة السيادة ، وفي ظل تشبث هذه الدول بالمفهوم الضيق للسيادة .

من هنا برزت فكرة قيام أدوات للقضاء الدولي ملئى هذه الثغرات في معاقبة مرتكبي الجرائم ، فكانت المحاكم المتخصصة والمؤقتة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية لمحكمة ومعاقبة كبار مجرمي الحرب في تلك الفترة .

ولكن من الجدير بالذكر أن هذه المحاكم لم تكن هي البداية ، بل ما هي إلا المحاولة الثانية لإنشاء هكذا نوع من المحاكم ، إذ أن المحاولة الأولى كانت بعد الحرب العالمية الأولى من خلال معاهدة فرساي والتي نصت على إنشاء محاكمة لمحكمة قيصر ألمانيا « غيوم الثاني » ولكن بالطبع لم تبصر هذه المحكمة النور لرفض ألمانيا تسليم القيصر ، متمسكة بمبدأ الحصانة . وبالفعل يعتبر إنشاء هذه المحاكم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بمثابة مرحلة مهمة في تاريخ

الوعي العالمي على انتهاكات حقوق الإنسان ، فأنشأت كل من محكمة نيرومبرغ ، ومحكمة طوكيو ، وأرست هذه المحاكم المبادئ الأولى للعدالة الجنائية ، إذ كانت أول من تناول جرائم الحرب وجرائم ضد السلام وضد الإنسانية .

بعد ما يقارب على نصف قرن على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، برزت الجرائم البشعة التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة وفي رواندا ، ونظراً لضخامة هذه الجرائم كان يقتضي إنشاء محاكم جزائية متخصصة لمعاقبة ومرتكبي هذه الجرائم ، ومن هنا أنشأت محكمة يوغسلافيا 1993 وتبعها بعد ذلك بسنة المحكمة الخاصة برواندا.

تعريف المحكمة الجنائية الدولية :-

المحكمة الجنائية الدولية تأسست في العام 2002م ، كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء ، و تعمل هذه المحكمة على إتمام الأجهزة القضائية الموجودة ، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها القضائي ما لم تبد المحاكم الوطنية رغبتها أو كانت غير قادرة على التحقيق أو الادعاء ضد تلك القضايا، فهي بذلك تمثل المآل الأخير ، فالمسؤولية الأولية تتجه إلى الدول نفسها، كما تقتصر قدرة المحكمة على النظر في الجرائم المرتكبة بعد 1 يوليو 2002، وهو تاريخ إنشائها، عندما دخل قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ، وهي المحكمة الدولية الأولى الدائمة ومركزها لاهاي في هولندا ، وتختص بشكل حصري بملاحقة ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب ، وقد نص ميثاق روما بالتفصيل على الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية حيث تقتصر على محور صلب وحصري تشكله جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الإبادة الجماعية ، إضافة إلى جريمة العدوان .

بمقارنة سريعة مع المحاكم الجنائية الدولية التي أنشأت قبل هذه المحكمة ، يمكن الاستدلال على العديد من النقاط الفارقة :-

1. كافة المحاكم السابقة أنشأت لقضية معينة ولفترة تمتد أو تقتصر بحسب القضية لحين انتهاء المحاكمات ، في حين أن هذه المحكمة هي محكمة دائمة أنشأت لهدف عام وغير محددة المدة .
2. المحاكم السابقة أنشأت بموجب قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع ، في حين أن هذه المحكمة أنشأت بموجب اتفاقية ، إضافة لكونها غير محددة بإطار مكاني مثل محكمة يوغسلافيا السابقة أو رواندا ، حيث يمتد اختصاصها إلى كافة أراضي الدول الأعضاء وحتى غير الأعضاء في بعض الحالات .

٣. المحكمة الجنائية الدولية غير مرتبطة بالأمم المتحدة ، فنظام تمويلها منفصل عن الأمم المتحدة ، ويرتكز بشكل أساسي على مدفوعات الدول الأطراف ، كما أن هيئاتها تتصرف بشكل منفصل ومستقل عن الأمم المتحدة ، فكافة التعيينات الأساسية تتم من قبل جمعية الدول الأطراف وليس الدول للأمم المتحدة أي دور فيها على الإطلاق .

إلا أن علاقتها بالأمم المتحدة تنظمها اتفاقية ثنائية عقدتها المحكمة مع الأمم المتحدة نظراً لكون المحكمة مستقلة ، ولها القدرة على إبرام اتفاقيات ثنائية مع من تشاء من دول ومنظمات ، وهذا إلی جانب ما أعطي لمجلس الأمن من قبل نظام المحكمة من صلاحية في ما يتعلق بممارسة المحكمة لاختصاصها .

الفرق بينها وبين محكمة العدل الدولية :-

المحكمة الجنائية الدولية مختلفة تماماً وبشكل جوهري عن محكمة العدل الدولية ، إذ أن محكمة العدل الدولية تقوم بحل النزاعات بين الدول ، بينما المحكمة الجنائية الدولية تنظر بجرائم يرتكبها أفراد يكونون أمام هذه المحكمة مسئولين شخصياً عملاً بمبدأ المسئولية الفردية .

ماهية الجرائم التي تختص بها المحكمة وفقاً لاتفاق روما :- أورد ميثاق روما جرائم الحرب على النحو التالي

أولاً :- في حالة النزاع المسلح

1. تعتمد توجيه ضربات ضد مواقع مدنية .
2. تعتمد توجيه هجمات ضد سكان مدنيين أو أفراد لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية .
3. تعتمد شن هجمات مع العلم بأن الهجوم سيسفر عن خسائر الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين أو إلحاقه أضرار مدنية أو إحداث ضرر واسع وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية ، يكون إفراطه واضحاً بالقياس إلی المكاسب العسكرية المتوقعة الملموسة المباشرة .

ثانياً في حالة النزاعات الغير الدولية المسلحة :-

1. استعمال العنف ضد الحياة والأشخاص وخاصة القتل بجميع أنواعه والنشويه والمعاملة القاسية والتعذيب .
2. الاعتداء على كرامة الإنسان .
3. أخذ الرهائن .

ثالثاً الجرائم ضد الإنسانية :-

حددت كأعمال ارتكبت في إطار هجوم شامل أو منظم ضد سكان مدنيين .

رابعاً جرائم الإبادة الجماعية :-

وفقاً لميثاق روما ، هي كل الأعمال التي ترتكب بهدف إبلاك جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه اهلاكاً كلياً أو جزئياً .

خامساً جريمة العدوان :-

والتي أدخلها ميثاق روما ضمن الجرائم الخاضعة لاختصاص المحكمة ولكن لم يتم وضع تعريف لها وبالتالي إن اختصاص هذه المحكمة فيما يخص هذه الجريمة معلق على وضع تعريف لها ، ولقد تم وضع تعريف لها في مؤتمر كمبالا 2010، « بأنها تعني تخطيط أو إعداد أو شن أو تنفيذ عمل استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة والسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى ، و العمل العدواني يشمل الغزو، والاحتلال العسكري، وضم عن طريق استخدام القوة، وضرب حصار على موانئ أو سواحل، إذا يعتبر كونها بحكم خصائصه وخطورته ونطاقه، انتهاكا واضحا لميثاق للأمم المتحدة .. أما مرتكب العمل العدواني فهو الشخص الذي في وضع يتيح له أن يتحكم أو يوجه العمل السياسي أو العسكري للدولة « ولكن اتفق على أن تدخل حيز التنفيذ 2017م .

الاختصاص الإقليمي

خلال مفاوضات نظام روما، حاولت الكثير من الدول جعل المحكمة ذات سلطة عالمية. لكن هذا الاقتراح فشل بسبب معارضة الولايات المتحدة. وتم التوصل إلى تفاهم يقضي بممارسة المحكمة لسلطتها فقط ضمن الظروف المحدودة التالية:

1. إذا كان المتهم بارتكاب الجرم مواطناً لإحدى الدول الأعضاء (أو إذا قبلت دولة المتهم بمحاكمته).

2. إذا وقع الجرم المزعوم في أراضي دولة عضو في المحكمة (أو إذا سمحت الدولة التي وقع الجرم على أراضيها للمحكمة بالنظر في القضية) .

3. إذا أحيلت القضية للمحكمة من قبل مجلس الأمن.

الاختصاص الزماني

تستطيع المحكمة النظر فقط في القضايا المرتكبة في أو بعد 1 يوليو 2002. وبالنسبة للدول التي انضمت لاحقاً بعد هذا التاريخ، تقوم المحكمة آلياً بممارسة سلطتها القضائية في هذه الدول بعد 60 يوماً من تاريخ مصادقتها على الاتفاقية.

الاختصاص الشخصي

إحدى أهم مميزات المحكمة الجنائية الدولية أنها تمارس اختصاصها على الأشخاص المتهمين من رعايا الدول الأعضاء، أي أن الاختصاص يمارس تبعاً لجنسية المتهم وليس تبعاً لجنسية الضحية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الاختصاص يمارس تبعاً لجنسية المتهم من رعايا الدول الأعضاء حتى ولو ارتكبت الجريمة داخل أراضي دولة غير عضو.

الاختصاص التكميلي

الغرض من المحكمة أن تكون محكمة ملاذ أخير، فتحقق وتحاكم فقط في حالة فشل المحاكم الوطنية في القيام بذلك. المادة 17 من نظام روما الأساسي تنص على أن القضية ترفض في الحالات التالية:

1. إذا كان التحقيق أو المقاضاة يجري في الدعوى لدولة لها اختصاص عليها، ما لم تكن الدولة حقا غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك؛
2. إذا كانت قد أجرت التحقيق في الدعوى دولة لها اختصاص عليها وقررت الدولة عدم مقاضاة الشخص المعني، ما لم يكن القرار ناتجا عن عدم رغبة الدولة أو عدم قدرتها حقا على المقاضاة؛
3. إذا كان الشخص المعني قد سبق أن حوكم على السلوك موضوع الشكوى، ولا يكون من الجائز للمحكمة إجراء محاكمة طبقا للفقرة 3 من المادة 20؛
4. إذا لم تكن الدعوى على درجة كافية من الخطورة تبرر اتخاذ المحكمة إجراء آخر، الفقرة 3 من المادة 20، تنص على أن، الشخص الذي يكون قد حوكم أمام محكمة أخرى عن سلوك يكون محظورا أيضا بموجب المادة 6 أو المادة 7 أو المادة 8 لا يجوز محاكمته أمام المحكمة فيما يتعلق بنفس السلوك إلا إذا كانت الإجراءات في المحكمة الأخرى قد اتخذت لغرض حماية الشخص المعني من المسؤولية الجنائية عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة؛ أو

لم تجر بصورة تنسم بالاستقلال أو النزاهة وفقاً لأصول المحاكمات المعترف بها. بموجب القانون الدولي، أو جرت، في هذه الظروف، على نحو لا يتسق مع النية إلى تقديم الشخص المعني للعدالة.

كـمـالـا تـسـتـطـيـع النـظـر (تـطـبـيـقاً لـمـبـدأ التـكـامـل الـذي تنص عليه) لتـجـرـيـم الأـفـعـال دون النـظـر لوصف التـجـرـيـم في القـوـانـيـن الـدـاخـلـيـة أو الـوصـف الـذي يـدخـل في اـخـتـصـاصـهـا في حـالـة تـمـت المـحـاكـمـة على الفـعـل من قـبـل القـضـاء الـوطـنـي مـسـبـقاً.

شروط ممارسة الاختصاص :-

بحسب ميثاق روما ، فإن أي دولة تنضم للمعاهدة تكون مباشرة قد قبلت باختصاص المحكمة على أراضيها فيما يخص الجرائم الواقعة باختصاص المحكمة ، وبالتالي من الشروط البديهية أنه يمكن أن تمارس المحكمة اختصاصها على إقليم الدولة العضو التي وقع فيها السلوك قيد البحث أو دولة تسجيل الطائرة أو السفينة إذا كانت الجريمة قد ارتكبت على متن إحدهما ، إضافة إلى أنه يمكن للمحكمة أن تمارس اختصاصها على إقليم الدولة التي يكون المتهم بالجريمة من رعاياها

ولكن بالمقابل نص ميثاق روما على آلية استثنائية لعمل المحكمة على أراضي دولة غير عضو وقال بإمكانية ذلك شريطة أن تودع الدولة إعلان صريح بقبول اختصاص المحكمة على أراضيها لدى مسجل المحكمة وبالتالي على هذه الدولة الالتزام مع المحكمة دون تأخير أو استثناء .

كيفية ممارسة المحكمة اختصاصها :-

نص ميثاق روما على ثلاث وسائل يمكن للمحكمة أن تمارس اختصاصها من خلالها وهي :-
أولاً : عن طريق إحالة دولة طرف إلى المدعي العام حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم قد ارتكبت .

ثانياً : عن طريق إحالة من مجلس الأمن تحت الفصل السابع حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر قد ارتكبت .

ثالثاً : عن طريق مباشرة التحقيق من قبل المدعي العام من تلقاء نفسه على أساس معلومات تدل

على ارتكاب جرائم من اختصاص المحكمة .

هذا وبحسب نظام روما فإنه يجب النظر في مبدأ التكامل ومبدأ الجسامة أيضاً لعقد الصلاحية وذلك لتحقيق عنصر المقبولية ، فهذان المبدأان هما الركائز التي تقوم عليهما المحكمة والتي من خلالها تمارس اختصاصها وان توافر هذين العنصرين أساسي في تحدي الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة.

مبادئ المحكمة الجنائية الدولية :

أولاً:- مرحلة ما قبل السير بالدعوى

المقبولية :- بحسب ميثاق روما فإنها تعني أن يكون الفعل المبحوث فيه داخل ضمن اختصاص المحكمة ، وأن يكون للمحكمة القدرة على الاضطلاع به ومحاكمة مرتكبيه ، والمقبولية لها شروط وهي :-

1. شرط الجسامة ، أي أن تكون الأفعال قيد البحث على مستوى معين من الجسامة يجعل منها أفعال تنتهك حقوق الإنسان ، وليس هناك تعريف دقيق لعنصر الجسامة ، ولكن يمكن استنباطه من مصادر القانون الذي تعتد بها المحكمة تحت المادة 21، إذ أن الممارسة لا تزال مستقرة على أن عنصر الجسامة هو عنصر كمي وليس نوعي ، فعدد الضحايا ، عدد المباني المهدامة ، آثار الدمار ، مدى تكرار الجريمة ، كلها عوامل تقرر في مدى جسامة الجريمة المرتكبة.

2. شرط التكامل ، وهو مستنبط من المادة الأولى من النظام ، التي تقول بأن تكون المحكمة بممارستها لاختصاصها مكتملة للولايات القضائية الوطنية ، بمعنى أن المحكمة لم تأت لكي تحل محل المحاكم الوطنية ، وإنما جاءت لتقوم بالدور الذي من المفترض أن يقوم به القضاء الوطني، ولكن لأسباب معينة لم يتم به .

ثانياً:- خلال السير بالدعوى

1. عدم جواز المحاكمة عن الجريمة ذاتها مرتين :- نص ميثاق روما على عدم جواز محاكمة أي شخص أمام الجنائية الدولية أو أي محكمة أخرى عن سلوك كان قد حوكم عنه في وقت سابق سواء أدانته فيها أو برأته .

2. لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص :- بموجب هذا المبدأ ، لا يسأل شخص جنائياً عن سلوك معين ولا يعاقب بعقوبة معينة ما لم يكن هذا السلوك يشكل في تاريخ ارتكابه جريمة تدخل في اختصاص المحكمة ومنصوص عليها في ميثاق روما .
3. عدم رجعية الأثر على الأشخاص :- بموجب هذا المبدأ ، لا يسأل شخص عن سلوك ارتكبه قبل سريان ميثاق روما .
4. المسؤولية الجنائية الفردية :- المحكمة تختص بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين الذين يرتكبون أفعال تدخل ضمن اختصاص المحكمة سواء بصفة فردية كفاعل أو محرض أو مساهم أو بالاشتراك مع آخرين أو عن طريق شخص آخر ، بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص الآخر مسئولاً جنائياً أم لا .
5. مسؤولية القادة والرؤساء الآخرين :- بحسب ميثاق روما ، يسأل القائد العسكري أو من وازاه جنائياً عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة ، والتي قد ترتكبها قوات خاضعة لإمرته أو سلطته وسيطرته الفعلية نتيجة عدم ممارسة هذا القائد لما يتوجب عليه من سيطرة على هذه القوات ، وذلك إذا عرف أو يفترض أن يكون عرف بأن قواته على وشك ارتكاب جريمة ، وتجاهل عن وعي هذه المعلومات ، أو إذا لم يتخذ التدابير اللازمة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب هذه الجرائم شرط أن تكون الأفعال المرتكبة تندرج في إطار المسؤولية والسيطرة الفعلية للرئيس .
6. عدم الاعتراف بالصفة الرسمية :- لا تميز المحكمة في ممارسة اختصاصها بين شخص عادي ، وآخر له صفة رسمية وبالتالي لا يعتبر الأخير بسبب صفته الرسمية بحل من مسؤوليته الجنائية ولا حتى يعتد بها كسبب لتخفيف العقوبة .
7. لا اختصاص للمحكمة على الأشخاص أقل من 18 سنة :- حيث ان القصر الجزائي مانع مسؤولية مطلق .
8. عدم سقوط الجرائم بالتقادم :- لا تسقط الجرائم المذكورة سابقا في النظام أياً كانت أحكامها بالتقادم أي بمرور الزمن .

فلسطين والانضمام للمحكمة :-

شكلت إسرائيل حالة فريدة في القانون الدولي منذ نشأتها ، وذلك بارتكابها كافة أشكال جرائم الحرب والإبادة الجماعية ، وذلك منذ نشأتها في أعقاب نكبة 1948م ، والتي شهدت أفظع المجازر ممثلة في مذبحه دير ياسين ، مروراً بمجزرة كفر قاسم ، صبرا وشاتيلا ، وقانا ، وجنين ، وغزة في ثلاث حروب متتالية ، وكانت إسرائيل دولة فوق القانون الدولي ، وشكل عدم الاعتراف بفلسطين دولة على مدار تاريخ الصراع ، حالة من التهرب الإسرائيلي من الملاحقة الجنائية ، ولكن بعد حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة ، أصبح في مقدور الشعب الفلسطيني ملاحقة إسرائيل ، حتى وان كانت هناك بعض العديده من المعوقات التي قد تواجه عمل العدالة الدولية في النيل من إسرائيل ، وهو ما يجب الانتباه إليه جيداً عند الانضمام لميثاق روما وتلخص فيما يلي :-

معوقات عمل المحكمة الجنائية الدولية

أولاً - القبول باختصاص المحكمة

أحد أهم العوائق التي سوف تعمل على الحد من عمل المحكمة هو أن قبول الدول باختصاص المحكمة متوقف على ارتضاها بالالتزام ببنود النظام الأساسي للمحكمة وهذا ما نصت عليه المادة 12 فقره 1 من النظام الأساسي بقولها ” الدولة التي تصبح طرفاً في هذا النظام الأساسي تقبل بذلك اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها »

هنا لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل اعترضت في أثناء التصويت على النظام الأساسي للمحكمة ، حيث أنها لا تعترف بصلاحيه هذه المحكمة ولا باختصاصها القضائي ، بل أكثر من ذلك عمدت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على محاربة المحكمة منذ اليوم الأول لإنشائها ، من خلال عقد اتفاقيات دولية ثنائية مع مجموعة كبيرة من الدول لعدم التسليم لمطلوبين من مواطنيها للعدالة الدولية (الأمر الذي كان ظاهراً بقضية ليفني بريتانيا) ، مقابل مساعدات مالية وعسكرية واتفاقيات تعاون اقتصادي ، حيث تمتنع هذه الدول بموجب هذه الاتفاقيات عن تسليم مواطنين إسرائيليين لطرف ثالث ، باعتبار أن إسرائيل أرادت دائماً أن تعزز وجودها الدائم منذ نشأتها كدولة خارج معادلة احترام قواعد القانون الدولي ، لذلك ليس لها أي مصلحة موضوعية بان تعترف بالمحكمة الجنائية الدولية ، وليس هنالك أي احتمال بوجودها كطرف بهذه الاتفاقية ، ولكن يمكن أن يستغل الطرف الفلسطيني كون معظم مواطني إسرائيل يحملون جنسيات دول يمكن أن تكون منضمة للاتفاقية من اجل محاسبتهم على أفعال ارتكبوها أثناء تأديتهم الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي وهذه العملية تحتاج

لجهد توثيقي عالي الدقة.

ثانياً :- تدخل مجلس الأمن - :

حيث أن مجلس الأمن يتمتع بصلاحيات إرجاء التحقيق والمقاضاة للمحكمة وهذا ما نصت عليه المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية بقولها ” لا يجوز البدء في التحقيق أو المقاضاة بموجب هذا النظام لمدة 12 شهر بناء على طلب مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن مجلس. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها“

هذه المادة تعطي صلاحية لمجلس الأمن بإرجاء التحقيق والمقاضاة لمدة محددة كما هو مذكور وهي إثني عشر شهراً دون تحديد الفترة القصوى التي يمكن لمجلس الأمن تمديدها تحت نفس الشروط ، حيث يمكن أن يكون التمديد إلى ما لا نهاية ، وهنا لم تنص المادة صراحة على صلاحية مجلس الأمن بعدم الموافقة على رفع دعاوي أمام المحكمة الجنائية الدولية حفاظاً على استقلالية هذه المحكمة ، وعدم تبعيتها السياسية لنفوذ الدول الأعضاء لمجلس الأمن ، لكن من الناحية العملية التأجيل المفتوح يعني الشطب الضمني للدعاوي التي لا يوافق عليها مجلس الأمن حيث يكفي أن يصدر مجلس الأمن قراراً بصيغة تفيد أن تحريك دعوى من قبل الفلسطينيين يخل بالأمن والسلم على المستوى الدولي ، وان هذا الإجراء من شأنه تعقيد الصراع القائم بين الطرفين ليتم تأجيل النظر بالقضية بشكل متتالي ، وبالتالي تعتبر كأنها لم تكن ، وبالنسبة للشعب الفلسطيني فان هيمنة أمريكا على مجلس الأمن بسبب استخدامها السيئ لحق النقض الفيتو لصالح إسرائيل السبب الرئيسي لطول عمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، لكن هنالك احتمال واحد للحيلولة دون إصدار مجلس الأمن لهذا القرار وهو أن تستخدم احد الدول الخمس المتمتعة بحق النقض بمواجهة القرار الذي سوف تعمل على صياغة مسودته الولايات المتحدة ، طبعاً هذا الأمر غير مستبعد ومرهون بمدى الجهد المبذول من الدبلوماسية الفلسطينية والمتغيرات على مستوى العلاقات الدولية .

ثالثاً :- جريمة العدوان وعدم تعريفها في نظام روما، والجرائم ضد الإنسانية

إن عدم تعريف جريمة العدوان في نظام روما يمنع المحكمة من تطبيقها وملاحقة مرتكبيها، إلا أنه في عام 2010م عقد مؤتمر المراجعة لنظام روما سابق الذكر، وتم تعريف هذه الجريمة، والاتفاق على اعتبارها نافذة ابتداء من عام 2017م.

إن أغلب الدول العربية تتذرع بهذه الحجة لعدم الانضمام إلى نظام روما كونها تعتبر نابعة من صميم النزاع العربي الإسرائيلي، فدولة إسرائيل دولة محتملة لفلسطين ومن حق المقاومة

الفلسطينية الرد على أي عدوان إسرائيلي على أراضيها وشعبها وحماية سيادة الدولة، وبالتالي من حق من تكون أرضه محتلة مقاومة الاحتلال.

ونظراً لعدم اعتراف المجتمع الدولي أو أغلب الدول الغربية ذات القوة والنفوذ السياسي والعسكري بحركات مقاومة الاحتلال، فإن التخوف هنا يتمثل في اعتبار أعمال المقاومة الفلسطينية ضد دولة إسرائيل أعمالاً عدوانية، وبالتالي تعتبر خاضعة لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية تحت عنوان جريمة العدوان عند دخولها حيز النفاذ عام 2017م، وذلك عملاً بمبدأ عدم سقوط الجرائم بالتقادم الذي تتبناه المحكمة الجنائية الدولية في نظامها.

والمسؤولية عن جريمة العدوان تظل كل من اتخذ قراراً بالحرب أو شارك في اتخاذه وكل من عمل على التحريض له، وكل من شارك في تنفيذه، وهذا الأمر يجعلنا نؤمن بالتفكير في مصير المقاومة الفلسطينية؛ ويتجلى هذا التخوف في ظل عدم وجود جهة دولية بعيدة عن التأثيرات والإملاءات السياسية، فليس هناك نظام دولي قوي قادر على إجبار الدول على احترام القانون الدولي دون رغبتها الحقيقية في التعاون وتنفيذ القرارات الدولية بما يحقق العدالة لجميع دول العالم دون استثناء.

يكمن الخوف هنا من تحويل عمل المحكمة لصالح دولة إسرائيل، فالمقاومة الفلسطينية من منظور فلسطيني وعربي هي حركات تحرر وطنية شرعية تمارس حقها في مقاومة الاحتلال، وبالمقابل من منظور الولايات المتحدة الأمريكية (راعية عملية السلام) وبعض الدول الغربية والمعادية لها، هي حركات إرهابية وقد سماها البعض من الدول بغير الشرعية، وهذا الأمر يجعل فلسطين حكاماً في موقف المتردد من الانضمام إلى نظام روما ما بين رغبته في حماية الشعب الفلسطيني بشكل قانوني دولي وبين غيرته على مصير المقاومة والفصائل والقيادة الفلسطينية التي قد تساءل أمام المحكمة الجنائية الدولية، ويبقى الأمر كذلك (معلقاً) إلى حين الاعتراف الرسمي بشرعية مقاومة الاحتلال.

وهذا يقودنا إلى أمر جوهري، وهو تفسير نص المادة (7) من نظام روما، وهي ذات طابع أمني يتعلق بضبط الأمن والنظام العام، والتي تدخل ضمن دور واختصاص الأجهزة الأمنية للدولة والمهام الموكلين بها، إذ في عام 2006م وقعت أحداث مسلحة في قطاع غزة بين حماس وفتح، وأوقعت قتلى وجرحى، وبالتالي يكمن التخوف من مساءلة الأطراف التي كانت متنازعة عسكرياً في القطاع عن أحداث عام 2006م واعتبارها أعمالاً خاضعة لسلطة المحكمة الجنائية الدولية وتصنيفها كجرائم ضد الإنسانية.

أضف إلى ذلك وعلى المستوى الفلسطيني الإسرائيلي هناك حالة عدائية مستمرة مع إسرائيل، الأمر الذي قد يضع فلسطين في موقف حرج لما يقدمه المجتمع الدولي من رعاية لها، وفي هذه الحالة قد يُعتبر نشاط المقاومة الفلسطينية عملاً عدائياً، أو جريمة ضد الإنسانية يخضع لاختصاص وصلاحيّة المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى التخوف من قيام عائلة إسرائيلية تحمل جنسية غير جنسية دولة إسرائيل تكون عضواً في نظام روما، من تقديم شكوى أو رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد دولة فلسطين أو أشخاص أو قيادات سياسيين أو عسكريين سواءً من الفصائل أو المقاومة أو قيادات في السلطة الوطنية الفلسطينية ودولة فلسطين، بسبب مقتل مواطن مدني إسرائيلي نتيجة لأعمال المقاومة، وبالتالي تعرّض الأشخاص المتهمين للملاحقة الجنائية على كافة الأعمال كاحتجاز الرهائن المدنيين أو العسكريين الإسرائيليين أو قتلهم، أو إطلاق صواريخ المقاومة وتنفيذ عمليات فدائية اتّجاه المعتصبات والمدن الإسرائيلية.

رابعاً: - عدم سقوط الجرائم بالتقادم

وفقاً لنظام روما وتحديد المادة (29) منه، بالإضافة إلى قواعد القانون الجنائي الدولي، فإن الجرائم لا تسقط بالتقادم، وهذا يتعارض مع القوانين الإجرائية والعقائية الفلسطينية النافذة، فالجرائم والعقوبات تسقط بمرور الزمن، الأمر الذي قد يعرض أشخاص أو مسؤولين فلسطينيين للمساءلة الجنائية الدولية مدى الحياة على جرائم معاقب عليها دولياً، في حين أن هذه الجريمة أو العقوبة وفقاً للنظام القانوني والإجرائي الفلسطيني قد تكون سقطت بمرور الزمن .

الخاتمة :-

مما لا شك فيه أن الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية ، سلاح ذو حدين ويمكن استخدامه بطريقة أو بأخرى ليكون مسلطاً على المقاومة الفلسطينية في ضوء المعطيات السياسية والتحويلات الكبرى التي شهدها العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وقيام الولايات المتحدة الأميركية بتحويل مفهوم المقاومة وحق الدفاع الشرعي عن النفس في كثير من بلدان العالم ليكون إرهاباً بنظرها ، وفي إطار هيمنتها على الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، يمكن لها أن تلعب دوراً بارزاً في جعل هذا الانضمام معقداً على الفلسطينيين إما من خلال تسويق التحقيقات عبر مجلس الأمن - أو من خلال التلويح بمحاكمات للقيادات الفلسطينية ، لذلك لا بد من طرح الموضوع فلسطينياً للنقاش بدون مواربة أو خجل ، وإشراك كافة المختصين في القانون الدولي والدبلوماسي حتى يتمكن من صياغة رؤية حقيقية وإنتاج آلية وطنية تستطيع صياغة إستراتيجية وطنية حول شاملة تهدف إلى مقاومة الاحتلال وعزله على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والقانونية باعتباره نظام قائم على احتلال أراضي الغير على أساس التمييز والفصل العنصري وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها بشكل متكامل على النحو التالي :

1. ضرورة تشكيل فرق بحثية من القطاع الحكومي والأهلي تتضمن في عضويتها مجموعة قانونيين وأكاديميين وسياسيين ذوي خلفية وخبرة عملية في موضوع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وخاصة المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما، والتي قد توصلنا إلى مجموعة محاذير يجب الانتباه لها وتمكن القيادة الفلسطينية من الاسترشاد أو الاستئناس بها لاتخاذ قرار الانضمام إلى نظام روما من عدمه.

2. العمل على الانضمام فوراً لنظام روما للمحكمة الجنائية الدولية واعتبارها الطريق القانوني والدبلوماسي لفضح سياسة الاحتلال وجرائمه بغض النظر عن النتيجة العقابية المباشرة لمجرمي الحرب والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني ، والسيناريوهات المتوقعة واعتبار المحكمة جزء من كل متكامل في إطار المعركة القانونية مع الاحتلال في كل الهيئات الناتجة عن انضمام فلسطين لمجموعة الاتفاقيات الدولية ، حتى نصل لتعرية الاحتلال أمام المجتمع الدولي الذي مازال جزء كبير منه يعتقد أن إسرائيل تعتبر احد أفضل ديمقراطيات المنطقة .

3. الدعوة لانعقاد مؤتمر الدول الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات جنيف الأربع نطالب به المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني .

4. العمل على تشكيل مجموعات مناصرة للقضية الوطنية الفلسطينية على المستوى الدولي الرسمي مكونة من الدول التي ساندت القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة عند إقرار عضوية المراقب ، أو أثناء العدوان الإسرائيلي على الأخير على قطاع غزة ، الأمر الذي يفتح المجال معها للتشاور بشكل جدي حول طلب انعقاد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت (عنوان الاتحاد من اجل السلم) الصادر عن الجمعية العام بقرار رقم 377 (5) سنة 1950 للوقوف أمام حق النقض الفيتو الذي تستخدمه الولايات المتحدة بشكل متعسف للحيلولة دون إصدار قرار يجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة الأمر الذي يهدد الأمن والسلم على المستوى الدولي لذا وجب على الأسرة الدولية مجتمعة أن تأخذ على عاتقها هذه المهمة من خلال تحويل صلاحيات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بعد تعطل أعمال مجلس الأمن نتيجة استخدام حق النقض بطريقة غير معتدلة ، ودعوة الأسرة الدولية لتعلن بصوت مرتفع عدم قبولها لوجود إسرائيل كدولة فوق القانون ، وان تعتبر إسرائيل كدولة تهدد السلم والاستقرار على المستوى الدولي .

المراجع :-

1. إيهاب شحادة : « المحاذير القانونية ذات الطابع السياسي التي قد تنتج عن انضمام دولة فلسطين إلى ميثاق روما » موقع كل الحقيقة - موقع اليكتروني
http://www.kulalhaqiqa.ps/arb/ar_page.php?id=w5cknra931753y19nttbfu
2. أحمد صبح : « المحكمة الجنائية الدولية والدول العربية » مؤسسة عامل الدولية ، بيروت 2011
3. علاء البدارنة :- «انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية بين الهواجس والآمال المعلقة » ، وكالة وطن للأبناء -موقع اليكتروني
<http://www.wattan.tv/ar/news/102483.htm>
- 4.الموقع الرسمي لمحكمة الجنايات الدولية :-
http://www.icc-cpi.int/en_menus/icc/Pages/default.aspx

تقارير

غياب الدولة يؤثر سلبياً على العلاقة اللبنانية الفلسطينية

وفيق الهواري*

في 6 كانون الثاني 2008، أطلق ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عباس زكي إعلان فلسطين في لبنان في احتفال يوم الشهيد في قاعة اليونسكو في بيروت ليفتح الباب أمام مرحلة جديدة في العلاقة اللبنانية الفلسطينية، ويتضمن إعلان فلسطين نقداً للسياسة الفلسطينية خلال الحرب الأهلية اللبنانية وانحياز الفلسطينيين لأحد طرفي النزاع، واعتذاراً للشعب اللبناني بمكوناته كافة عن مشاركة الفلسطينيين في الحرب الأهلية، والاعتذار غير مشروط باعتذار مقابل. ولكن قبل الحديث عن هذه العلاقة لا بد من تسليط الضوء على تاريخيتها:

قبل الانتدابين البريطاني والفرنسي على فلسطين ولبنان، لم تكن هناك حدوداً مرسومة بين البلدين، وكان الناس ينتقلون بين البلدين بصفتهم رعايا للسلطنة العثمانية، وبعض العائلات اللبنانية كانت تنتقل للعمل في أراضي فلسطين وبعضها لشراء عقارات وأراضٍ للاستثمار. بعد 1923، صار هناك نقاط حدودية للجيشين البريطاني والفرنسي، لكن ذلك لم يشكل عائقاً أمام انتقال الناس بين البلدين، وإذا كان اللبنانيون وجدوا في فلسطين سوقاً للعمل في مختلف الميادين، فإن لبنان كان مصيفاً للفلسطينيين، وكانت جزين مثلاً نقطة استقطاب لهم، وأثناء ثورة 1936-1939 كان لبنان مركزاً لتدريب الأسلحة للثوار الفلسطينيين من جهة، وممراً لتدريب المواد الغذائية والخضار والفواكه للمستعمرات الصهيونية من جهة أخرى. وقد لعب بعض يهود لبنان دوراً بتأمين وصول شحنات الغذاء إلى المستعمرات بمساعدة لبنانيين من مختلف الطوائف.

في تلك الفترة كان التزاوج رائجاً وخصوصاً بين أهالي عكا وأهالي صيدا، إلا أن وضع اللبناني في فلسطين كان يوازي وضع الفلسطيني في وطنه، له حق العمل، التملك، التنقل وغيرها، ويستفيد من الخدمات الصحية والاجتماعية في ميدان عمله كالفلسطيني نفسه.

* صحفي لبناني

في فترة الأربعينات، وأثناء سعي العصابات الصهيونية لشراء الأرض، أقدم عدد من ملاك الأراضي اللبنانيين الكبار على بيع الأراضي للصهاينة، وخلال عامي 1947-1948 شارك عدد من اللبنانيين في القتال ضد العصابات الصهيونية وقتل عدد منهم مثل محمد زغيب وذيب عكرة.

بعد النكبة، لجأ إلى لبنان نحو 110 آلاف فلسطيني ورافقهم نحو 90 ألف لبناني كانوا يعيشون في فلسطين (كان هناك 3 قنصليات لبنانية في فلسطين)، بعض اللبنانيين سجل اسمه في لوائح الأنروا، مع احتفاظه بالهوية اللبنانية، للاستفادة من خدماتها .

تقدر قيمة الأموال التي نقلها اللاجئون الفلسطينيون إلى لبنان نحو 15 مليار دولار بالقيمة الحالية، وحصل كبار الممولين الفلسطينيين على الجنسية اللبنانية بعد اللجوء.

وفد معظم اللاجئين من الجليل الأعلى ليستقر بعضهم في مخيمات استعملتها قوات الانتداب، أخرى سكنها اللاجئين الأرمن، وجرى تجميع الآخرين في منطقة البرج الشمالي، ووزعوا على مخيمات قريبة من المدن، باستثناء مخيم نهر البارد والضبيّة.

الأول تأسس عندما حاول فلسطينيون التوجه إلى سوريا، التي أقرت سلطاتها الحدود الشمالية في وجههم فاضطروا إلى التخييم عند مجرى نهر البارد وأسسوا مخيمهم هناك. أما مخيم ضبيّة فقد تأسس بعد سنوات من اللجوء، عندما عادت عائلات، كانت قد نزحت إلى حلب، واستقرت على أرض تملكها الكنيسة المارونية وجرى استخراجها لاحقاً من قبل الأنروا.

فترة 1948-1967

خضع الفلسطينيون لإجراءات أمنية قاسية، مثل منعهم من التنقل من مخيم إلى آخر إلا بإذن، حرمانهم من حرية التعبير والتنظيم، وجرى استخدامهم كأيد عاملة رخيصة في قطاعي الزراعة والبناء بشكل رئيس. لا تمثل سياسي أو نقابي لهم، يخضعون لقرارات أمنية، في غياب سياسة مقننة تجاههم.

انتسب الناشطون الفلسطينيون إلى الأحزاب القومية (حزب البعث، القوميون العرب ...) كوسيلة للتأكيد على حق العودة وقومية المعركة. في أواخر الخمسينات، بدأ بعض الفلسطينيين بطرح فكرة ضرورة أخذ القرار بأيدينا، وأصدروا نشرة "فلسطيننا"، بالمقابل تعرضوا إلى

ملاحقات أمنية شديدة، كاستشهاد جلال كعوش تحت التعذيب عند الشعبة الثانية. في هذه الفترة، بدأت عمليات رمزية ضد الاحتلال الإسرائيلي قام بها مجموعة من أبطال العودة وشباب الثأر. بالمقابل كان الجيش اللبناني يستخدم بعض الفلسطينيين للقيام بمهام استطلاعية داخل الأراضي المحتلة.

عام 1964 تأسست منظمة التحرير الفلسطينية وافتتحت مقرها في بيروت، لكن لم يكن لها أي علاقة بمتابعة أوضاع اللاجئين.

مع مطلع عام 1965، انطلقت الثورة الفلسطينية لتعبر عن قرار فلسطيني مستقل. في الجنوب، لعب الزعيم الشعبي الصيداوي معروف سعد دوراً أساسياً، وكان نائباً آنذاك، في وصول مجموعات مسلحة إلى الأراضي المحتلة وعودتهم، في حين كانت سياسة لبنان تجاههم هي المراقبة الأمنية ومنعهم من أي تحرك سياسي أو نقابي.

اختتمت المرحلة عند هزيمة 1967، ومحاصرة المخيمات الفلسطينية خوفاً من قيامهم باحتجاجات توتر الأمن، على حد تعبير السلطات آنذاك.

مرحلة 1967-1975

هذه المرحلة تميزت بالنظر إلى الثورة الفلسطينية كبديل عن الحرب النظامية، احتضان يساري-إسلامي للثورة، مقابل عداء يميني-مسيحي سلطوي، إذ كانت نظرة السلطة تقوم على نظرية، أننا نستفيد من الصراع العربي الإسرائيلي، لكننا لا نريد أن ندفع ثمنه له.

شهد عام 1968 بداية تمرکز قواعد الفدائيين في الجنوب، مضايقات أمنية لبنانية لها ولأهالي المخيمات، انفجر الوضع في 23 نيسان 1969، وازدادت الاشتباكات جنوباً بين الجيش والفدائيين، وقعت اتفاقية القاهرة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، بصفتها تحدد للمرة الأولى العلاقة بين الطرفين، ونصت على إعطاء الفلسطيني الحق في إدارة شؤونه بنفسه داخل المخيمات وحقه بالتواجد المسلح جنوباً وفق شروط محددة.

إلا أن الفلسطيني لم يلتزم بالاتفاقية وسعى للحصول على مكاسب أكثر مما تمنحه الاتفاقية المذكورة، مستفيداً من الدعم اللا محدود من قبل قسم من اللبنانيين (مسلمون ويسار)، بالمقابل رأت الأحزاب المسيحية أن الوجود المسلح الفلسطيني يهدد السيادة والاستقلال، وبالمفهوم اللبناني هو إضافة إسلامية تخل بالتوازن المتفق عليه عام 1943، مما أدى إلى

اشتباكات مستمرة بين الجيش والفدائيين، وانهيار الوضع الاجتماعي، ومطالب سياسية ليسار والمسلمين، في محاولة استثمار البندقية الفلسطينية لإجراء تعديلات على النظام السياسي اللبناني، من جهة، ومحاولة فلسطينية للإمساك بالمناطق المتواجدها لتكون مساحة حرة لتحركه نحو العالم والمطالبة بحق العودة من جهة أخرى، بالمقابل تحضيرات عسكرية لأحزاب اليمين والمسيحيين، مما أدى لانفجار الحرب 1975 والفلسطيني طرف أساسي فيها.

مرحلة 1975-1982

في هذه المرحلة لم تكن هناك علاقة قانونية بين السلطة والمقاومة سوى اتفاقية القاهرة، اجتماعات متتالية للالتزام بها بدون طائل. حروب داخلية، تهجير الفلسطينيين والمسلمين من مناطق شرق بيروت، تهجير مسيحيي الدامور والعيشية، منظمة التحرير الفلسطينية تمارس سلطتها على قسم أساسي من لبنان وهي سلطة مطلقة تجاه الفلسطينيين واللبنانيين على السواء، أحزاب اليمين المسيحي تمارس سلطتها على مناطقها، السلطة الرسمية هي الأضعف، تجاوزات فلسطينية ضد الجميع واشتباكات يومية جعلت العلاقة بين الفلسطينيين واللبنانيين علاقة تناحرية.

مرحلة 1982-1991

اجتياح إسرائيلي، رحيل قوات الثورة الفلسطينية عن لبنان، لكن كان هناك مؤثر، على الرغم من كل التجاوزات الفلسطينية، فإن اللبنانيين المحاصرين في بيروت بقوا على وفائهم للثورة ولم تخرج أصوات تطالبهم بالرحيل.

14-16 أيلول 1982 مجازر صبرا وشاتيلا، دعوة لاقتلاع الوجود الفلسطيني من لبنان، ونشر وسائل الإعلام خرائط أعدها النظام السياسي الجديد في لبنان تظهر بيروت خالية من المخيمات الفلسطينية.

نشوء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، عمليات عسكرية ضد الاحتلال، مساهمة أساسية للفلسطينيين في العمليات وفي مد القوى الأخرى بالسلاح.

في تشرين الثاني 1982، صدر مرسوم وزارتي وقعه الوزير عدنان مروءة يمنع الفلسطيني من ممارسة العمل في عدد كبير من المهن.

1984 انفجار الوضع في بيروت وعودة إلى حكم الميليشيات، الصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السوري على أشده، تشكيل لجنة الوزيرين مع قيادة العمل الوطني الفلسطيني. اجتماعات عديدة بدون الوصول إلى أية نتيجة.

1985 اندلاع حرب المخيمات، حرب سورية ضد الفلسطينيين من خلال استخدام حركة أمل، توقفت حرب المخيمات بعد اندلاع انتفاضة الحجارة في فلسطين. حروب لبنانية داخلية، البعض يتوسل الفلسطيني لاستخدامه في معاركه الخاصة، وصولاً إلى اتفاق الطائف، الذي لم يحدد إطاراً للعلاقة محددة مع الوجود الفلسطيني وخصوصاً بعد إلغاء اتفاقية القاهرة التي كان الواقع قد ألغاهها. تحدث اتفاق الطائف عن سحب السلاح غير الشرعي من الميليشيات.

عام 1991 وأثناء استلام الجيش لمهامه في الجنوب، رفضت قيادته استلام السلاح الخفيف من مسلحي المخيمات، ليبقى آنذاك ورقة يستخدمها العامل الإقليمي في رعايته للحكم في لبنان.

مرحلة 1991-2005

فترة الرعاية السورية، أقصى الإجراءات ضد الفلسطيني، إلزام الفلسطيني بسمة الدخول والخروج، ثم قانون التملك للأجانب، إدارة الظهر للمعاناة، اعتقالات بالجملة وسجن في سورية، إطلاق يد التنظيمات الملتحقة بالنظام السوري في المخيمات التي تحولت إلى مقرات لنشر المخدرات ومخبأ للمطلوبين برعاية إقليمية، بالمقابل نشاط خجول لمنظمة التحرير الفلسطينية، محاولات التفاهم لم تلقَ صدى.

مرحلة 2005-2012

اغتيال الرئيس رفيق الحريري، انسحاب السوري أوجد انفراجاً بالوضع الفلسطيني، زيارات للمسؤولين الفلسطينيين، تشكيل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، تدرج بالعلاقات الرسمية وصولاً إلى الاعتراف بسفارة دولة فلسطين، لكن ذلك لا يخفي غياب أي اتفاق سياسي واضح للعلاقة مع اللاجئين الفلسطينيين، تجري متابعات تفصيلية لقرارات أمنية لإيجاد حلول مؤقتة، الغائب الأساسي هو رؤية فعلية لعلاقة فلسطينية لبنانية يمكن أن تفرج عن خطة واقعية سياسية تعمل على تطوير هذه العلاقة بشكل رسمي يرافقها عمل على المستوى القاعدي بين الشعبين.

التحدي الأساسي هو أن نظرة كل مجموعة من المجموعات المكونة للمجتمع اللبناني تختلف عن الأخرى ومعظمها يسعى لاستخدام الفلسطيني في صراعه الداخلي.

العائق الأساسي: عدم التوافق اللبناني على الوضع الداخلي اللبناني واستمرار النزاع بعد عام 2005 الذي لم يحسم بعد.

وتباين وجهات النظر تجاه العلاقة اللبنانية الفلسطينية، ويبدو أن الأحداث التي مرت بلبنان لم تستطع أن تبدل كثيراً من وجهات النظر لمختلف الأطراف اللبنانية والفلسطينية.

يقول أمين سر حركة فتح وفصائل م.ت.ف. في لبنان - عضو المجلس الثوري لحركة فتح فنيحي أبو العردات:

” اليوم تقوم العلاقة على مستويين: مستوى السفارة الفلسطينية ومستوى الفصائل، وقد نجحنا في حل عدد من القضايا العالقة مثل أوضاع فاقد الأوراق الثبوتية، إعادة تسجيل نحو 27 ألف فلسطيني غادر إلى أوروبا، كما تعاوننا في مجال المطلوبين الموجودين في المخيمات، وبادر لبنان إلى تشكيل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التي كانت تنسق مع السفارة والفصائل. لكن ذلك لم يتطور بسبب أزمة القتال في مخيم نهر البارد عام 2007 مما دفع إلى تأجيل الكثير من القضايا، كذلك ساهم تبديل الحكومات اللبنانية في تأخير الحوار بين الطرفين، نحن نلتزم الحوار طريقاً للوصول إلى المطالب، ونحن نتابع الوضع مع رئيس الحكومة ولجنة الحوار وإذا تابعنا بشكل جدي يمكن أن ننجز شيئاً وخصوصاً بين الطرفين“.

ولمسئول الجهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان مروان عبد العال رأي في العلاقة يلخصه بما يلي:

” لا أتوقع أن تنجح العلاقات في اللحظة السياسية الراهنة وخصوصاً أننا نشهد في لبنان صراع بين اتجاهين: الأول، يؤسس لعصبية لبنانية تعتمد سياسة عنصرية تنظر إلى الفلسطيني كعنصر غير مرغوب به ووجوده يشكل خطراً على الكيان اللبناني. والاتجاه الثاني، يسعى لاستخدام الوجود الفلسطيني كفضاعة في وجه الآخر لتحسين موقعه في المعادلة اللبنانية ويرى بإعطاء الفلسطيني حقوقه الإنسانية والاجتماعية يفقده سلاحاً شهراً في وجه الآخرين“.

أما مسئول حركة حماس في لبنان علي بركة فيوضح قائلاً:

” السياسة الجديدة أن لا نكون طرفاً في أي نزاع داخلي لبناني، بل نساعد على المصالحة الداخلية إذا استطعنا، لأن وحدة لبنان واستقراره هي قوة لنا، ونحن في حركة حماس ننتهج سياسة المحافظة على أمن المخيمات وجوارها، كما نسعى للحصول على الحقوق الإنسانية والاجتماعية.“

ما نطلبه للمستقبل هو: إستراتيجية مشتركة، طاولة حوار رسمي فلسطيني لبناني تحت عنوان دعم حق العودة ورفض التوطين، إقرار الحقوق الإنسانية والاجتماعية، بناء أفضل العلاقات بين الشعبين، حوار بناء إيجابي يفتح الباب لمعالجة كل جوانب الوضع الفلسطيني، أي يجب فتح كل الملفات لنصل إلى اتفاق ورؤية مشتركة تحفظ سيادة لبنان وتوفر العيش الكريم للاجئ الفلسطيني، ونعمل من أجل حق العودة إلى ديارنا الأصلية” .

ويرى مسئول حركة الجهاد الإسلامي أبو عماد الرفاعي:

” حالياً، لا يزال التنكر لحقوق شعبنا الفلسطيني الاجتماعية والإنسانية والمدنية مستمراً، بسبب استمرار الخلافات اللبنانية الداخلية حول منهجية وآليات التعاطي مع الوجود الفلسطيني في لبنان. ولا يزال شعبنا محروماً من ممارسة حقوقه في العمل والضمان والتملك والبناء وغيرها من القضايا، ورغم كل الجهود التي بذلتها الفصائل والقوى الفلسطينية من أجل تفعيل الحوار مع الحكومة اللبنانية، إلا أن الخلافات المذهبية والطائفية الحادة في لبنان، جعلت من الملف الفلسطيني مادة تجاذب واختلاف حاد بين مختلف الفرقاء السياسيين، الأمر الذي يحول دون إمكانية الشروع في حوار جدي وفاعل، وهذا يدل على عدم وجود قرار سياسي لبناني لتفعيل الحوار أو لحل المشاكل“ .

إن مستقبل العلاقة مع الحكومة اللبنانية مرهون بقدررة الأطراف اللبنانية على توحيد موقفها تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان، ومرتبطة بفتح حوار سياسي جدي يعالج كافة القضايا العالقة والمزمنة على قاعدة الحقوق والواجبات، كما إنها مرتبطة بفتح المجال أمام الشعب الفلسطيني من أجل العمل على العودة إلى أرضه، ودعم موقفه الراض للتوطين، عملياً، من خلال إقرار حقوقه كافة، وإزالة الحصار المفروض على المخيمات، وتسهيل حرية الحركة والتنقل والعمل.

أما لبنانياً فإن رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني السابق خلدون الشريف يعتقد:

أن العلاقات اللبنانية الفلسطينية حالياً مقبولة إلى حد بعيد على الصعيد السياسي العام أي ما بين الدولة اللبنانية والسلطة الفلسطينية وحماس أيضاً، وخصوصاً أن لبنان هو الدولة العربية الوحيدة التي تعترف بوجود سفارة لدولة فلسطين، والعلاقة مع الفصائل الفلسطينية المختلفة تتم وكأنها جسم سياسي واحد وتجتمع مع الجميع عبر وفد فلسطيني موحد.

وتحاول الدولة عبر لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني تطوير هذه العلاقة بأوجهها السياسية، الأمنية، الإنسانية والقانونية. بما يتلاءم مع الإجماع الوطني اللبناني، وإذا واجهنا أية قضية يمكن أن تؤثر سلباً على الإجماع الوطني نعمل على استبعادها إلى حين تأمين الإجماع.

أما على صعيد العلاقة مستقبلاً فإن ننطلق من إيماننا على حق العودة إلى ديارهم، ومن أن قضية فلسطين هي قضية العرب المركزية ونرى أن المسؤولية عن اللاجئين هي مسؤولية مشتركة لبنانية، عربية ودولية، وأن على المعتصب الذي هجر أهل فلسطين أن يتحمل مسؤولية عمله. لذلك نسعى ونضع نصب أعيننا وبكل إمكاناتنا إلى دعم حق عودتهم ومنع توطينهم على أرض لبنان، ونرى أن العلاقة مستقبلاً يجب أن تكون بهذا الاتجاه.

ويقول المسئول الأمني السابق في القوات اللبنانية والناشط الاجتماعي حالياً أسعد شفتري: مطلع عام 2008، أعلن القيادي الفلسطيني عباس زكي الاعتذار الفلسطيني الشهير، جمعنا توقيع 44 مسيحياً شارك معظمهم في الحرب الأهلية ليرحبوا بالاعتذار الفلسطيني ويقدموا اعتذاراً من جهتهم، يومها تعرفت إلى القيادي كمال مدحت (قتل لاحقاً) والى الإعلامي الفلسطيني هشام دبسي اللذان رحبا كثيراً بالبيان الذي أصدرناه. بعدها زرت المخيمات وليتني لم أزرها، أخجل من كوني لبنانياً وأن تكون المخيمات على الصورة الموجودة عليها. بؤس و فقر، كيف يمكن أن تكون علاقتنا معهم جيدة ونحرمهم من حقوقهم كما لا يجوز الانتقاص من إنسانيتهم.

ويقول أمين عام التنظيم الشعبي الناصري د. أسامة سعد: حالياً وبعد إلغاء اتفاق القاهرة لا توجد أية صيغة سياسية تحكم العلاقة بين الطرفين وهذه ثغرة كبيرة، وأنا أعتقد أن شروطاً يجب أن تتوفر لإيجاد صيغة تحكم العلاقة اللبنانية الفلسطينية ومنها التزامات عربية ولبنان جزء منها يجب أن تؤمن للفلسطينيين، وهناك مسألة أمن الشعب الفلسطيني في مواجهة المخاطر التي تظال وجوده، وهناك مسألة الأمن الوطني اللبناني بالإضافة إلى الحقوق الإنسانية والاجتماعية وحق التعبير السياسي للفلسطينيين. إلا أنني أعتقد أن الواقع اللبناني الحالي لا يمكن أن يتيح للطرفين الوصول إلى صيغة محددة تؤمن مصالحهما.

ويرى العلامة السيد هاني فحص أن: ”علاقتنا مع الفلسطينيين مستمرة، لم تنقطع، لنا شروط كثيرة على القوى الفلسطينية بعضها تحقق وبعضها الآخر لم يتحقق، لكنها ليست شروطاً على القضية والشعب، وإنما وأبناء جيلي مستمرين معهم على الحل وعلى المر وهذا من آثار الاندماج النسبي الذي أتيح لنا“.

كما تحولت المقاومة في لبنان، نتيجة علاقات غير مدروسة وبسبب خلل في بنية السلطة اللبنانية حرمها من الولاء الوطني العميق، فظهرت وكأنها جيش اليسار مقابل اليمين وجيش المسلمين ضد المسيحيين على الرغم من عدم تطابق سياستها مع سياسة اليسار ولا مع سياسة

المسلمين. وليس صدفة أن تغيب فلسطين خلال عامي 76-75 عن الحدث اليومي.

كما أن اليمين اللبناني ارتكب خطأً كبيراً عندما وقف ضد المقاومة وكأنه ضد القضية، كان مربكاً عندما كانت المقاومة أكثر حكمة ودراية، لكن المقاومة دخلت الحرب وكنا شركاء في الحرب التي كانت لصالح فلسطين ظاهراً ولغير صالحها فعلاً.

العلاقة اليوم أفضل بكثير من السابق ولا يشوب العلاقة سوى الموقف اللبناني من المخيمات ومن الحقوق الإنسانية والمبالغة في استخدام شعار التوطين.

أما عن المستقبل، فكل ما تقدم الفلسطيني في بناء دولته بشروط قاسية أو أقل قسوة، كل ما يرتاح لبنان. وإذا الشعب الفلسطيني حُرِم من حقه في دولة مستقلة واختار المقاومة من الداخل وبرؤية عميقة فإن العمق اللبناني جاهز للدعم شرط عدم الخلط بين لبنان وفلسطين. بالمقابل أكبر خدمة يمكن للبنان أن يقدمها للقضية الفلسطينية أن يبني دولته التوافقية القائمة على التعدد والحرية والقانون، وأن يعاود النهوض بكل أبنائه ولأجلهم أيضاً، وأن يكف الجميع عن تفصيل ملابس نضالية للشعب الفلسطيني، هو أدري وأقدر على خياراته، واستقلالته شرط أساسي لنجاحه.

أما النائب هاني قيسي عن حركة أمل/مسئول إقليم الجنوب فيقول:

مرت العلاقة اللبنانية الفلسطينية بمراحل مختلفة تراوحت بين علاقة جيدة عند النزوح وأخرى سلبية بسبب تداعيات الأحداث في لبنان، هذه المراحل جعلت من العلاقة مع لبنان رسمياً خاضعة لكثير من الاعتبارات التي طبعت الصراع العربي-الإسرائيلي، وكانت ترتقي أحياناً وتضعف أحياناً أخرى، حتى كان الاجتياح عام 1982 فاختلطت كل الأوراق، مع العلم أن غالبية الشعب اللبناني عمل من أجل القضية الفلسطينية وسعى إلى أفضل العلاقات مع الشعب الفلسطيني وآزره في معاناته بعد التهجير

حالياً العلاقة جيدة على الصعيد الرسمي والصعيد الشعبي هناك تواصل رسمي. وعلى صعيد الحركة (أمل) العلاقة قائمة مع كل الفصائل وعندنا لجنة برئاسة أحد أعضاء مكتبنا السياسي تتابع اللقاءات والاجتماعات مع الفصائل بدون استثناء.

ويرى مسئول الملف الفلسطيني في حزب القوات اللبنانية المحامي فادي ظريفة:

بادرت القوات اللبنانية عام 2005 إلى مد يدها للفلسطينيين على قاعدة فتح صفحة جديدة، لا يعني ذلك نسيان ما حصل، إننا ضد النسيان حتى لا تتكرر الحرب، بل أن نبدأ صفحة

جديدة، وأن العداء التقليدي لليمين المسيحي للفلسطينيين انطوى، وبدأت مرحلة جديدة. وكلفت القوات اللبنانية أحد مسؤوليها لمتابعة كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني وعقدنا لقاءات معهم ولبينا معظم اللقاءات التي دُعينا إليها. وقدمنا اقتراحاً خطياً بأحد اللقاءات يتعلق بحق العمل للفلسطيني على قاعدة إعطائه الأولوية بالعمل على غيره من الأخوة العرب والأجانب، ولو تم تطبيق هذا الاقتراح لما كنا نجد هذا الكم الهائل من العمالة الأجنبية.

ولا بد من مراعاة وضع الدولة اللبنانية وتركيبها الاجتماعية والطائفية، وخصوصاً أن مصلحة الدولة ليست إطاراً آمياً يطبق نفس المعايير أينما كان.

أما عضو مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي د. بهاء أبو كروم فيعتقد أنه ”حصلت مبادرات من الجانب الفلسطيني لطفي صفحة الحرب، وتنفيذ سياسة النأي بالنفس، وخروجه من دائرة التجاذب الداخلي، ولا بد من الإشارة للجهد الكبير الذي بذله السفير الفلسطيني الأول عباس زكي لإنباح المصالحات مع أطراف أساسية وخصوصاً المسيحية منها، عندما أعلن وثيقة فلسطين في بيروت ووثيقة شرف ووفاء موجهة للبطريك الماروني آنذاك. بالمقابل خطت أطراف لبنانية خطوات في هذا الاتجاه، لكن النجاح في ذلك دونه عقبات أهمها:

ما زال لبنان ينظر إلى الوضع الفلسطيني من منظور أمني حتى الآن، إذ أن ضابطاً في وزارة الداخلية هو المعني بالملف الفلسطيني، على الرغم من الاتفاق الذي تم في لجنة الحوار اللبناني بشأن السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها، لم ينفذ حتى الآن وهذا عامل يؤثر سلباً على العلاقات في اللحظة الراهنة، والتصرف غير الإنساني بعدم إعطاء اللاجئ الفلسطيني حقوقه واستخدام ورقة التوطين ذريعة، مما يؤثر سلباً على العلاقة أيضاً.

ولكن إذا قارنا ما هو قائم حالياً بالماضي، فإن الوضع الحالي أفضل بكثير، وقام حزبنا بجهد متواضع للحصول على بعض الحقوق للشعب الفلسطيني وما زال متمسكاً بالدفاع عنها. أما على المستوى السياسي فإننا ندفع الآن لأن يحافظوا على قرارهم المستقل.

ومستقبلاً، فإننا نرى أن الجميع معني بمتابعة تطوير العلاقة وصيانتها والحرص عليها. وعلى الدولة المبادرة باتخاذ قرارات جريئة لتحسين أوضاع الفلسطينيين وخصوصاً في نهر البارد، والإسراع بتنفيذ ما تم التوافق عليه في لجنة الحوار بشأن سحب السلاح خارج المخيمات وتنظيمه داخلها بالتعاون مع الجميع وخصوصاً السفارة الفلسطينية.

من جهة أخرى نشجع الفلسطيني ليكون خارج الصراع الداخلي اللبناني. والتعاون بين

السفارة الفلسطينية والجيش اللبناني أدى إلى معالجة الكثير من الإشكالات التي حصلت مؤخراً.

ويعبر النائب الكتائبي إليي ماروني عن رأيه قائلاً:

لأننا نؤمن بحق الشعب الفلسطيني بعودته إلى أرضه ووطنه وسيادته، فإننا نعمل بحرص شديد على إعادة تحسين العلاقات، وجعلها تسلك المنحى الطبيعي لمساعدتهم وتمكينهم من العودة إلى وطنهم. فعدنا من جديد وفتحنا أبواب الحوار اللبناني الفلسطيني والتقينا وما زلنا نلتقي مع قيادات فلسطينية مختلفة على أمل أن يتحقق حلم العودة في القريب العاجل.

أما في اللحظة الراهنة، فإننا في حزب الكتائب على علاقة جيدة مع الرئيس محمود عباس، وملتقي السفير الفلسطيني باستمرار، ونلاحظ أن الطرف الفلسطيني، بعد أن قدم اعتذاره عما حصل في الماضي، يعمل على تحسين الأداء تجاه اللبنانيين، وعلى احترام السيادة والاستقلال، كما نعقد اجتماعات على مستويات مختلفة، وصارت وجهات النظر قريبة جداً بضرورة سلوك كل الطرق القانونية والشرعية لمنع التوطين.

يبدو أن عدم بناء دولة في لبنان يؤثر سلباً على الوضع الفلسطيني، وإن الاعتراف بسفارة في لبنان لا يعني التوصل إلى اتفاق عام يرعى الشأن الفلسطيني في لبنان.

ثقافة

القيم الأساسية في المجتمع الفلسطيني بين مطرقة التاريخ وسندان أوصلو

عماد موسى *

إن نظرة الناس في أي مجتمع من المجتمعات إلى الحياة، غالباً ما نجدتها تتكئ على ثقافتهم وتراثهم، أو فلسفتهم، أو معتقداتهم الدينية، أو معتقداتهم الدينية الشعبية، وهي التي تشكل القيم الإنسانية والمجتمعية، التي يؤمنون بها، وهذه القيم تصبح مع الوقت محددات لهم، وقيم معيارية يقيسون عليها مجمل التحولات التي قد تطرأ على القيم الموروثة، لأنها في الأصل جاءت تعبيراً عن الرغبات والطموحات، والآمال.

فقيم الناس هي التي تحدد لهم، ماذا يحبون؟ وماذا يكرهون؟.. وفيهم يرغبون، وهم ينفرون. ومن ثم تأتي الوسائل لتحقيق هذه الرغبات، فمن هنا يمكننا القول: أن المجتمع الفلسطيني، قدم مراحل تاريخية صعبة، إذ تعرض للغزو، والاحتلالات الأجنبية، والتي كان آخرها الاحتلال الصهيوني الاستيطاني، والذي تمخض عنه قيام دولة إسرائيل، وتشريد غالبية السكان الأصليين في وطنهم، وخارج وطنهم، مما أدت كل مرحلة إلى إضافة قيمة مجتمعية أو أخلاقية، أو موت قيمة، أو تراجع قيمة، فالقيم الأخلاقية، والاجتماعية، والإنسانية المستمدة من التاريخ، والدين، والتراث، ظلت إلى اليوم هي المهيمنة، والمسيطرة، ولما كان المجتمع الفلسطيني خاضعاً للاحتلالات؛ شهدت فيها القيم مداً وجزراً؛ مما أدى ذلك إلى إعلاء قيم محددة مثل: قيمة التضحية والشهادة، والفداء، والبذل، والعطاء، والشجاعة، والإقدام، وفي مرحلة تاريخية لاحقة جاءت النكبة، فدخلت قيم فكرية قومية أو تقدمية («يسارية») من الماركسية اللينينية.

ولما عرفت فلسطين الحداثاة، والتنوير، على أيدي مفكرين ومبدعين مثقفين فلسطينيين من الأخوة المسيحيين، حيث تمكنوا من إدخال القيم الحداثية، والتنويرية إلى القيم الفلسطينية، نظراً لتعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي. وعلى وجه التحديد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ فتم تداول قيم العدالة الاجتماعية التي تعتمد على قيم المساواة، وعدم التمييز، وقيم الحرية ورفض الظلم وكره الاستعباد، والعبودية، وحب الوطن، وحب التحرر، ومع الدخول في العولمة التي بدأت فلسطينياً -على وجه التقدير- مع مؤتمر مدريد.

ونلاحظ في عصرنا هذا، كيف أصبح التصعيد في العلاقات الثقافية واضحاً وبادياً للعيان، حيث حصل هذا التصعيد من خلال تطوير شبكات الاتصال، ووسائل الإعلام العامة، الأمر الذي أدى إلى الاختلافات القائمة بين الثقافات.

أما من جهة أخرى فإننا نواجه، ومن جراء التوسع في الثقافة الحديثة، المسائل الثقافية الجديدة، ومباحثها مثل: عولمة الثقافة، أو بعبارة أخرى عولمة القيم، وإحداث تغيير في البنى القيمية، إذ أصبح هذا التغيير ينتهي إلى تغيير النظام الثقافي في المجتمع.

فقد تبين من مطالعة بعض الدراسات التجريبية حول الإسلام السياسي في فلسطين، مثلاً: أنها تدلّ على أن الواقع الثقافي للنظام السياسي الفلسطيني أخذ في التغيير، والذي كان من أهم أسبابه نجاح حماس في الانتخابات، والسيطرة على غزة لاحقاً، فقد قامت حماس بإرساء قيم القدرة على التضحية المتواصلة المستمدة من العقيدة الإسلامية، لأجل تحقيق هدف منشود، وهو تحرير فلسطين، وبناء دولة إسلامية، في وطن محرر جزئياً أو بالكامل، لذا اختلطت قيم التحرر، مع قيم بناء الدولة، والمشاركة في الحياة السياسية، وإن كان سقفها أوسلو، فكلما وجدت حماس نفسها غير قادرة على التكيف، تقوم بإعلاء قيم التحرر والمقاومة، لتصبح الدماء هنا، ليست نزهة على رمال قطاع غزة، بل يصبح تقديمها يحقق المتعة، لهذا الجيل، بل نار ثورية، تزداد اشتعالاً، كلما تعاضمت الدماء على جدار الوطن وترايه، فما يقرب من عدة آلاف شهيد كلهم، ذهبوا من أجل الهدف المنشود.

وفي المقابل تقف القيم الوطنية والقومية والدينية المعتدلة، وفقاً لبرنامجها السياسي، ولفهمها للتحويلات الدولية، والتي اعترها التغيير بعد أن اجتاحتها قيم العولمة، ومن أبرز هذه القيم التي حملتها العولمة إلى المجتمع الفلسطيني، القيم الليبرالية: والليبرالية في اللاتينية (liberalis ليبرالس) وتعني "الفلسفة السياسية أو النظرة العالمية التي تقوم على قيمتي الحرية والمساواة وتختلف تفسيرات الليبراليين لهذين المفهومين وينعكس ذلك على توجهاتهم، ولكن عموم الليبراليين يدعون في المجمل إلى دستورية الدولة، والديمقراطية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحقوق الإنسان، وحرية الاعتقاد و السوق الحر والملكية الخاصة .»

وبالتالي، فإننا نجد أن هذه القيم الديمقراطية، وقيم حقوق الإنسان، وقيم التسامح الديني والاجتماعي، مبنية على قيمتي الحرية والمساواة؛ وهما أساس القيم الليبرالية، والتي تم إدخالها إلى المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو، حيث أصبحت تشكل جزءاً كبيراً من المنظومة القيمية في المجتمع الفلسطيني.

وتعمل العولمة أيضاً، على عولمة القيم المستندة اليوم على «ثنائي» العنف، والجنس في وسائل الإعلام، وفي السينما العالمية، وفي القنوات الفضائية التي دخلت اليوم إلى كل بيت... وكذلك على تميّط هذه القيم، ومحاولة جعلها، واحدة لدى البشر في المأكل والملبس، وفي العلاقات الأسرية، والعلاقات بين الجنسين، والعلاقات بين الجنس الواحد حيث بدأت تتضح صور العلاقات الجنسية المثلية في المجتمع الفلسطيني وتحظى برعاية دولية ورعاية المجتمع المدني والذي يعني دخول قيم خاصة إلى المجتمع مرتبطة بالمثليين ويبدو أن طرح هذا الموضوع بشكل علني من قبل المؤسسة الأهلية، يعد توطئة للقبول بالآخر المثلي.

وكذلك تعمل العولمة على كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية والجماعية.. وخصوصاً قيم الاستهلاك، والتي أفرزتها ثقافة الاستهلاك والتي تعني تصدير ثقافة ما إلى بلد آخر، عن طريق التسويق، أي طريق الترويج لها لتصبح محببة ومقبولة وغير مستهجنة، وأيضاً نقل العادات و طريقة الحياة و أسلوب تناول الثقافة الاستهلاكية المرتبطة بالعولمة.. ومع البدايات الأولى للسلام العربي الإسرائيلي ولنقل منذ انطلاقتها في مؤتمر مدريد، والتي تزامنت هذه الانطلاقة مع اجتياحات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، إلى الوطن العربي والتي أدخلت قيماً إنسانية على القيم الفلسطينية، مثل قيم العدالة، وقيم التسامح، والذي يعني هذا المبدأ (مبدأ التسامح) في مجتمعاتنا و المجتمعات المعاصرة، والذي يسعى للوصول إلى ما تحمله المادة الأولى في تعريفها الوارد في إعلان التسامح: ”إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا، ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر و الضمير والمعتقد، وأنه الوثام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضاً، والتسامح، هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، والذي يسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، و التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح؛ هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالمياً، ولا يجوز بأي حال الاحتجاج بالتسامح لتبرير المساس بهذه القيم الأساسية. والتسامح ممارسة ينبغي أن يأخذ بها الأفراد والجماعات والدول. فيصبح التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وحكم القانون. وهو ينطوي على نبد الدوغماتية والاستبدادية ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. بحيث لا تعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها. بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم، والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في

العيش بسلام وفي أن يطابق مظهرهم مخبرهم، وهي تعني أيضا أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض علي الغير.

فمن خلال هذه المادة يتضح ثراء المفهوم مما يجعل من الصعب تحديده في تعريف جامع مانع، وهذا يجعل إمكانية التعايش، وحسن الجوار ورفض العبودية والاستعباد للمرأة، وقيم الحرية، أمراً ممكناً في المجتمع. فانتشرت منظمات العمل الأهلي في المجتمع الفلسطيني، وتوسعت أنشطتها لتأخذ مكانها داخل المجتمع، ما أدى إلى تراجع العمل الحزبي، وبالتالي تراجع القيم الحزبية، وهذا راجع إلى قيام بعض الأحزاب بخصخصة ذاته، والتحول إلى منظومة التفكير، والقيم الجديدة، والوفادة ببرامج، وأجندات، وتمويل وفير.

وأصبح المجتمع منشغلاً بتحقيق العدالة تحت بساطير الاحتلال، العدالة الاجتماعية في التوظيف والعلاج، والعدالة الجنائية، وغياب تطبيق العدالة الانتقالية... وتكافؤ الفرص، لهذا انزاح المال في المجتمع، فتم خصخصة الأحزاب السياسية، وغادر كوادرها إلى المجتمع المدني أو غادرت بعض الأحزاب إلى المجتمع المدني، فنتج عنها بروز فئات اجتماعية جديدة شكلت منها طبقة اجتماعية ذات مصالح مشتركة، فتعززت قيم المحسوبية والواسطة، والقيم الأسرية والعائلية والعشائرية والمناطقية، في الانتخابات، وفي شتى الحقول، وبهذا يتم تلبية رغبة الأفراد والجماعات، فبتنا نشاهد اليوم أن التوزيع الوظيفي والمحاصصة الوزارية تستند إلى المناطقية، وقد تم توجيه ضربات متتالية للقيم الفلسطينية التي تبنتها منظمة التحرير، وكان آخرها التخلص من كوادر منظمة التحرير بتقاعد كامل بحيث يتمكن الفريق الجديد استلام جميع المفاصل الوظيفية في جميع مؤسسات السلطة، وتحويل منظمة التحرير إلى رزمة بالية بلا قيمة نضالية أو تاريخية، حيث يتم إحالتها إلى متحف التاريخ الذي لم يكتب، والمتحف الذي لم يشيد بعد، وهذا يعني التخلص من المنظومة القيمية الثورية والتحررية واستبدالها بقيم السوق، ونشاهد اليوم عمليات التمجيد والإشادة بثقافة الاستهلاك؛ بحيث تحول الفلسطينيون إلى كائنات استهلاكية من الطراز الأول، لأنها تستهلك كل السلع والمنتجات المقدمة إليه، سواء المادية أم المعنوية (القيمية) دون تحفظ، وهذا يعني أن الوضع الاقتصادي الفلسطيني البائس، وتعاضم أرقام البطالة، وارتفاع نسبة المستهلكين، سيؤدي بالضرورة إلى تقسيم المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج على أساس قيمي، إلى مجموعات بشرية متناقضة في المصالح ومتناقضة في القيم، ومتناحرة على السلطة السياسية لفرض سلطة القيم اليومية، فالمشاهد والمراقب لتطورات هذا المجتمع يمكنه أن يصنف هذا المجتمع إلى مجموعات ذات قيم اجتماعية وسياسية وأخلاقية متباينة، وأحياناً متناقضة وفقاً لخصوصية كل مجموعة بشرية، كما يلي:

1. مجموعات بشرية في الضفة، وتتألف من الطبقة الاجتماعية التقليدية، والتي تتمسك بالقيم التقليدية للحفاظ على وضعها، وخصوصاً القيم الاجتماعية المعززة بالقيم الدينية، ومجموعة بشرية ناشئة طبقياً وقيماً تتكون من مركب المجتمع المدني ومن السلطة، تعيش حالة صراعية.

2. مجموعات بشرية في غزة وتتكون من النظام الاجتماعي الاقتصادي التقليدي، ومن النخب والفئات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، التي أنتجتها أوسلو، والتي أوجدها الإسلام السياسي، وما تركه الانقلاب من ولادة قيسرية لظاهرة الأثرياء المليونيرات الناتج عن تجارة الأنفاق.

3. المجموعات البشرية الفلسطينية تحت الاحتلال وتتكون من سكان القدس ويحملون البطاقة الزرقاء ولهم مصالحهم المتناقضة مع السلطة فهم يدعون الضرائب لإسرائيل مقابل الضمان الصحي والاجتماعي، وبعض المنافع في التعليم، ويشركون في الانتخابات العامة، لهم قيم مختلطة تتراوح ما بين القيم الدينية والقيم الموروثة اجتماعياً وأخلاقياً وبين قيم الاسرلة والاحتلال، والمجموعة البشرية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948م، لها قيمها الفلسطينية الموروثة، والتي تعزز بها وتمارسها وتتمسك بها بوصفها جزءاً من الصراع على الهوية فترفض التهويد، وتعزز من مكانة قيمة الانتماء الاجتماعي، والوطني، والسياسي الفلسطيني المعززة بالقيم الدينية والقومية، وتدخل في اشتباك مع قيم المحتل الإسرائيلي.

4. المجموعات البشرية خارج فلسطين، وتنقسم إلى عدة مجموعات: مجموعات بشرية في سوريا، وفي لبنان، وفي الأردن، لها قيمها الوطنية المتوارثة والمختلطة بقيم المجتمعات المضيفة، وبقيم العولمة، وتعيش حالة صراعية مع القيم الوافدة وقيم المجتمعات التي يقيمون فيها مجموعات الشتات، وهذه المجموعات لها ثقافتها، ولها قيمها الاجتماعية المتوارثة، والتي أخذت بالتفكك والانحلال التدريجي نظراً لعدم التواصل والاتصال، فتشكلت بمرور الزمن قيم جديدة مكتسبة من المجتمعات التي يعيشون فيها، وفقاً للجغرافيا، فكان لها ثقافتها أيضاً، والتي تحتفظ بقيم الهوية الانتماء والوطنية، والتضامن إلى حد بعيد.

وإزاء هذه الموجة العالية والمتسارعة من انتشار قيم العولمة، ثمة من يدعو إلى الأخذ بها جملة وتفصيلاً، باعتبار ما يحصل هو نتاج إنساني متقدم، لا يصح معه الحديث عن خصوصيات تؤدي إلى العزلة والتهميش، وبالمقابل ثمة من يدعو أصلاً إلى عدم التفاعل مع هذا النمط من القيم الدخيلة.

إلا أن المشكلة مع ذلك، تبقى على المستوى القيمي والأخلاقي مشكلة أساسية بالنسبة إلى

المجتمع الفلسطيني، لأنه بدأ يفقد القدرة على التحكم، والسيطرة على الإدارة في الاقتصاد والسياسة، ووسائل الاتصال، ومصادر المعرفة، ومصادر الأخبار، والمعلومات، مما يجعله عرضة للتأثر بقيم العولمة.

وتجعل هذه العولمة تسير باتجاه واحد هو المجتمع الخاضع للاحتلال، وليس باتجاه التفاعل بين شعوب العالم، ويتنافى هذا الاعتقاد في الواقع مع ما يجري في كثير من مناطق العالم، وبلدانه من انبعاث للروح القومية، والتشدد في طلب الحقوق المتعلقة بها إلى انبعاث الصحوات الدينية، في أنحاء العالم كافة إلى صعود اليمين القومي المتطرف في أوروبا نفسها، وهذا يعني أن العولمة سواء تعمدت تجاهل الخصوصيات الثقافية أم أنها فعلت ذلك «انسجاماً» مع منطق السوق والاستهلاك الذي يتحرك من دون حواجز على مستوى العالم كله، فليس بمقدورها اقتلاع هذه الخصوصيات لأسباب كثيرة، لا مجال لذكرها في هذه العجالة، وتباين عوامل التمسك بهذه الخصوصيات، وعوامل الممانعة والرفض لقيم العولمة بين أمة وأخرى، فترجع معارضة العولمة على الطريقة الأميركية في أوروبا إلى أسباب قومية أو عنصرية أو اقتصادية، فإن الممانعة في العالم الإسلامي مصدرها الدين والثقافة التي تتشكل بواسطته على مستوى نظرة الإنسان إلى نفسه، ورغباته وإلى الآخر، أي إلى علاقاته الأسرية والزوجية والاجتماعية، من دون أن ننسى الشعائر اليومية والأسبوعية والسنوية، التي يفرضها الدين ويصعب على العولمة اختراقها، أو تغييرها مهما أصاب أطراف هذه الثقافة من تبدل لا يمكن أن يطال الجوهر أو النواة الصلبة.

من هنا تلعب المنظمات الدولية والإقليمية دوراً «مباشراً» في المجتمع الفلسطيني في محاولة تثبيت مرجعية للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهكذا تقوم تلك المنظمات بنشاط مشترك مع الهيئات والجمعيات المحلية (ندوات ومؤتمرات..) للبحث في حقوق الإنسان وحقوق المرأة والعنف الأسري والمجتمع المدني وغيرها من قضايا يكثر الحديث عنها منذ سنوات، وعلى الآخر غير الغربي أن يتعلم منها، ويتبناها لكي ينتقل إلى حالة أفضل من الحالة التي هو عليها بغض النظر عن القيم التي تنظم حياته وعلاقاته الأسرية والعاطفية والاجتماعية. وما يستدعي التحفظ هنا ليس على مبدأ العلاقة مع هذه المنظمة الدولية، أو تلك من المنظمات الدولية أو الإقليمية التي تتيح العلاقة معها التعرف إلى تجارب الشعوب وخبراتها، إنما التحفظ يأتي مصدره من طبيعة العلاقة التي تسير باتجاه واحد (دول مستقلة ذات سيادة مع مجتمع قابع تحت الاحتلال)، لذا فإن مضمون العمل المشترك والندوات المشتركة التي تحصل بين طرفين واحد غني وقوي ويتمتع بالسيادة والاستقلال، وواحد ضعيف وفقير، وواقع تحت الاحتلال فكيف لهما أن يبحثا «سويا» تلك القضايا التي أشرنا إليها عن الديمقراطية وحقوق المرأة والحرية الفردية والمجتمع المدني والتربية على السلام والتسامح.

إن ما يجري على هذا المستوى له علاقة مباشرة بالقيم وبالخصوصية الثقافية، وهو أشد تسللاً "إلى عقول النخب الاجتماعية والفكرية وأكثر تأثيراً" عليها من ثنائي العنف والجنس .

إن ما يهم العولمة في مساراتها السياسية أو الثقافية، هو إبراز الجانب القيمي والأخلاقي بشكل واضح، سواء على مستوى التحيز إلى هذه الدولة أو تلك في قضية معينة، أو على مستوى تهميش الآخر، وعدم الاعتراف بخصوصيته .

وبمراجعة التطور الحاصل في المجتمع الفلسطيني نجد انه قد تشكلت في رحمه، طبقة اقتصادية اجتماعية ثقافية جديدة مخالفة بذلك النظريات المتعارف في نشوء الطبقات وتطور المجتمعات، فلم تنشأ ثورة زراعية في المجتمع الفلسطيني بعد أو سلو، ولم يمر بثورة صناعية ولا تكنولوجية، ولا ثورة رقمية، ومع ذلك تشكلت في رحمه طبقة باتت تهمين على مجمل مناحي الحياة نتيجة التحول المفاجئ بعد أو سلو وتدفق أموال المانحين. وارتفاع أسعار العقار واحتكار الوكالات الحصرية.

فهذه الطبقة الناشئة أفرزت مرحلة جديدة في تطور المجتمع أدى إلى بروز نموذج جديد من الأفراد الذين القوا جانباً القيم الأيدلوجية التي تنضوي تحت سمة الصراع الطبقي أو الصراع المسلح مع الاحتلال، والذين بدأوا مع مرور الوقت داخل مؤسسات الحكم في شطري الوطن في الانخراط في المجتمع المدني أو في المؤسسات الاقتصادية أو البرلمانية والمؤسسة الأمنية والعسكرية والمؤسسة الحكومية وتمكنت خلال فترة وجيزة من تشكيل مرجعياتها القيمية في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .. الخ .

وصارت مهمة أولئك الأفراد البحث عن الرخاء الاقتصادي وعن الرفاهية عبر الإقبال على المشتريات، وتحسين الوضع الصحي، ومستوى العيش، والبحث عن الماركات والولوج إلى عالم الاتصالات والمعلومات والانترنت، لتكريس التميز، وتعزيز الانفتاح على الخارج، مما دفع بعجلة التعاظم للنزعة القيمية التي تركز الفردية والتي دمغت المجتمع الجديد فيصبح المال عندها وسواس متعاظم أكثر فأكثر، ويشكل حالة قلق وخيبات أمل في ظل انعدام الأمن الوظيفي وانعدام الأمن الاجتماعي، ومن الملاحظ أن الطبقة الجديدة ماضية في تأسيس حياة، ومجتمع جديدين، والذي يساعد على ذلك؛ هو المغادرة الفردية أو الجمعية على شكل حزم لأفراد الفئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السابقة، والدخول في الطبقة الجديدة من خلال مشاركتها دورها ووظيفتها في المجتمع الجديد، وهذا يفرضي إلى اندثار المركبات الاجتماعية السابقة التي كانت تقوم على (تأطير صارم للرغبات وللتطلعات الفردية) إلا أن المجتمع الجديد يعيش حالات من تحقيق المتع ويحظى بالرفاهية لاسيما أن نوعية الحياة

أصبحت هي الأفق الذي ينتظره، ويبحث عنه في شتى الميادين من السكن المريح والسيارة الفارهة والنوادي وآماكن تسلية الوقت .

وهذا في الوقت الذي تصاب فيه الطبقة الفقيرة والمهمشة، والتي تتسع رقعتها يوماً بعد يوم بثقافة العار وثقافة الإحساس بعقدة الذنب، والتأثيم والتجريم على إيمانها وممارساتها لقيم دينية أو أخلاقية أصيلة وتتعارض مع قيم العولمة وقيم الاستهلاك، وتزداد معها ثقافة القلق الدائم، والحرمان، وارتفاع منسوب خيبات الأمل؛ فتعززت لدى الطبقة الاجتماعية الجديدة داخل المجتمع الجديد ذهنية الإثراء السريع، والتي يستتليها ذهنية الاستهلاك مما جعل منها الفكر السائد والمسيطر على السلوك والممارسة، والذي حقق نجاحاً في التغلغل في العلاقة العائلية والعقائدية والسياسية والنقابية، وأصبح المكون الأساسي في حقول الثقافة المجتمعية الجديدة، وخصوصاً أن هذه الطبقة الناشئة قد بدأت بإحداث نوع من القطيعة مع المراحل السابقة، وإزاء هذا التطور المجتمعي ستجد الفئات الفقيرة نفسها أمام تحدي البحث عن الحماية من جميع النواحي، ولكنها على الرغم من الدور الذي يقوم به أفرادها على الصعيد الخدمي للطبقة الجديدة إلا إنها بمجملها ستتجه نحو العقيدة الدينية طلباً للصبر، والسلوان والمواساة في أوقات الضيق، في إحالة نفسية بهدف الاتقاء من القلق، والمرض، وعند العجز عن تلبية الاحتياجات، وتقوم هذه الطبقة باستخدامها كآليات نفسية للدفاع عن ما تبقى لها من فرص البقاء، ومن أجل منع تسرب خيبات الأمل، ومن أجل الحد من الشعور بالهزيمة الوطنية، والنفسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل تكريس ثقافة الانقسام على شتى الصعد بين التجمعات الفلسطينية في الداخل والخارج، وفي ظل ارتفاع وتيرة الاستلاب، وضياح الأرض، وفقدان الأمل بالهوية، لانعدام فرص السلام؛ ستمتلئ دور العبادة مع استثناء فاضح للنزعة الفردية عند طبقتي المجتمع الجديد، وفي هذا السياق، يمكننا أن نستعير قول المفكر التونسي الدكتور فتحي بن سلامة والذي أطلق على هذه الطبقة (بقوى المتعة في الحكم) والذي فسرها بالاستمتاع بالحكم عند الحكام، وعند كل صانعي القرار كل في ميدانه وكل في مجاله.

ولزيد من التوضيح نرى بان النظام الطبقي الاجتماعي الجديد هو نظام ريعي في شطري الوطن ففي الضفة يعتمد في تمويله على المساعدات الخارجية، والضرائب الداخلية، والضرائب التي تقوم بتحصيلها إسرائيل (المقاصة)

وفي غزة تعتمد في تمويلها على الضرائب وعلى المساعدات من بعض الدول العربية الخليجية وعلى أموال الزكاة، وأموال الأنفاق، فالطبقة الجديدة في غزة أنتجت مشروعها الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وبالتالي القيمي، والذي قد يشهد تحولاً دراماتيكياً

وبراغماتياً ، بعد العدوان الإسرائيلي على غزة ، حيث أعاد فتح قنوات القيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والتي أغلقها الفعل السياسي بعد أوصلو وهبوب رياح العولمة ، حيث شهدنا طوال أيام العدوان تسارعاً في عودة القيم المقصية مثل التكافل والتضامن والتضحية والشهادة والتعاون .

ويبقى السؤال مفتوحاً ، من الذي نجح في إحداث تغيير على السلوك الفلسطيني ؟ وعلى سلوك هذه الأحزاب؟ هل هو العدوان ؟ وهل هي عودة مؤقتة لهذه القيم ؟ وهل يمكن أن تبدل القيم في سويغات بإقصاء مؤقت لقيم العولمة استجابة لمتطلبات الواقع الدامي والذي يتطلب استحضار هذه القيم .

وهنا نتساءل من هو المسئول عن هذا التحول القيمي؟ هل هو الاحتلال أم الطبقات السياسية الممثلة بالأحزاب والنخب من المثقفين والأكاديميين ومن المجتمع المدني والناشطين ، أم فئة من التجار وسماسرة الأراضي وغيرهم ؟ أم الاستعدادات الاجتماعية والثقافية الفطرية، لقبول التحول السريع.

أن هذا الواقع يضعنا أمام هذه القراءات أولى القراءات هي الانتخابات لأنها مفتاح الحكم ومانح الشرعية، وثانيها التمكين للمرأة بوصفها علبة المكياج لتجميل وجه الحزب ولتزيين صورته الديمقراطية، وإبراز التزامه بحقوق المرأة ولأن المرأة هي الخزان الممتلئ بالأصوات الانتخابية لهذه الأحزاب وهن أقل منافسة من الرجال وثالثها هو تحويل اللات إلى نعمات لأنها المدخل السياسي لدخول النادي الدولي.

ولكن العدوان الإسرائيلي على غزة ، قلب ظهر المحن في وجه قيم العولمة، فعادت القيم الفلسطينية الموروثة والمتمثلة، في العونة والمساعدة والإغاثة والتضحية والوقوف بالدم مع أبناء شعبهم في غزة ، وعادت القيم للتداول على المستويات الفردية والجمعية والرسمية والشعبية وأخذت بالتفاعل إلى هذه اللحظة ، نتساءل بعد حدوث الطفرة على إيقاظ الشعور الوطني والإنساني العام ، وإعادة إحياء الكثير من القيم الفلسطينية وبعثها ، تدفعنا إلى التساؤل المشروع، ما هي القيم التي تنوي أو ترغب أو تريد الدولة الفلسطينية تبنيتها؟

هل هي قيم العدالة الاجتماعية والمساواة وقيم التسامح والنزاهة والشفافية ، ورفع الظلم، وقيم التحرر وكره الاستعباد، ورفض العبودية ، والاسترقاق بوسائل سلمية؟ . وهل ترغب في إرساء قيم مكافحة الفساد؟ أم ستدخل في صراع قيمي مع القيم الدينية الإسلامية ، كانعكاس للصراع السياسي والذي تجلى في الصراع على السلطة ؟ وماذا عن القيم المسيحية

المتوارثة؟. فهذا التنوع القيمي يحتاج إلى إعادة تعريف للقيم كمقدمة لإعادة تعريف الهوية في المجتمع الفلسطيني، وما هي وظيفة المشرع الفلسطيني والقضاء الفلسطيني والمجتمع المدني في تفريغ مكونات الهوية الفلسطينية العربية، وكذلك القيم الديمقراطية... في تعريف الهوية الفلسطينية؟.

حقوق الإنسان في شعر الرصافي ونثره

علي خليل حمد *

مقدمة :

ولد معروف عبد الغني الرصافي سنة 1877 م ، في بغداد ، ونشأ بها في « الرصافة » ، وتلقى دروسه الابتدائية في المدرسة الرشدية العسكرية، وتلمذ للعلامة، المؤرخ والمصلح الاجتماعي، محمود شكري الألوّسي الذي أطلق عليه لقب الرصافي.

كان الرصافي يلقب بشاعر العراق، منافساً الزهاوي في هذا اللقب، كما كان مثله في الدعوة إلى التغيير الاجتماعي، وبخاصة في الدفاع عن حقوق المرأة وفي تشجيع التعليم . توزعت نشاطات الرصافي، فضلاً عن كتابة الشعر، على ثلاثة مجالات رئيسة، وهي : التربية والتعليم، والسياسة، والتأليف.

ففي مجال التربية، مارس الرصافي مهنة التعليم مبكراً وذلك في المدرسة الملكية في استانبول، بعد صدور الدستور عام 1908، وفي عام 1919 عين أستاذاً للأدب العربي في دار المعلمين بالقدس، حيث تعرف أدياء فلسطين ومفكريها، وبخاصة إسعاف النشاشيبي و خليل السكاكيني، كما جاء في حديثه عن القدس :

وكان فيها النشاشيبي يسعفني
و كنت فيها خليلاً للسكاكيني

ومن بعد، عين الرصافي مفتشاً للمعارف في العراق، ومدرساً للغة العربية وآدابها في دار المعلمين ببغداد.

وفي المجال السياسي، كانت تجربة الرصافي مديدة ومؤلمة في آن معا، فقد انتخب بعد صدور الدستور عام 1908 نائباً في مجلس المبعوثان التركي بإستانبول؛ ثم انتخب عدة مرات نائباً في

مجلس الأمة العراقي، كما أنه شارك في ثورة رشيد عالي الكيلاني على الإنجليز في أثناء الحرب العالمية الثانية؛ ولم يكن الرصافي سعيداً في أي من هذه التجارب، فقد كان يرى نفسه أهلاً لمركز حكومي أرفع، بل لأن يكون صاحب القرار في الحكم، وذلك ما لم يتحقق، وأتى له أن يتحقق والرصافي يرفع في شعره راية النضال ضد الإنجليز من جهة، وراية الدعوة للاشتراكية من جهة أخرى؟

وأما في مجال التأليف والكتابة، فقد حقق الرصافي ذاته، كما حققها في الشعر؛ وذلك أنه كان مثقفاً عضويًا، بالمعنى الغرامشي، ومن حقه أن يعد في طليعة الشعراء والمفكرين العرب العقلانيين التنويريين؛ يتجلى ذلك في دفاعه عن حقوق المرأة والطفل، ودعوته الدائمة لتشجيع التعليم والتنمية، وهنا لا بد من الإشارة إلى كتابه الضخم «الشخصية المحمدية» الذي حاول فيه طرح تحليلات وتفسيرات عقلانية للنصوص القرآنية والحوادث ذات الصلة بها.

كان معروف الرصافي جريئاً بالغ الجرأة في التعبير عن أفكاره وآرائه، المناهضة للإنجليز ونظام الحكم ورجال الدين التقليديين في العراق؛ مما ألحق به أذى كثيراً، واضطره في أيامه الأخيرة إلى لزوم بيته وهو يعاني أشد المعاناة مرارة البؤس والحرمان.

يقدم هذا المقال حقوق الإنسان في شعر الرصافي ونثره بحسب العناوين الآتية: الأيديولوجية، حقوق المرأة، حقوق الطفل، التحرر والاستقلال، حرية الفكر، التسامح الإنسانية، حقوق الكادحين، الحرية الشخصية، العدالة، التنمية.

أ: الأيديولوجية

الرصافي شاعر ومفكر تنويري واشتراكي؛ وهو صريح واضح في مناداته بالتنوير والاشتراكية. ويتجلى الفكر التنويري عنده في العقلانية، التي تذكر بدعوة المعري إلى الاهتداء بنور العقل، وقول ابن رشد بالسببية في تفسير الظواهر المختلفة. كان المعري قدوة الرصافي الدائمة، وفيه يقول:

«أبو العلاء بلزوميته كان أستاذاً ومرشدي إلى الحقيقة منذ أيام الصبا، أيام كانت لزوميته قرآني الثاني، أعبد الحقيقة بتلاوتها كما أعبد الله بتلاوة القرآن» (على باب سجن أبي العلاء، ص 35).

كما تتجلى عقلانيته في التحليلات والتفسيرات التي قدمها في كتابه «الشخصية المحمدية»، ومنها قوله الذي يذكر بمفهوم ابن رشد للسببية في مقدمة الكتاب (ص 17).

« وإذا دحضنا ما جاء به الرواة من الأخبار الملفقة بما يكذبها من المعقول ومن آيات القرآن، لم نجد في حياته [الرسول الكريم] ما يخرق العادة ويخالف سنة الله، التي لا تقبل التبديل ولا التحويل، أعني بسنة الله نواميس الطبيعة، بل نرى حياته كلها لم تكن إلا طبق ما تقتضيه سنة الله في خلقه. »

ويأتي في هذا السياق أيضا تعليقاته على الصوفية ، ورفضه أن يروج الدراويش لابسى الصوف وحاملي الدبابيس وناطحي الجدران بالروؤوس، فالفلاسفة في نظره فلاسفة مفكرون وليسوا عباداً أو رجال دين (الخياط ، 1970 ، ص 53 - 54). وقد دفع الرصافي إيمانه القوي بالحقيقة، إلى نقد روايات التاريخ ودوره هو نفسه في كتابته، يقول « كنت أكتب للتاريخ وكنت ... (والآن أصبحت) لا أقيم للتاريخ وزناً ولا أحسب له حساباً لأني رأيته بين الكذب، ومناخ الضلال، ومتشجم أهواء الناس ... » (الشخصية المحمدية ، ص 15).

كما يقول في تزييف التاريخ :

فما كتب التاريخ في كل ما روت :

لقرائها إلا حديث ملفق

نظرنا لأمر الحاضرين فرأينا

فكيف بأمر الغابرين نصدق !؟

وكذلك عبر الرصافي عن إيمانه العميق بالاشتراكية / الشيوعية في كل من شعره ونثره ، وتستند الاشتراكية عنده إلى أن ما يكسبه الإنسان ينبغي أن يتناسب مع عمله، وفي ذلك يقول في إحدى رسائله:

« لا بأس أن أقول لكم غير مفتخر إنني في الدور الأول والأخير « هتفت بشيوعيتي في المجلس النيابي ، ولا بد أنكم اطلعت على قصيدتي في العمال التي قلتها قبل عشر سنوات تقريباً بعد طبع الديوان، وفي قصائدي المنشورة في الديوان شيء كثير فما يدعكم (يدلکم ؟) على ما أضمر بين جنبي من أفكار اشتراكية شيوعية » (الرشودي ، رسائل الرصافي ، 2009 ، ص 168-169) .

لا يقتصر الأمر عند الرصافي على الإيمان بالاشتراكية في ذاتها، بل هو يرى مطابقة بين مبادئ الاشتراكية ومبادئ الإسلام، وهو يوجه سهام نقده إلى الرجعية القائلة بعكس ذلك : « الفقراء هم الأكثرون في كل زمرة اجتماعية، وهم أرباب الحرف وأصحاب الكد والعمل، فهم في الحقيقة هم المنتجون لكل ما في أيدي الناس؛ فليس من الحق ولا من المروءة والإنصاف

أن يستأثر عليهم الأغنياء بأموالهم؛ ومن ثم صار لهم حق في أموال الأغنياء، وهذا هو مبدأ الزكاة، وهو منطبق على مبدأ الاشتراكية كل الانطباق. كل ما ذكرنا لك فيما تقدم يريك بوضوح أن دين الإسلام بعيد كل البعد عن الرأسمالية الجشعاء والظالمة المستبدة بنعم الله التي جعلها مشاعة بين خلقه، كما أنه بمبادئه الحققة منطبق كل الانطباق على مبدأ الاشتراكية [= الشيوعية] التي تبطل الملك ولا تجعل للمرء بسطة في عيشه إلا بمقدار ما له من كد دائم وعمل منتج .»

« ولكن الجهلاء يسمون هذه المبادئ السامية بالمبادئ الهدامة، وهي كذلك لعمر الله هدامة، إلا أنها لا تهدم إلا ما هم عليه من ضلالة وباطل، حيث تراهم بجشعهم واستئثارهم يمثلون الهمجية [= الإقطاعية] على وجه لم يسبق له نظير في العصور المظلمة (صفوة، د. ت، ص 97 - 102). ومثل هذا الوضوح والصراحة في الدعوة للاشتراكية، قوله في « حكومة الانتداب :

أنا بالحكومة والسياسة أعرفُ
 أألام في تنفيذها وأعنفُ ؟
 سأقول فيها ما أقول ، ولم أخف
 من أن يقولوا : شاعر متفلسفُ
 للإتكيز مطامع ببلادكم :
 لا تنتهي إلا بأن تبذلشفا

٢ : حقوق المرأة

حارب الرصافي التمييز بين الرجل والمرأة وعده سلوكاً غير مسوغ، وأنه نتيجة ظلم تاريخي أوقعه الرجل بالمرأة، يقول :

ولست من الذين يرون فضلاً
 كبيراً للرجال على النساءِ
 ولكن دالت الأيام حتى
 تحكم هؤلاء بهؤلاءِ

ويلقي الرصافي باللائمة في استمرار هذا الظلم التاريخي للمرأة على الجهل والتقاليد البالية المتلبسة بالدين :

عناكب الجهل كم أقلت بأدمغة
 من الأنام نسيجاً من خرافات
 فحرموا وأحلوا حسب عاداتهم :

وشوهوا وجه أحكام الديانات
حتى تراهم يرون العلم منقصة
عند النساء وإن كن العفيفات
وحجوبهن خوف العار لیتهم
خافوا عليهن من عار الجهالات

وهذه العادات القاهرة والتقاليد البالية، كما يرى الشاعر ليست من الدين في شيء، فالعلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، كما كانت عائشة أم المؤمنين مرجعاً من مراجع الدين في عصرها :

أم المؤمنين إليك نشكو :
مصيبتنا بجهل المؤمنات
تخذنا بعدك العادات ديناً
فأشقى المسلمون المسلمات
فقد سلكوا بهن سبيل خسر :
وصدوهن عن سبل الحياة
وقالوا: شرعة الإسلام تقضي
بتفضيل الذين على اللواتي
وقالوا: إن معنى العلم شيء
تضيق به صدور الغايات
لقد كذبوا على الإسلام كذباً
تزول الشّم منه منزلات
أليس العلم في الإسلام فرضاً
على أبنائه وعلى البنات ؟
وكانت أمانا في العلم بحراً :
تحل لسائلها المشكلات ؟

ودافع الرصافي عن تمكين المرأة وحققها في العمل وإعالة نفسها وأسرتها، وفي ذلك يقول :

لم أر بين الناس ذا مظلمة
أحق بالرحمة من مسلمة
ما تصنع المرأة محبوسة
في بيتها إن أصبحت معدمة
ضائق بها العيشه إذ دونها

سدت جميع الطرق المعلمة
من أي وجه تبغي رزقها :
وطرقها بالجهل مستبهمة
وكيف والقوم رأوا سعيها
في طلب الرزق من المألومة

وبالطبع، لم تغب مسألة الحجاب عن خاطر الرصافي، وهو يرى مثلما رأى الزهاوي وقاسم أمين أن علة تخلف الشرق كامنة في اضطهاد المرأة وإلزامها البقاء في المنزل، والالتزام بالحجاب في حال الخروج النادر منه، يقول :

ألا ما لأهل الشرق في بُرحاءِ :
يعيشون في ذل به وشقاءِ
لقد غمضوا حق النساء فشددوا
عليهن في حبس وطول نواءِ
وقد ألزموهن الحجاب وأنكروا
عليهن إلا خرَجَةً بغطاءِ
أضاقوا عليهن الفضاء كأنهم
يغارون من نور به وهواءِ
أهانوا بهن الأمهات فأصبحوا :
بما فعلوا من الأم اللوئاءِ
ألم ترهم أمسوا عبيدا لأنهم
على الذل شبوا في حجور إماءِ
وهان عليهم حين هانت نساؤهم
تحمل جور السادة الغرباء ؟

ويرفض الرصافي الدعوة القائلة بأن الحجاب فرض من فروض الدين، ويقول إنه ليس في الآيتين اللتين يستشهد بهما (الأحزاب: 59 ، النور : 31) ما يفهم منه الحجاب المستعمل عند المسلمين اليوم من تغطية الوجه، فإن إدناء الجلباب شيء وتغطية الوجه شيء آخر، كما أن الضرب بالخمار على الجيب ليس معناه تغطية الوجه، ومعلوم أن جيب القميص هو طوقه وزيقه مما يلي الصدر، وقد يطلق الجيب على الصدر نفسه (الشخصية المحمدية ، 2002 ، ص 368).

٣: حقوق الطفل

لم ينس الرصافي ، في دفاعه عن حقوق الإنسان، حقوق الطفل وأولها حق الحياة والعيش الكريم

ومن اللوئم أن نرى عندنا الأطفال

تفنى لأنهم فقراء

لا غذاء في جوفهم، لا كساء :

لا غطاء من فوقهم لا وطأ

وفي حقهم في التعليم والحياة الكريمة، يقول في قصيدة مدرسة الأيتام :

قد شيد للأيتام مأوى واهبا :

يُهتَمُّ بالأيتام فيه ويعتني

ليكون فيه شفاؤهم من جهلهم :

ومن الضما، ومن الطوى، ومن الضنى

وهو يلوم من يستهينون بالأطفال، ويذكرهم بأن مجد الأمة رهن بما يلقاه أطفالهم من عناية واهتمام.

إذا لم يُعن بالأطفال قوم :

فنهضة مجدهم رهن انصداع

ولا تزكو المناشىء في أناس

يرون الطفل من سقط المتاع

٤ : التحرر والاستقلال

خلافًا لما اتصف به الرصافي من تسامح في مختلف المواقف، كان موقفه تجاه الاستعمار ثورياً عنيفاً، يصدق ذلك على الحكم التركي في العهد العثماني كما يصدق على حكم الانتداب البريطاني على العراق؛ ويرى بعض الباحثين أن الرصافي ربما يكون الشاعر الوحيد الذي طالب بخلع السلطان عبد الحميد عقب إعلان الدستور (صفوة، د. ت، ص 413)، ومما قاله في هجاء عبد الحميد، ناظراً إلى المعري في نقده الحكام الطغاة :

عجبت لقوم يخضعون لدولة :
يسوسهم بالموبقات عميدها
وأعجب من ذا أنهم يرهبونها :
وأموالها منهم ، ومنهم جنودها

لم يختلف الحال كثيرا بعد خلع السلطان عبد الحميد، وهيمنة رجال الاتحاد والترقي ذوي
الاتجاهات التركية الشوفينية على الحكم، ولعل أدق وصف لما حدث هو ما قاله الرصافي فيه :

لا يخذعك هتاف القوم بالوطن :
فالقوم في السر غير القوم في العلن
أجولة الدين ركت في تقادماها :
فاعتاض عنها الورى أجولة الوطن

ولم تتوقف مهاجمة الرصافي لنظام الحكم في العراق، بعد فرض الانتداب عليه، بالرغم من
انتخابه نائبا في مجلس الأمة عدة مرات، ومن أشهر قصائده في هذا الشأن قصيدة حكومة
الانتداب التي يقول فيها:

هذي حكومتنا، وكل شموخها
كذب ، وكل صنيعها متكلف
وجهان فيها : باطن متستر
للأجنبي ، وظاهر متكشف
علم، و دستور ، ومجلس أمة :
كل عن المعنى الصحيح محرف
أسماء ليس لنا سوى ألفاظها :
أما معانيها فليست تعرف
من يقرأ الدستور يعلم أنه:
وفقا لصك الانتداب مصنف
من ينظر العلم المرفرف يلقه
في عز غير بني البلاد يرفرف
من يأت مجلسنا يصدق أنه:
لمراد غير الناخبين مؤلف

×××

يا قوم خلوا الفاشية إنها
في السائسين فظاظه وتعجرف

للإنكليز مطامع ببلادكم
لا تنتهي إلا بأن تبيلشفوا

ومثلما رفض الرصافي نظام الحكم الملكي، رفض أيضا الحكم العسكري، مناديا بالنظام الجمهوري بوصفه نظام الحكم الأمثل، وفي حين يقول :
وكيف تشام مملكة بعدل
إذا ما الحكم أصبح عسكريا
يقول :

يا أمة رقدت فطال رقادها
هبي وفي أمر الملوك تألمي
إن الحكومة وهي جمهورية
كشفت عماية قلب كل مضلل

0: حرية الفكر والتعبير

ربما لا يكون المرء بعيدا عن الصواب إذا هو رأى أن حرية الفكر والتعبير هي التي تكسب الإنسان معنى، فيما يعتقد الرصافي؛ يصدق هذا عنده في كلا المستويين الفردي والجماعي :
إذا كان في الأوطان للناس غاية :
فحرية الأفكار غايتها الكبرى
إذا لم يعش حرا بموطنه الفتى :
فسم الفتى مينا وموطنه قبرا

والقيمة التي تستند إليها حرية الفكر عنده هي كونها وسيلة للتوصل إلى الحقيقة، يقول :
لعمرك إن الحر لا يتقيدُ :
ألا فيلقل ما شاء في المنقُدُ
إذا أنا قصدت القصيد فليس لي :
به غير بيان الحقيقة مقصدُ

ويقول في حديث له حول " الاشتراكية في الإسلام " :
لو افتركر الإنسان حراً لتجلت له الحقيقة بوجهها الأغر البهيج، أما إذا قيد فكره بأقوال الناس وتقاليدهم، فلا يخرج في افتركاره من ظلمة إلا إلى أخرى. وقد تكون الحقيقة أمام عينيه ظاهرة واضحة إلا أنه لا يراها لغشاوة في بصره من تلك التقاليد؛ فحرية الفكر هي العامل

الوحيد الذي ينتشل المرء من هوة الضلال إلى ذروة الحق والهدى (صفوة، ص 97). ويرتبط التخلف في المجتمعات العربية، كما يرى الرصافي، بغياب حرية الفكر، وتقبّل ذلك في شتى المستويات :

داء التأخر منا في خلافتنا :
فقد فشا الداء حتى استفحل السقم
حرية الفكر فينا غير جائزة :
والحر منا مهان ليس يحترّم

وهذا الغياب في حرية الفكر ليس حديث العهد في المجتمعات العربية التي تضافرت عبر التاريخ قوى الرجعية المتلبسة بثياب الدين على إبقائها خاضعة لهيمنتها واستغلالها، وإن هذه الحالة دائمة مستمرة إلى يومنا هذا بل هي في زماننا أشد وأنكى (الرصافي ، 2002 ص 600)؛ أما غياب حرية التعبير في المجتمعات العربية ، فلعل قصيدة الرصافي خفيفة الظل «الحرية في سياسة المستعمرين»، تمثله أصدق تمثيل وأجمله :

يا قوم لا تتكلموا : إن الكلام محرّم
ناموا ولا تستيقظوا : ما فاز إلا النوم
وتأخروا عن كل ما : يقضي بأن تتقدموا
وتثبوا في جهلكم : فالشر أن تتعلموا
أما السياسة فاتركوا : أبدا وإلا تندموا
من شاء منكم أن يعيش اليوم وهو مكرم
فليمس لا سمع ولا بصر لديه ولا فم
لا يستحق كرامة : إلا الأصبم الأبكم

في هذا السياق - حرية الفكر والتعبير- يمكن أيضا فهم موقف الرصافي، الذي استغرب تكريم أحمد شوقي في مصر، في الوقت الذي تعرض فيه علي عبد الرازق صاحب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) وطه حسين صاحب كتاب (في الشعر الجاهلي) للمهاجمة والاتهام من مختلف الأطراف في مصر، يقول الرصافي :

لقد أسمعنا ضجة أمطرت بها :
عليا وطه حاصبا متطابرا
فما بال هذا عد في مصر مارقاً
وما بال هذا عد في مصر كافرا
إذا لم تك الأفكار في مصر حرة
فليس لمصر أن تكرم شاعرا

٦ : التسامح والإنسانية

يستند اتجاه التسامح عند الرصافي إلى انتمائه الإنساني من جهة، وإلى نظرتة الكونية الشاملة التي تتسم بحضور الاختلاف والتنوع، بل التضاد بين الأشياء جميعا، من جهة أخرى، يقول في قصيدة « يوم سنغافورة » ذات التوجه الاشتراكي:

ويعسى الناس قاطبة سواء :

بدين أخوة متدينينا

تسير بهم شرائع عادلات

إلى أوج السعادة مرتقينا

سواء ، لا يفرقهم لسان :

ولا دين به يتجدونا

ويقول، ناظرا إلى أبي العلاء :

إن نفسي عن همها ذات شغل

بهموم العباد كل العباد

لا أحب النسيم إلا إذا هب

على كل حاضر أو باد

وفي المنظور الكوني يقول :

تموت القوى إن لم تكن في تباين

ويحيين ما دام التنافر باقيا

فلا تعجب [ن] من أننا في تنافر

ألم ترفي الكون التنافر ساريا ؟

باستثناء قضية التحرر الوطني التي أيد فيها الرصافي اللجوء إلى العنف، كان التسامح هو السائد في مواقفه الأخرى التي يمكن هنا التحدث عن بعضها فحسب، وهي : التسامح الديني، والتسامح المذهبي، والتسامح الشخصي.

* التسامح الديني

يتجلى التسامح الديني لدى الرصافي بقوة في دعوته المتكررة إلى تعزيز رابطة الأخوة الإسلامية المسيحية، وبخاصة في القصيدة التي ألفها في أثناء وجوده بالقدس عام 1920 ، يحض فيها على اتحاد المسلمين والمسيحيين :

أما آن أن تنسى من القوم أضغان

سترد أصداد الورى أشكالا
وكأنني بيني الملاحم أصبحوا :
لأبي دلامة كلهم أمثالا

* التسامح الشخصي

للتسامح بمفهومه الشائع، أي عفو الشخص عن زلات الآخرين وإساءاتهم له، حضور قوي في شعر الرصافي، كما هو الحال في الأبيات الآتية التي يعارض فيها وجهات نظر المتنبّي ذات الصلة، مثل « وإن أنت أكرمت اللّيم تمردا (، و) » ولكنّ صدم الشر بالشر أحزمُ « وغيرهما. يقول الرصافي :

تجهّز من الحسنى بما أنت قادر
عليه، ولا تقبل سوى العقل مرشدا
وأحسن إلى من قد أساء تكرما :
وإن زاد بالإحسان منك تمردا
وحب الذي عاداك إن رمت قتله
فإني رأيت الحب أقتل للعدى
فليس مضرا بالعلافي الذي أرى
على كل حال أن تحب من اعتدى
إذا دفع الشر القبيح بمنله
تحصل شر ثالث وتولدا
فما الرأي عندي إن تمخضت الوغي
سوى أن يظل السيف في الغمد مغمدا
وأن تجمع الدنيا على رد طامع
أشار إلى أسيافه متهددا

٧ : حقوق الكادحين

يوحد الرصافي بين الاشتراكية والإسلام، في طبيعة العلاقة بين العمل والكسب؛ وفي ذلك يقول (صفوة، ص 98) : " إن الإسلام لم يجعل هذا الحق - الزكاة للمعوزين من الفقراء كُلا، بل هم بحالاتهم في الفقر مختلفون متفاوتون، فمنهم العاجز الضعيف ومنهم القوي المكتسب، وكان رسول الله يعطي الأول ويمنع الثاني".

«فمن هذا نعلم أن الشرع الإسلامي لا يعتبر للمرء حقاً في العيش إلا من عمله وكسبه فالزكاة

إنما هي للعاجز الضعيف لا للقوي المكتسب؛ وهذا ينطبق كل الانطباق على مبدأ الاشتراكية الشيوعية التي لا تجيز أن تكون لأحد بسطة في عيشه إلا بمقدار عمله، وما زاد عن ذلك فليس له بل للعموم». يتكرر هذا التوجه المدافع عن العاملين وحقوقهم في شعر الرصافي، ومن ذلك قصيدته التي تهاجم الحكام الذين يختصون حقوق العمال، وهي قصيدة «إلى العمال»، وفيها يقول:

كل ما في البلاد من أموال
ليس إلا نتيجة الأعمال
إن يطب في حياتنا الاجتماعية
شيء، فالفضل للعمال
عندنا اليوم للحياة نظام
قد حوى كل باطل ومحال
أكثر الناس يكدحون لقوم
قعدوا في قصورهم والعلائي
واحد في النعيم يلهو، وألف
في شقاء وأبؤس واعتلال
إنما الحق مذهب الاشتراكية
فيما يختص بالأموال
مذهب قد نحا إليه أبو ذر
قدما في غابر الأجيال
ليس فرض الزكاة في الشرع إلا
خطوة نحو مبتغاه العالي

وفي قصيدة «إلى السلطنة» يقول الرصافي:

هم يُعدون بالمئات ذكورا
وإنانا لهم قصورٌ مُشالة
ولهم أعبدٌ بها وإماءُ:
ونعيم ورفعة وجمالة
تركوا السعي والتكسب في
الدنيا، وعاشوا على الرعية عالية
فكأن الأنام يشقون كدا:
كي تنال النعيم تلك السلالة
وكان الإله قد خلق الناس

لمحيا آل السلاطين آلة
ما بهم ما يميزهم من بني
السوقة إلا رسوخهم في الجهالة
هم من الناس حيث لو غربل
الناس لكانوا نفاية وحتالة
تلك والله حالة يقشعر
الحق منها وتشمئز العدالة
هي منهم دناءة وشنار :
وهي منا حماقة وضلالة
ليس هذا في مذهب الاشتراكية
إلا من الأمور المحالة
وهي في الملة الحنيفية
البيضاء كفر برنا ذي الجلالة

٨ : التعليم والتنمية

مثلما دافع الرصافي في شعره عن حق المرأة والطفل في التعليم، كذلك تحدث عن الحق في التعليم بصفته حقا جماعيا للأمة (العربية) بأسرها :

تريدون للعليا سبيلا، وهل لكم:
إليها، وأنتم جاهلون، سبيل؟
أناشدكم أين المدارس إنها:
على الكون فيكم والحياة دليل
وأين الغني المرتجي في بلادكم:
يجود على تشييدها ويطول؟

بيد أن المسؤولية عن تشيد البنية التحتية لا تقتصر على أغنياء الأمة وحدهم، بل تشمل أيضا على الأوقاف التي هي كنز ينبغي استغلاله لصالح التعليم:

للمسلمين على نزورة وفرهم:
كنز يفيض غنى من الأوقاف
كنز لو استشفوا به من داءهم
لتوجروا منه الدواء الشافي
الأرض مسجدا، فقيم مساجد

أمست تعد اليوم بالآلاف
كان الصلاة بمسجد وبغيره :
في الحكم واحدة لدى الأسلاف
هلا جعلن مدارسا فيأضة :
من كل علم بالزلال الصافي
إن لم يكن شرف البلاد محصنا :
بالعلم، كان مهده الأطفاف

وعن طبيعة التعليم الذي يتلقاه النشء ، يتحدث الرصافي مدافعا عن ضرورة الربط بين العلم والتنمية، إذ لا يكفي العلم النظري لتحقيق النهضة القومية، بل يجب أن يصاحبه العلم التطبيقي، والعلم الهادف إلى بناء الإنسان الوطني، والإنسان الإنسان :

لا تجعلوا العلم فيها كل غايتكم :
بل علموا النشء علما ينتج العملا
هذي مدارسكم شروى مزارعكم :
فأنتوا في تراها ما علا و غلا
لا تتركوا الشوك ينمو في منابتها
أعني بذلك الأهواء والنحلا
ربوا البنين مع التعليم تربية :
يمسى بها ناقص الأخلاق مكتملا
ثم انهجوا في بلاد العرب أجمعها
نهجا على وحدة التعليم مشتملا
حتى إذا ما انتدبنا العرب قاطبة
كنا كأنا انتدبنا واحدا رجلا

والتنمية هي الشرط الضروري والكافي لتحقيق رفعة الأمة وازدهارها، وتمثل التنمية في المقام الأول بالإنتاج الوطني لمختلف حاجاتها المادية والمعنوية، يقول الرصافي :
لو جعلنا كل شيء وطنيا

لقطفنا ثمر المجد جنيا
ولعشنا اليوم في أوطاننا :
مستقلين بها عيشا رضيا
ولأضحى نابهاً حاملنا :
ولأمسى كل ذي فقر غنيا

وفي سياق الحديث عن التنمية، لا ينسى الرصافي أن يوجه سهام نقده الصائبة إلى معوقات التنمية، وفي مقدمتها ترويج البضائع الأجنبية الذي يلحق الضرر الفادح بالمنتج الوطني، لصالح الأجنبي المستعمر.

يقول الرصافي مستنكراً :

أو ما ترى أهل البلاد تقيدوا :
للغرب من حاجاتهم بقيود ؟
الغرب يكسوهم ملابس هم بها :
يعرون من مال لهم وتقود
هذي سفائنهم تروح وتغتدي
ببضائع لم تحصى بالتعديد
فكأنما هي لامتصاص دماننا
بعض المحاجم، أو كبعض الدود
حتى متى نشقى ليسعد غيرنا :
ونذل ذا القربي لعز بعيد ؟
ونجانب الوطني من أشياءنا
ولو انه من أحسن الموجود ؟

المصادر

- « ديوان الرصافي . (عدة طبعات)
« الرصافي ، معروف (2002) الشخصية المحمدية: حل اللغز المقدس . كولن : منشورات
الجميل .
« الرصافي ، معروف (1929) . رسائل التعليقات بغداد .
« خليل ، إبراهيم (2003) مدخل لدراسة الشعر العربي الحديث . عمان : دار المسيرة
« الخياط ، جلال (1970) الشعر العراقي الحديث مرحلة وتطور . بيروت : دار صادر
« عز الدين ، يوسف (2004) الرصافي يروي سيرة حياته دمشق : دار المدى للثقافة
والنشر
« الرشودي ، عبد الحميد . (2009) رسائل الرصافي دمشق : دار المدى للثقافة والنشر
« صفوة ، نجدة فتحي (د . ت) معروف الرصافي ل لندن : دار رياض الرئيس
« سلوم ، س . د . (1012) آراء الرصافي شعر المعري محلة الأستاذ العدد 202

